الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD

تخصص: التحليل الاقتصادي واستشراف

أثر الاصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الزراعي في الجزائر

إعداد الطالبة:
محمدي بهيجة

تحت إشراف:
ا.د غازي نورية

أعضاء لجنة المناقشة:			
أ.د. بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. غازي نورية	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفة
أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د. سحنون سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. وهراني عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية : 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾

سورة المجادلة

أولا و قبل كل شيء أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقنا في انهاء هذا الجهد العلمي ، و الذي ألهمنا الصحة و العافية و العزيمة ، فالحمد لله حمدا كثيرا ، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى معلمنا و قدوتنا .
يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير الى :

- السيدة الفاضلة الأستاذة الدكتورة **"غازي نورية"** ، لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة رغم مشاغلها ، وعلى ما أولتني من رعاية طيبة وتوجيه سديد، فلها مني كل العرفان وخالص الامنيات والدعوات بالنجاح.
- أساتذة وعمال إدارة جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان على التسهيلات العلمية والدعم الكبير الذي قدموه لنا طيلة سنوات اعداد هذه المذكرة .
- الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف تقييمهم لبحثي هذا : **أ.د. بونوة شعيب، أ.د. شعيب بغداد ، أ.د. بلعربي عبد القادر، أ.د. سحنون سمير ، د. وهراني عبد الكريم** ، حيث سأسعى جاهدة للاستفادة من مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستنير لنا مسارنا العلمي .
- و لا أنسى ان أتقدم بجزيل الشكر لكل من مسؤولي وعمال **مديرية المصالح الفلاحية** و **الغرفة الفلاحية** لولاية تلمسان على ما حظيت به من مساعدة طيلة فترة الدراسة .
- كل من ساهم في هذا البحث من قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

المقدمة العامة 01

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول القطاع الزراعي و خصائصة في الجزائر 23

مقدمة الفصل الأول 24

المبحث الأول : مدخل للاقتصاد الزراعي و التنمية الزراعية 25

المطلب الأول : مفهوم الزراعة و أهميتها 25

الفرع الأول: مفهوم الزراعة 25

الفرع الثاني: أهمية و أدوار الزراعة 25

الفرع الثالث: أنواع الزراعة و خصائصها 28

المطلب الثاني: مفهوم و نشأة الاقتصاد الزراعي 32

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الزراعي 32

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام 33

المطلب الثالث: مفاهيم حول السياسة الزراعية 34

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعة 34

الفرع الثاني: أنواع السياسة الزراعية و متطلباتها 35

الفرع الثالث: مضامين السياسة الزراعية و اهدافها 37

الفرع الرابع: مؤشرات و معايير تقييم السياسات الزراعية 41
المطلب الرابع: التنمية الزراعية 43
الفرع الأول : ماهية التنمية الزراعية 43
الفرع الثاني : اهداف التنمية الزراعية 44
الفرع الثالث : شروط التنمية الزراعية 45
الفرع الرابع : معوقات التنمية الزراعية 46
المبحث الثاني : مكانة القطاع الزراعي و التنمية الزراعية في مدارس الفكر الاقتصادي 48
المطلب الأول : مكانة القطاع الزراعي في مدارس الفكر الاقتصادي 48
الفرع الأول : الزراعة عند ابن خلدون 48
الفرع الثاني: الزراعة عند التجاريين 49
الفرع الثالث : الزراعة عند الطبيعيين 50
الفرع الرابع : القطاع الزراعي عند الكلاسيك 55
الفرع الخامس : القطاع الزراعي عند النيوكلاسيك 59
المطلب الثاني : مكانة القطاع الزراعي في نظريات التنمية الزراعية 60
الفرع الأول: نظرية أولوية الزراعة 60
الفرع الثاني : نظرية أولوية الصناعة 62
الفرع الثالث : نظرية التنمية المتوازنة 66
المبحث الثالث: خصائص القطاع الزراعي الجزائري 68
المطلب الاول: الإمكانيات الطبيعية 68

الفرع الاول : الإمكانيات الارضية 68

الفرع الثاني: الموارد المائية 71

المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية و المالية 74

الفرع الأول: الإمكانيات البشرية 75

الفرع الثاني: الإمكانيات المالية 76

خاتمة الفصل الأول 79

الفصل الثاني: تاريخ الإصلاحات الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر 80

مقدمة الفصل الثاني 81

المبحث الأول: تطور الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي الجزائري في ظل سياسة الاقتصاد الموجه 1962–1990. 82

المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي 83

الفرع الأول: المبادئ الرئيسية و اهداف مرحلة التسيير الذاتي 84

الفرع الثاني: المراسيم المتعلقة بتسيير مرحلة التسيير الذاتي 86

الفرع الثالث: مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي 87

الفرع الرابع: التمويل الفلاحي في ظل مرحلة التسيير الذاتي 89

الفرع الخامس: المشاكل التي تواجه نظام التسيير الذاتي 90

المطلب الثاني: الثورة الزراعية 1971-1983 91

الفرع الأول: أسباب ظهور الثورة الزراعية 92

الفرع الثاني: مبادئ الثورة الزراعية و اهدافها 93

الفرع الثالث: مراحل تطبيق الثورة الزراعية 95

الفرع الرابع: تمويل القطاع الزراعي في الثورة الزراعية 96
الفرع الخامس: نتائج الثورة الزراعية 98
المطلب الثالث: مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي 100
الفرع الأول: مفهوم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا 101
الفرع الثاني: مضمون قانون إعادة الهيكلة 101
الفرع الثالث: مراحل تطبيق إعادة الهيكلة 103
الفرع الرابع: نتائج عملية إعادة الهيكلة 104
المطلب الرابع: قانون الملكية و استصلاح الاراضي 105
الفرع الأول: الأراضي التي استهدفها القانون 105
الفرع الثاني: أهداف قانون استصلاح الاراضي 106
الفرع الثالث: نتائج عملية الاستصلاح 107
المطلب الخامس: قانون المستثمرات الفلاحية 108
الفرع الأول: مضمون القانون 108
الفرع الثاني: أهداف قانون المستثمرات الفلاحية 109
المطلب السادس: قانون 1990 (القانون العقاري) 110
الفرع الأول: اهداف قانون 1990 111
الفرع الثاني: بعض المشاكل المترتبة عن قانون 1990 112
المبحث الثاني: تطور الإصلاحات الاقتصادية في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق 1991–2000 113
المطلب الأول: إجراءات الانتقال الى اقتصاد السوق 113

المطلب الثاني: اشكال دعم القطاع الزراعي خلال 1991-2000 114

الفرع الأول: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA 115

الفرع الثاني: صندوق الضمان من الكوارث الطبيعية FGCA 123

الفرع الثالث: صندوق الضمان الفلاحي FGA 124

الفرع الرابع: صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA 124

الفرع الخامس : صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS 125

الفرع السادس: صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز 125

المطلب الثالث: تطور مخصصات الدعم و اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1990-2000 125

الفرع الاول : مخصصات الدعم خلال هذه الفترة 125

الفرع الثاني : اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال 1990-2000 127

خاتمة الفصل الثاني 129

الفصل الثالث: الإصلاحات الاقتصادية الراهنة و اثرها على القطاع الزراعي 2000-2019 130

مقدمة الفصل الثالث 131

المبحث الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2009 132

المطلب الأول: اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، محاوره و معايير تنفيذه. 132

الفرع الأول: اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 132

الفرع الثاني: محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 132

الفرع الثالث: معايير تنفيذ المخطط 133

المطلب الثاني: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 134
المطلب الثالث : مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 135
المطلب الرابع: جهاز الدعم و التأطير لتنفيذ البرامج 138
الفرع الأول: الآلية المالية 138
الفرع الثاني: التأطير التقني 139
الفرع الثالث: مجال التكوين 139
الفرع الرابع: الاعلام و الاتصال 140
المطلب الخامس: التنسيق و المتابعة و مراقبة البرامج 140
المطلب السادس: اشكال الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNDRA 142
الفرع الأول: الدعم المتعلق بمختلف شعب الانتاج 143
الفرع الثاني: الدعم المتعلق بعوامل الانتاج 151
المبحث الثاني: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2010 155
المطلب الأول: اهداف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 155
الفرع الأول: مبادئ الحكم الراشد في القطاع الزراعي 155
الفرع الثاني: نمو اقتصادي معمم، مدعم و مستدام 156
الفرع الثالث: اصلاح أدوات و وسائل التسيير العمومي 156
المطلب الثاني: دعائم سياسة التجديد و الريفي 157
الفرع الأول: التجديد الفلاحي 158
الفرع الثاني: التجديد الريفي 158

الفرع الثالث: دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين 160

المبحث الثالث: نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على الإنتاج الزراعي 160

المطلب الأول: اثر التنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على الإنتاج الزراعي 161

الفرع الأول: اثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA على الإنتاج الزراعي 2000-2009 161

الفرع الثاني: اثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR على الإنتاج الزراعي في الفترة 2010-2019 169

المطلب الثاني: اثر المخططات على مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية 175

الفرع الأول: مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام 175

الفرع الثاني: الميزان التجاري الزراعي 177

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل 179

خاتمة الفصل الثالث 181

الفصل الرابع: دراسة قياسية لاثر السياسات الاقتصادية على انتاج الحبوب باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990-2019 182

مقدمة الفصل الرابع 183

المبحث الأول: النموذج القياسي 184

المطلب الأول: دالة الانتاج 184

المطلب الثاني: البيانات المستخدمة في تقدير النموذج 185

المطلب الثالث: الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج 185

المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) 187

المطلب الأول: اختبار استقلالية السلاسل الزمنية 187

المطلب الثاني: اختبارات تشخيص النموذج 188

الفرع الاول: منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك 188

الفرع الثاني: تقدير العلاقة الطويلة الامد 189

المطلب الثالث: اختبارات تشخيص النموذج 191

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية 191

الفرع الثاني: اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ 192

الفرع الثاني: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الاخطاء 193

الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج 194

خاتمة الفصل الثالث 196

الخاتمة العامة 197

قائمة المراجع 20

الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيناي	53
2-1	تزايد الغذاء مع تزايد السكان	57
3-1	توزيع استخذام الأراضي خلال الفترة 2013-2018	70
4-1	المعدلات السنوية لتساقط الامطار في الجزائر	72
5-1	سعة اهم الوديان المتواجدة في الجزائر	73
6-1	المورد المائية الجوفية في الشمال الجزائري	74
7-1	تطور القوى العاملة في القطاع الزراعي من 2006-2018	75
8-1	مخصصات و نسب القطاع الزراعي من برامج التنمية (2001-2019)	78
1-2	عدد و مساحة الوحدات الانتاجية	88
2-2	تقديرات التدفقات المالية لقطاع الثورة الزراعية للموسم 76/75	97
3-2	عدد المزارع المعنية بإعادة الهيكلة	104
4-2	مستويات الدعم لشعبة الزيتون	120
5-2	مستويات دعم البطاطا	123
6-2	تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990-1999	126
1-3	الدعم الموجه لشعبة الحبوب	143
2-3	الدعم الموجه لشعبة البقوليات	144
3-3	الدعم الموجه لشعبة الزراعات العلفية	145

4-3	الدعم الموجه لشعبة الكروم	146
5-3	الدعم الموجه لشعبة الحمضيات	147
6-3	الدعم الموجه لشعبة الأشجار المثمرة	148
7-3	الدعم الموجه لشعبة النخيل	149
8-3	الدعم الموجه لشعبة البطاطا و الزراعات المحمية	150
9-3	الدعم الموجه للسقي الفلاحي	151
10-3	الدعم الموجه للمواد الطاقوية المستخدمة	153
11-3	الدعم الموجه للتاطير و الدعم التقني	154
12-3	تطور انتاج الحبوب (2000-2009)	161
13-3	تطور انتاج البقول الجافة (2000-2009)	163
14-3	تطور انتاج البقول في السباخ (2000-2009)	164
15-3	تطور انتاج الزراعات الصناعية (2000-2009)	165
16-3	تطور انتاج الحمضيات (2000-2009)	166
17-3	تطور انتاج الزينون، التمور و التين (2000-2009)	167
18-3	تطور انتاج الحبوب (2010-2019)	169
19-3	تطور انتاج البقول الجافة (2010-2019)	170
20-3	تطور انتاج البقول في السباخ (2010-2019)	172
21-3	تطور انتاج الحمضيات (2010-2019)	173
22-3	تطور انتاج الزيتون التمور و التين (2010-2019)	174
23-3	نسبة مساهمة الناتج الداخلي الزراعي من الناتج الداخلي الخام (2010-2020)	175

24-3	تطور الصادرات و الواردات للقطاع الزراعي (2012-2019)	177
25-3	مكانة تطور الصادرات للمنتوجات الأساسية في مختلف الأنشطة الاقتصادية (2012-2019)	178
26-3	تطور القوى العاملة بالقطاع الزراعي خلال (2006-2012)	179
1-4	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	187
2-4	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الامد	189
3-4	مقدرات معلمات الأجل الطويل	190
4-4	نتائج التوازن في الاجل الطويل	190
5-4	نتائج اختبار ARCH	198
6-4	نتائج اختبار Breusch-Godfrey serial correlation	193

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	التوازن بين النمو في القطاع الزراعي و القطاع الصناعي لتنمية قطاع الصادرات	65
1-3	برامج التجديد الفلاحي	158
2-3	برامج التجديد الريفي	159
3-3	مقارنة تطور الناتج المحلي الزراعي مع الناتج المحلي الخام	176
1-4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	192
2-4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	194
3-4	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	195

مقدمة عامة

المقدمة العامة :

ان الوضعية الراهنة للاقتصاد العالمي تتميز بأزمة خانقة متعددة الجوانب، هذه الأزمة تجد أحسن تعبير لها في الوضعية التي آل إليها القطاع الزراعي، فكانت أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة و غير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما اثر سلبا عليه، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الزراعي و المشاكل التي عاناها فان نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية شبه مطلقة، لم تجد لها حلا جذريا الى يومنا هذا.

فقد حضي القطاع الزراعي باهتمام بالغ من قبل الدول عامة و الجزائر خاصة، لما له من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، و يتجلى ذلك في الدور الفعال في مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، و منه زيادة نصيب الفرد ، كذلك توفير مناصب شغل و امتصاص البطالة لمختلف الفئات خاصة في الريف، فهو قبل أي شيء يعد المصدر الرئيسي لتوفير الاحتياجات الغذائية و الاستهلاكية للسكان، و هذا ما يضمن التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تنمية المناطق الريفية، و ذلك لاستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من اجل مواجهة التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم.[1]

و من اجل أن يتمكن القطاع الزراعي الجزائري بتحقيق دوره العام، انتهجت الدولة عدة إصلاحات اقتصادية ، لتدعم القطاع، و التي تمكنت من إدخال حركية كبرى على القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة، كما قامت بإصلاحات في المنظومة المؤسساتية و التشريعية و القانونية من أجل خلق بيئة مناسبة لتنمية الاستثمارات الخاصة به، كذا تبني سياسات دعم و إصلاح و تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

[1] د. محمد لمين علون، ا. حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 2016/03، ص 133.

فقد امتازت الستينات بالإدارة الذاتية و التحويل الجزئي لنظام الإنتاج، أما السبعينات عرفت المشاركة المؤسساتية للدولة في إدارة القطاع، أما الثمانينات فقد تميزت بالإصلاح الزراعي، الذي دعم الانتقال السلس لاقتصاد السوق و تشجيع الزراعة الخاصة.

كل هذه الإصلاحات كانت تهدف الى تحريك عجلة تنمية القطاع الزراعي الا انها باءت بالفشل كونها عبارة عن استبدال هياكل مادية و بشرية دون ان تحقق نتائج إيجابية على القطاع، هذا ما يؤكد ان تلك السياسات لم تمكنها حتى من تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يعتبر الهدف الأول و الرئيسي، و الذي يعد من بين العوامل التي تشجع البلاد على التعامل مع الدول الأخرى بحرية خاصة اثناء اتخاذ القرارات المتعلقة بتسويق المنتوجات من هذا القطاع. و لعل سبب الفشل يرجع بالدرجة الأولى الى ضعف الرقابة على القطاع الزراعي و التباين في المراسيم و القوانين المتعلقة بتنظيم كل مرحلة.

و نلاحظ كذلك في فترة هذه الإصلاحات اختلالات كبيرة على مستوى التنمية القطاعية للاقتصاد الوطني مع تراجع في نمو الإنتاج الزراعي، الذي يؤثر سلبا مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فكان عجز في الاكتفاء الذاتي، و بالتالي تزيد الفجوة بين العرض و الطلب خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد، مما يستوجب اللجوء الى السوق العالمية لتغطية الاحتياجات الغذائية للسكان.

اما في بداية التسعينات و مع التحولات الاقتصادية الجديدة التي خلفتها الازمة البترولية لسنة 1986 و الرامية الى الانتقال الى اقتصاد السوق و رفع الدعم، اصبح من الضروري تعميق الإصلاحات و تحرير القطاع من كل الممارسات البيروقراطية للأجهزة الوصية و البحث عن سياسة زراعية و اصلاح جديد يحاول تلافي ثغرات الإصلاحات السابقة من خلال انشاء صناديق خاصة بتمويل القطاع الفلاحين و توجيه قروض طويلة ، متوسطة ، و قصيرة الاجل.

و مع مطلع الألفية الجديدة شهد القطاع الزراعي العديد من الإصلاحات التي نشطت في دعم مسيرة التنمية و التجديد الفلاحي و الريفي، فقد كانت الجزائر تطمح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009) و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي ابتداءا من 2010 الى تطوير القطاع بتسليط الضوء على تحسين الوضعية في الأرياف و الاهتمام بالعنصر البشري كونه المحرك الرئيسي للقطاع، و قد سجلت الفترة نتائج إيجابية مقارنة بنتائج الإصلاحات السابقة.

كل هذه الإصلاحات التي شهدها القطاع الزراعي، تحتاج الى تقييم موضوعي لأداء القطاع و تشخيص مكامن الخلل و اقتراح الحلول الممكنة، و المساعدة في اكتشاف مدى قدرة القطاع الزراعي في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية كقطاع محوري.[1]

في الأخير يمكن الإشارة إلى أن ابرز معوقات الفلاحة الجزائرية في مختلف العقود و السياسات المطبقة هي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية و التمويلية المتاحة للقطاع، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية على الوفاء بالاحتياجات المتزايدة، تأخر الأنظمة التسويقية و الهيكلية و ضعف التأهيل للعاملين في القطاع مع نقص في استخدام التكنولوجيا و البحث العلمي الفلاحي.

إشكالية الدراسة:

تلعب الزراعة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، حيث انه يمكن من خلالها التعويض عن ما نسميه بالموارد النافذة كالمحروقات حيث أنها تعتبر متجددة و قابلة للتطوير أي أنها بمثابة بطاقة امان لأي اقتصاد أحسن استغلالها، من خلال استثمار الموارد المتاحة و خلق فرص العمل و كذا توفير المواد الأولية للتصنيع، و في سعيها لذلك قامت الجزائر منذ بداية الاستقلال إلى يومنا هذا بتطبيق عدة سياسات إصلاحية ضمن التوجهات

[1] زهير عماري، تقييم أداء القطاع الزراعي في الجزائر باستخدام نموذج ليونتيف في الفترة 1974-2018، مجلة الايتراتيجية و التنمية، المجلد 11ن العدد 04، 2021، ص 279.

الفكرية تشبعت بها التجربة التنموية، و خلصت في الأخير الى سياسات راهنة تحاول من خلالها سد ثغرات و الالمام بكل نقائص تطوير القطاع.

و هذا ما دفعنا لطرح السؤال الجوهري كما يلي:

كيف تؤثر الإصلاحات الاقتصادية الراهنة على أداء القطاع الزراعي في الجزائر مع الإشارة الى قطاع الحبوب في الفترة بين 2000-2019؟

و انطلاقا من هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي مكانة القطاع الزراعي في السياسة الاقتصادية؟
- ما هو واقع القطاع الزراعي في الجزائر و كيف يمكنه المساهمة في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي الأولويات التي ترتكز عليها الجزائر من اجل تنمية القطاع؟
- كيف تأقلم القطاع مع الإصلاحات و هل يوجد تكامل فيما بينها؟
- هل حققت الإصلاحات الجديدة متطلبات القطاع الزراعي في ضل التطورات الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة على التساؤلات المذكورة أعلاه نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ ان الموارد الطبيعية و البشرية التي يتمتع بها القطاع الفلاحي كفيلة برفع كفاءته و تحقيق معدلات إنتاجية عالية.
- ✓ تطور القطاع الزراعي مرهون بوضع إستراتيجية شاملة تضم الإصلاحات التي تعمل على رفع الكفاءة.

- ✓ هناك علاقة بين الإصلاحات الاقتصادية الفلاحية الراهنة و نمو القطاع الزراعي .
- ✓ السياسة الزراعية في الجزائر تفتقر إلى الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج المتاحة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع كالآتي:

- الرغبة الشخصية للبحث في الميدان الزراعي على ما يحوطه من أهمية بالغة من اجل التنمية الوطنية
- محاولة تبيين الإمكانيات التي يتوفر عليه البلد في مجال الزراعة و ما يترتب عليه من منفعة تعود على الاقتصاد الوطني
- التعرف على ما وصلت إليه السياسات الاقتصادية و الاستثمارية و كذا الدعم من نتائج على القطاع و محاولات تصحيحها و تعديلها
- تحديد التحديات التي تواجه القطاع و التعرف على آفاقه.

أهمية الدراسة:

من الناحية العلمية تتجلى أهمية الدراسة في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية، من خلال ما يتوصل إليه من نتائج كما يسلط الضوء على تقييم واقع القطاع الزراعي بالجزائر و كيفيات تطويره.

أما من الناحية العملية، فللقطاع الزراعي أهمية بالغة للحد من الاعتماد المفرط على النفط الذي يجعل الاقتصاد محفوفا بالمخاطر. كما يشير البحث إلى الفجوة الموجودة في الإصلاحات و محاولة اقتراح ما يلزم لتحقيق ازدهار للقطاع الزراعي و استخدام العوامل المتاحة من اجل تحقيق الأمن و ترقية الصادرات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لإبراز الدور الفعال الذي يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني و التعرف على مراحل تطوره و الوقوف عند مميزاته و اثر التحولات عليه، من خلال إظهار الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي تتوفر عليها الجزائر، و التطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري و ما مدى تأثيره على أداء القطاع.

نحاول من خلال الدراسة أن نثري حقل المعارف الاقتصادية عامة و المرتبطة بالقطاع الزراعي خاصة التي تسمح بتمهيد الطريق أمام المهتمين بهذا القطاع.

حدود الدراسة:

يعتبر نطاق الدراسة محددا في معرفة اثر السياسات الاقتصادية المنتهجة على أداء القطاع الزراعي في الجزائر، و بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة فقد وقع اختيارنا على الفترة (2000-2019)، انطلاقا من ان هذه الفترة قد شهدت بداية ازدهار التحول في النهج الاقتصادي المتبع – التحول الى اقتصاد السوق- هذا من جهة، و من جهة أخرى ان الفترة عرفت تطبيق مخططات تنموية أدت الى بداية ازدهار القطاع الزراعي بشكل ملحوظ.

منهجية الدراسة:

بالنظر الى طبيعة الموضوع، و للإلمام بمختلف جوانب الدراسة من اجل تحقيق الأهداف المرجوة، تم استعمال مناهج البحث التالية:

المنهج الوصفي: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الثلاث فصول الأولى النظرية نظرا الى طبيعة العناصر التي تناولتها الدراسة من احاطة بمدخل للاقتصاد الزراعي و مكانته في مدارس الفكر الاقتصادي مرورا الى

التسلسل التاريخي للسياسات الزراعية بالجزائر و أسباب تغيرها على مدار السنوات، وصولا الى سياستي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و اثرهما على الإنتاج الزراعي .

المنهج التحليلي القياسي: تم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي فيما يخص الفصل التطبيقي حيث تم دراسة اثر المخططات المذكورة سابقا على انتاج الحبوب باعتبارها اهم المنتوجات الفلاحية و الأكثر انتاجا بالجزائر باستخدام نموذج ARDL .

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات تم اتباع الخطوات التالية:

الفصل الأول و قد تم التطرق فيه الى مفاهيم عامة حول القطاع الزراعي و خصائصه في الجزائر.

اما الفصل الثاني فقد عني بتاريخ الإصلاحات الاقتصادية للقطاع الزراعي في الجزائر.

بالنسبة للفصل الثالث فقد تم تخصيصه للإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الفترة ما بين 2000 و 2019 تضم برنامجي الـ PNDAو الـ PNDAR و كل ما يتعلق بهما و عرض نتائجهما المحققة على الإنتاج الزراعي.

الفصل الرابع فقد كان مخصصا لدراسة قياسية توضح علاقة الإصلاحات الاقتصادية الراهنة و اثرها على انتاج الحبوب باعتباره اهم مورد للغذاء في الجزائر عن طريق نموذج ARDL.

لننهي الدراسة بخاتمة عامة تحوصل اهم النتائج المتوصل اليها في الجانب النظري، التحليلي و التطبيقي و تتضمن الإجابة على الإشكالية المطروحة و مختلف التساؤلات، مع تقديم توصيات نعتقد من خلالها انها كفيلة بتنمية القطاع الزراعي و تطوير دوره في الاقتصاد الوطني.

صعوبات انجاز الدراسة:

من اجل انجاز هذه الدراسة مرت الباحثة بعدة صعوبات لعل أهمها ما يلي:

- فترة انجاز الدراسة تزامنت مع وباء الكورونا و فترات الغلق و منع التنقل مما صعب الوصول الى المعلومات من مصادرها الاصلية.
- نقص كبير في ارشفة الاحصائيات المتعلقة بالقطاع الزراعي، حيث ان الاحصائيات على حدود الدراسة تتخللها بعض الفراغات.
- قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة الأجنبية منها.

الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على عدة أبحاث و دراسات تطرقت إلى جوانب عديدة من هذا البحث لعل أهمها كالآتي:

- ا. **فضيل إبراهيم مزاري،** سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و دورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 20، 2019.

تحاول هذه الدراسة تبيان الدور الذي يلعبه برنامج التجديد الفلاحي و الريفي في ترقية الوضع المعيشي في الريف الجزائري، و تحقيق التنمية الزراعية بالمنطقة مما يسمح بتحقيق الامن الغذائي كنتيجة، و قد شكل البرنامج آلية تعمل على عدة مستويات لتجديد و بعث البنية التحتية للنشاط الزراعي، كما عملت على توفير ما يلزم من اجل التحديث الزراعي، و من جانب آخر عملت على تحسين الوضع الاجتماعي لسكان الريف من خلال توفير السكن و الخدمات الصحية، و التعليمية ... الخ، من اجل الحد من النزوح الذي يؤدي الى زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي اكثر.

و قد استخلص الباحث في نهاية الدراسة ان البرنامج انتقل بالمجتمع الريفي الزراعي من حالات الباس على العيش و الركود في الإنتاج الى مستويات ارقى من تقديم الخدمة و زيادة الدخل الفردي الريفي و مؤشرات الرفاه، و قذ أشار الى انه يجب على الحكومة لضمان استمرار التقدم التقني الزراعي ان تلجأ الى تأسيس اقطاب زراعية على مختلف التراب الوطني.

حيث ان الأقطاب الفلاحية تعتبر من السياسات الجديدة التي جاءت لتكثيف الإنتاج الفلاحي، و عليه يجب على الحكومة من وضع السياسات خاصة بتنمية البنية القاعدية للصناعات التحويلية مع تحسين سياسة التسويق التي ينبغي ان تراعي ظرف الإنتاج و قيمة المحصول عند باب المزرعة، حتى لا يقع الكساد في المحاصيل الزراعية، مما يسبب تدهور أسعارها، الظرف الذي يؤدي الى انسحاب المزارعين و هذا ما يحتاج الى سياسة سعرية حكيمة تراعي كل ظروف عملية الإنتاج من المدخلات الى المخرجات، و كذلك ظروف الاقتصادية التي تمر فيها عملية الإنتاج.

- **عدة عابد**، سياسات دعم التنمية الفلاحية و اثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان، 2017-2018.

تكمن أهمية الدراسة من خلال معالجة و شرح مختلف سياسات الدعم الموجهة للقطاع الزراعي الذي يعتبر العصب الحساس لاقتصاد أي بلد، و مدى مساهمته في دعم التشغيل، اذ ان الجزائر تعرف ارتفاعا في معدلات و حجم المبالغ الضخمة الموجهة لدعم القطاع الاستراتيجي من اجل النهوض به للاعتماد عليه كبديل تنموي لقطاع المحروقات، و دراسة تاثير سياسة الدعم الفلاحي على التشغيل و بالاخص خلال فترة تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و ما سايرها من دعم القطاع الزراعي بعد استفحال ظاهرة البطالة و عجز بقية القطاعات على امتصاص جزء من النسب المرتفعة من معدلات البطالة.

- **د.بوعافية رشيد، ا.عزاز سارة،** دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية قي الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 7، أفريل 2017.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة اهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني و مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا من خلال قدرته على استيعاب اليد العاملة و تحقيق الامن الغذائي، و بالتالي تحسين مستوى المعيشة للسكان، كما تهدف هذه الدراسة الى قياس اثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي، و ذلك باستخدام اختبار السببية و الاعتماد على بعض الأرقام و الاحصائيات المعتمدة و قد اسفرت على النتائج التالية:

- رغم امتلاك الجزائر للإمكانيات الطبيعية و البشرية التي تمكنها من تحقيق امنها الغذائي، الا انها تعاني من مشاكل و معوقات في تحقيق اكتفاءها الذاتي.
- اهتمت الجزائر بترقية و تطوير القطاع الفلاحي من خلال سلسلة من الإصلاحات و سياسات الدعم، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، فرغم البرامج التنموية و تخصيص مبالغ مالية هامة الا انها مازالت تعاني قصور و ضعف في القطاع الفلاحي و عدم قدرته على توفير احتياجات السكان.
- اكدت الدراسة القياسية ان الاستثمار الحكومي للفلاحة لا يساهم في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي، و انما يساهم و يساهم و يؤثر في ترقية الصادرات الزراعية و بالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، احداث توازن في ميزان المدفوعات و الميزان التجاري الزراعي، توفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، و الحد من فاتورة الاستيراد.

- ا.**وارزقي ميلود**، اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر احد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الوطني، رؤية تحليلية خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، المجلد 02، العدد07،افريل 2017.

من خلال هذه الدراسة سلط الباحث الضوء على عدة نقاط مهمة لكونها تتعلق بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستمدة من القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاع حساس في الوقت الراهن، كما قام بتشخيص اهم السياسات التي عرفها القطاع الفلاحي في الجزائر في الفترة الراهنة، و أخيرا تقييم مدى فعالية السياسات او البرامج التنموية للقطاع في تحقيق التنمية الاجتماعية، و الاقتصادية في الفترة الراهنة.

استهل دراسته بتقديم تعاريف حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و الترابط الموجود بينهما حيث أشار الى انه اذا ارتفع مستوى الدخل الحقيق للفرد يعني رفع قدرته الشرائية، و هذا ما يؤثر على النمو الاقتصادي و هذا الأخير يؤدي الى زياده تنويع السلع و الخدمات و عليه زيادة خلق فرص التشغيل.

ثم تطرق الى تحليل واقع البرامج و السياسات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، فقد قام بتشخيص أهمها و عرض اهم العراقيل و المشاكل التي واجهتها و قد حدد في هذا المحور سياستين مهمتين :

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2009.
- التجديد الفلاحي و الريفي 2010-2013.

و في الأخير قام بتقييم فعالية هذه السياسات في تحقيق بعض المؤشرات الاقتصادية، و الاجتماعية خلال الفترة 1999-2015 كما يلي:

1- مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر 2000-2012 حيث لوحظ وجود تذبذب في تطور الإنتاج، فيما يخص بعض المنتجات، و قد استنتج مكن خلال الجداول و النتائج المتحصل عليها، عدم نجاعة السياسات في تنمية الاقتصاد الفلاحي.

2- تطور حجم الصادرات و الواردات اسفر عن ارتفاع حجم الفجوة الغذائية بين الصادرات و الواردات من 2000-2013، و عجز القطاع عن تحقيق الامن الغذائي، أي ضعف البرامج و السياسات في تحقيق الأهداف المسطرة.

3- مؤشر التضخم هو كذلك في تزايد مما يؤكد على عدم النجاعة.

4- مؤشرات سوء التغذية و الفجوة الغذائية: تطور الفجوة الغذائية خلال 2000-2013 يعكس ضعف القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما بينت الاحصائيات من خلال مستوى مؤشر التغذية و الجوع و مستوى مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2000-2013 ضعف القطاع الفلاحي و السياسات و البرامج المنتهجة.

- **د.شعبانة ايمان،** مدى فعالية الدعم في اطار سياسة التجديد الفلاحي ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2016.

ان هذه المقالة تبين ان السياسة التي انتهجتها الجزائر من اجل انعاش القطاع الفلاحي بداية بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، توجها نحو التجديد الفلاحي و الريفي 2008 الذي يعد وسيلة لتغطية النقائص و السلبيات الموجودة في السياسة التنموية الأولى، و كذا مواكبة مختلف التطورات و الإصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي و السياسي، و هذا من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي للخروج منت الازمة الغذائية، باعتبار ان الجزائر تعتبر دولة غنية بالأراضي الفلاحية و ذات طابع جغرافي و مناخي يسمح بان يكون لها قطاع فلاحي مزدهر.

و قد احتوى المقال على أنواع مناهج التخطيط الفلاحي:

1- مرحلة تجسيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و التي تعتبر استراتيجية كلية تهدف الى تطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي و هو مبني على سياسة البرامج المتخصصة و المكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري و يرجع ظهور هذا البرنامج الى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش لأزيد من ثلاث عقود.

2- مرحلة تجسيد برنامج التجديد الفلاحي و الريفي 2008: الذي يحمل في مضمونه فكرتين أساسيتين، تجديد الاقتصاد الريفي و تجديد الاقتصاد الفلاحي.

3- آثار الدعم الفلاحي على تحسين مستوى الامن الغذائي.

و من النتائج المتوصل اليها ان الجزائر لا تزال تعاني من تذبذب الإنتاج الفلاحي السنوي، ولا تزال تفتقد كذلك لاستراتيجية محكمة لتنظيم سياسة الاستثمار الفلاحي، و هناك عدة مشاكل تم ذكرها في المقال تعيق مسار التنمية الفلاحية كمشكلة النمو الديمغرافي و المعوقات التكنولوجية.

- **هيشر احمد التيجاني**، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال للفترة 1974-2012، مذكرة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

من خلال هذا العمل حاول الباحث تقييم أداء القطاع الزراعي في الجزائر من خلال إشكالية التي طرحها، كيف ساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري من خلال حساب الإنتاج و حساب الاستغلال خلال الفترة 1974-2012؟ و كإجابة عليها استخدم مجموعة من أدوات القياس الاقتصادي و الإحصاء، تماشيا مع ما هو متوفر من بيانات الديوان الوطني للإحصاء حول مجموعة من المتغيرات المرتبطة بقطاع الزراعية. و من

خلال الأدوات الإحصائية المطبقة حاولنا توضيح أهمية قطاع الزراعة في نشاط الاقتصاد الجزائري، و ركز اهتمامه في الجزء التطبيقي على التحليل الاحصائي لبعض المتغيرات المتعلقة بقطاع الزراعة، و تتبع سلوك متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال، ثم تقدير دوال التمييز للقطاعية العام و الخاص، و في نهاية البحث حاول الباحث تشخيص قطاع الزراعة الجزائري، بالاعتماد على متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال، و توصلت نتائج التحليل ان قطاع الزراعة كان يساهم خلال فترة الدراسة في التنمية الاقتصادية الى جانب بقية القطاعات الأخرى، و كان للقطاع العام الانطلاقة الأولى في هذه المساهمة ليحل بعده القطاع الخاص و يسيطر على نشاط الزراعة.

- **ا.طالبي بدر الدين، د.صالحي بدر الدين**، واقع التنمية الزراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد31، 2015 .

سلط الباحثان الضوء في هذا المقال على التنمية الزراعية و مؤشرات قياسها باعتبار انها تحتل دورا مهما في تطوير اقتصاديات الدول النامية خاصة الدول التي تعتمد على الزراعة، و الجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية القطاع، خاصة بعد انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، و قد قسما المقال الى محورين:

الأول عني بعموميات حول التنمية الزراعية بمفهومها و أهدافها، اما المحور الثاني فقد تطرق الى التنمية الزراعية في الجزائر الذي قسم الى فرعين حيث اهتم الأول بتطور القطاع الزراعي منذ الاستقلال بداية بمرحلة التسيير الذاتي وصولا الى التجديد الفلاحي و الريفي.

اما الفرع الثاني فقد اهتم بالمؤشرات الاقتصادية و التقنية كالأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي، القيمة المضافة و مؤشرات أخرى تتمثل في خلق فرص العمل و مساهمة الزراعة في الميزان التجاري و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

و من خلال دراسة هذه المؤشرات خلصت الدراسة الى عدم كفاءة السياسات المطبقة لتنمية القطاع الزراعي لم ترقى للمستوى المطلوب منها، اذ مازال قطاع المحروقات المكون الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، اما باقي القطاعات و منها القطاع الزراعي فمساهمتها في الناتج الإجمالي ضعيفة جدا، لهذا وجب على السلطات العمومية تدارك ذلك من خلال البحث عن نقاط الضعف في القطاع الزراعي، و محاولة معالجتها في اقرب وقت خاصة مع انهيار أسعار البترول.

- ا.**مصطفى سهيلة، ا.د راتول محمد،** التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي محاولة تقييمية لخمسين سنة (1962-2012)، مجلة البشائر، العدد 2، ديسمبر 2015.

تهدف هذه الدراسة لمحاولة اجراء تقييم اقتصادي للسياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال الى 2014، و استخلاص الدروس و التجارب السابقة في المجال، و الوقوف على اهم الإنجازات المحققة و العراقيل الواجب رفعها.

و لمعالجة تقييم أداء السياسات الفي الجزائر قسمت الدراسة الى ثلاث محاور:

- السياسات الفلاحية في الجزائر خلال 50 سنة من الاستقلال.
- التقييم الاقتصادي للخمسين سنة.
- الإنجازات المحققة و العراقيل الواجب رفعها.

و من خلال الدراسات و الاحصائيات المقدمة في المقال استخلص الباحثان ان النظر للقطاع الفلاحي من زاوية اقتصادية يمكننا من التعرف على المزايا التي يمكن ان يقدمها هذا القطاع للنهوض بمستويات الإنتاج للعديد من المنتجات الغذائية، التي تتوفر فيها الميزة النسبية في الإنتاج، مما يمنح الجزائر فرصة اكبر للاستثمار فيه، و تنويع انتاجها خارج قطاع المحروقات و تعزيز درجة اعتمادها الذاتي في توفير الغذاء، خاصة ما يتعلق

منه بالمواد الغذائية الأساسية، و هو ما يفسر المبادرات المتواصلة للسلطات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال على اتخاذ العديد من التدابير لاعادة الحيوية لهذا القطاع و دفعه من جدبد للقيام بدوره الأساسي في الاقتصاد، و لان خمسينية الاستقلال تفرض تقييم تجربة الجزائر في هذا المجال.

- **زهير عماري**، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009 ، مذكرة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013-2014.

تهدف هذه المذكرة الى تشخيص واقع القطاع الفلاحي الجزائري من خلال دراسة أهميته في الاقتصاد الجزائري و مكانته ضمن المخططات التنموية، و مراحل تطوره ضمن سياسات و برامج الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 1980-2000، و لمعرفة مكامن الخلل و مدى القصور لدى الجهاز الإنتاجي الفلاحي قام الباحث بقياس دالة الإنتاج الفلاحي في الجزائر و مكوناته النباتية و الحياتية، و بعض المنتجات الفلاحية ذات البعد الاستراتيجي، و تحديد مصادر النمو في القطاع الفلاحي و دراسة اثر عوامل الإنتاج و الأهمية النسبية لها، و من ثم معرفة مدى كفاءة استخدامها، حتى يمكن وضع صورة واضحة عن القطاع الفلاحي و تمكن واضعي السياسات الزراعية من اتخاذ قرارات على جانب من الموضوعية للوصول الى ضمان تحقيق الامن الغذائي، و المساهمة في التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و التكامل بين القطاعات .

و قد اظهرت النتائج ان الزراعة الجزائرية تتسم بالكثافة الرأسمالية من كونها ذات كثافة للعمل الزراعي، كما أظهرت الدالة من حيث العوائد الحدية للحجم ان الفلاحة الجزائرية تتسم بعوائد الحجم المتزايدة و تعتمد اعتمادا كاملا على حجم الوفرة النسبية للمدخلات الإنتاجية، و يشير التدني النسبي لمعدل التطور التكنولوجي للسنوات جميعا مقارنة بمعدلات النمو المحققة للمدخلات، الى الافراط في استخدام المدخل حيث قلل من

الأثر التقني المتحقق في مسار النمو الفلاحي و هو ما يعني ان الأداء المنخفض للموارد الزراعية تمخض عنه انخفاض في مؤشرات الامن الغذائي.

- **هاشمي الطيب**، التوجه الجديد للتنمية الريفية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013.

تناولت هذه الاطروحة موضوع التنمية الريفية الذي يعتبر من اهم القضايا الخبراء و قادة الدول، لكنها لم تعطي حقها لسكان الأرياف، نظرا لانحياز الحكومات للتنمية الحضرية ، و قد تناولت الاطروحة برنامج التجديد الريفي الذي يهدف الى تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف، و قد تضمنت دراسة ميدانية تمت على مستوى مناطق ريفية لولاية سعيدة، من اجل التعرف على واقع الريف، و مدى استجابة السكان لهذا البرنامج، و قد كشفت النتائج الى ان معظم القرى لم يستفيدوا من خدمات البرنامج، مع وجود تفاوت و اختلال توزيع هذه الخدمات بين قرى العينة، و اوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة سكان الريف و القضاء على اشكال البيروقراطية الإدارية و فتح المجال لسكان الريف للمشاركة في البرنامج، مع ضرورة تفعيل دور المرأة الريفية.

- **غردي محمد**، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012.

تهدف هذه المذكرة الى تبيان إشكالية الدعم و الاستثمار في القطاع الزراعي الجزائري في ظل الانظماما للمنظمة العالمية للتجارة، حيث قام الباحث بتقسيمها الى خمس فصول تضمن أولها دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية و الإمكانيات المتاحة له في الجزائر، فيما ذكر في الفصل الثاني واقع و ظروف الاستثمار الزراعي في الجزائر، اما الفصل الثالث فقد تضمن مختلف اشكال الدعم الزراعي في اطار السياسات الزراعية

الدولية، اما الفصل الرابع فقد تضمن التجارة الزراعية في ظل احكام المنظمة العالمية للتجارة و في الأخير فقد تضمن الفصل الخامس انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و تحديات القطاع الزراعي.

و قد اسفرت نتائج هذه المذكرة الى كون ان التنمية الزراعية احدى اقطاب التنمية الاقتصادية، و ان أهميتها تكمن في تنمية الروابط الامامية و الخلفية التي تشكلها مع بقية القطاعات الأخرى، حيث انها لا يمكن ان تقوم الا بوجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف الى زيادة الاستثمار الزراعي ، لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية و زيادة الإنتاج، و سياسة سعرية تهدف الى تحقيق احسن الأسعار للمنتجات الزراعية، و سياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، اما السياسة التجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية و توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.

رغم ذلك يواجه القطاع الزراعي الجزائري تحديات كبيرة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة في مجال النفاذ الى الأسواق الدولية و المواصفات و الجودة و معايير الصحة و الصحة النباتية، و المنافسة الحادة للسلع الزراعية المستوردة للسلع المحلية.

و لمواجهة هذه التحديات يجب استغلال الإمكانيات الهائلة غير المستغلة في القطاع، و زيادة حجم الاستثمارات المحلية و الأجنبية، و العمل على تحسين معايير الصحة و الصحة النباتية و المواصفات و الجودة، و استغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض المنتجات الزراعية و زيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات.

- **BOURI Chaouki et CHENNOUF Sadok et MAHMOUDI Oumeima**, Impacts de la politique de développement agricole et rural PNDA/PNDAR sur la relance économique en Algérie, les cahiers de mecas, volume 08, numéro 01, décembre 2012.

يسعى الباحثون من خلال هذه الدراسة الى تبيان آثار سياسة سياسة التنمية الفلاحية و الريفية الموسومة ببرنامجي PNDA/PNDAR على الإنعاش الاقتصادي بالجزائر.

و قد تم في بداية البحث التعريف بمكانة الزراعة و التنمية في النظرية الاقتصادية و قد عرض فيها بعض الوقائع الاقتصادية المتعلقة بذلك، و مكانة الدول النامية من التنمية الزراعية ثم مكانة الجزائر على وجه الخصوص، و أخيرا السياسات الحالية المتمثلة في برامج التنمية الفلاحية و الريفية و اثرها على الاقتصاد و الانتعاش الاقتصادي.

في نهاية البحث استخلص الباحثون عدة نتائج مفادها ان البرنامج لا يقتصر على الدعم الزراعي فقط بل تعداه ليشمل عدة نقاط أخرى:

- تحسين مستوى المعيشة في العالم الريفي.
- مكافحة التصحر و المحافظة على المياه الجوفية، و إعادة الحياة الى مناطق السهوب.
- تطوير شبكة الري.
- تطوير الهياكل القاعدية.

- **Ghazi nouria**, le commerce national de blé, thèse de doctorat, université de tlemcen, 2010-2011.

اهتمت الدراسة بالسوق الجزائرية للقمح، و مكانته في السوق الدولية، حيث من خلالها بينت الباحثة في بادئ الامر الخصائص المتوفرة في سوق القمح العالمي، و مختلف الضغوطات و الصراعات التي تميزه، كما بينت مختلف السياسات التي اتخذتها الدول المصدرة للقمح ، كما اشارت كذلك الى دور الأسواق العالمية و البورصات على سوق القمح و أخيرا اشارت الى الهيمنة الدولية للسوق العالمية للقمح، و قد اسفرت نتائج

الدراسة الى ان الازمة أنذاك كانت ازمة سياسات لا ازمة انتاج، و ان المتحكم الأول في السوق و سياساتها المنظمة الدولية للتجارة .

- **BOUCHIKHI Aicha** , La mise à niveau du secteur agricole et rural : la stratégie de développement agricole et rural durable, les cahiers de mecas, volume 05, numéro 01, décembre 2009.

تتجلى أهمية الدراسة في تقديم تحليل اقتصادي لبرنامج يدعم التنمية المستدامة في الجزائر، الا و هو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و يبين كذلك مكانة القطاع الزراعي و الريفي في استراتيجية التنمية المستدامة.

و قد قسمت المقالة الى ثلاث محاور:

أولا: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، و الذي قدمت فيه الباحثة مجموعة من المعطيات لتبيان أهمية القطاع الريفي في الاقتصاد الوطني، و كذلك أهمية الإنتاج الزراعي و الرعوي، في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي مع تحليل مدى الفقر في المناطق الريفية.

ثانيا: استراتيجية التنمية الزراعية و الريفية التي من خلالها قدمت تعاريف و محتوى برنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.

ثالثا: عرض لتحديات التنمية الفلاحية و الريفية المستدامة في الجزائر .

و أخيرا تقييم لما جاء به البرنامج من نتائج في القطاع الفلاحي و بالتالي على التنمية ككل.

و خلصت الدراسة الى ان التنمية الريفية هي نهج عملي يدعم بيانات محددة بالظروف المناخية و الاجتماعية و الاقتصادية الفعلية لبلد معين، و هي أيضا اطلاق للأسس الصلبة التي تعيد تأهيل ثقة سكان الريف بما في

ذلك المشاركة الطوعية التي تعد شرطا لا غنى عنه لاي نجاح ، و قد كان ينظر للبعد الريفي على انه ضروري في عملية التنفيذو التحول من الخطة الوطنية للتنمية الزراعية الى الخطة الوطنية للتنمية الزراعية و الريفية.

- **Chaib baghdad**, la politique des prix agricoles entre l'approche théorique et empirique cas de l'algerie , univercité de tlemcen, 2002-2003

تتمحور الدراسة حول سياسة الأسعار الزراعية بين النظرية و التطبيق دراسة حالة الجزائر، و قد جاء فيها بداية الادبيات النظرية لسياسة الأسعار الزراعية كمدخل للمذكرة بعدها تحدث الباحث عن مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر في مجال تحديد سياسات الأسعار للمنتوجات الزراعية و بعض التجارب لمجموعة من الدول، و أخيرا بعض التوصيات التي يمكن تقديمها من اجل تحسين نتائج هذه السياسات.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول القطاع الزراعي

و خصائصه في الجزائر

مقدمة الفصل :

يعد القطاع الزراعي قطاعا حساسا و ذلك لأهميته البالغة في تطوير الجانب الاقتصادي للدول، حيث أنه يرتبط ارتباطا شديدا بالقطاعات الأخرى ،لذا يعتبر الاهتمام به و تطويره الحل الأمثل للتصدي للازمات الاقتصادية ، و قد اهتمت الدول به منذ القدم و يظهر ذلك جليا فيما دونه الاقتصاديين القدامى عبر المدارس الفكر الاقتصادي، و قد كان نصيب الزراعة في تشعب العلوم عن طريق علم الاقتصاد الزراعي الذي يهتم بكل ما يتعلق بالزراعة بكل جوانبها وصولا لجعلها قطاع ذو مردودية عالية و ذلك من خلال خطط و برامج و سياسات مرتبطة بمراحل الإنتاج الزراعي من الإرشاد الزراعي إلى التسويق و التمويل ... الخ و التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة لتنمية البلد اقتصاديا.

كما تعتبر الجزائر من البلدان التي تزخر بالإمكانيات الزراعية الوفيرة وذلك بحكم موقعها الجغرافي الممتاز و مناخها المعتدل، لذلك اهتمت الجزائر منذ استقلالها بكيفية النهوض بهذا القطاع و تطويره من خلال مختلف السياسات و الإصلاحات التي سنتها من أجل ذلك، بغية تحقيق الكفاف و الحد من التبعية الغذائية و كذلك توليد موارد مالية أجنبية بتصدير المنتجات الوطنية و الحد من الاستيراد.

و قد ارتأينا ان نتناول في هذا الفصل مفاهيم عامة حول القطاع الزراعي و خصائصه في الجزائر و قد قسمناه الى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الزراعي و التنمية الزراعية.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي في مدارس الفكر الاقتصادي و نظريات التنمية.

المبحث الثالث: خصائص القطاع الزراعي في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد الزراعي و التنمية الزراعية:

المطلب الأول: مفهوم الزراعة و أهميتها:

الفرع الأول : مفهوم الزراعة:

الزراعة هي العناية بالأرض ، و هي جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض و زراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، و اقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب و الصوف و اللحوم و الجلود، و تربية الدواجن و النحل و غيرها، و كذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لأعداد المحاصيل للسوق و تسليمه للمخازن أو الوسطاء، فالمزرعة هي علم و فن و مهنة و مهارة لاستثمار الموارد الأرضية و البشرية و أنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش.[1]

و في تعريف آخر إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق فإننا نجدها مشتقة من كلمتين Agre و هي الحقل او المزرعة و culture و هي العناية و عليه نقول أن الزراعة هي العناية بالأرض.[2]

الفرع الثاني: أهمية و أدوار الزراعة:[3]

للزراعة أهمية عظيمة حيث أنها المصدر الأساسي الذي يوفر لسكان الأرض غذاءهم و يزود المعامل بالمواد الأولية، فالنباتات و الحيوانات هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه اعتمادا كليا في الحصول على البروتينات و النشويات و الدهون بالكميات و النسب التي يحتاجها العنصر البشري. الزراعة لا تنتج للاستهلاك المباشر

[1] محمد السعيد محمد، الاقتصاد الزراعي، مكتبة انجلو المصرية 1953، ص12.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، دار النشر العالمي بغداد، الطبعة الأولى 1969 ، ص37.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ،ص37-38.

فقط بل تنتج للبيع في الأسواق و استبدالها بما تنتجه المصانع، فأصبح الفلاح يعيش وسط اقتصاد مؤسس على سياسة التسويق و مرتبط بالتبادل التجاري.

و من الحقائق الواضحة أن الزراعة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه، و احترفها جميع الشعوب قبل أن يحترفوا الصناعة او أي مهنة أخرى و لم تتقدم امة من الأمم في الصناعة و التجارة إلا بعد إن احتراف الزراعة و عاشت عليها مدة من الزمن ، ولا يمكن لشعب من الشعوب أن يحيا بدونها رغم ما تقدمه الصناعة من وسائل الراحة و الرفاهية و أن استيراد الغذاء و المواد الأولية ليس مضمونا ولا يتيسر دائما خاصة ما كان يحدث أثناء الحروب.

أما عن أدوارها فهي تلعب أدوارا هامة و بارزة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك باعتبار أن الدور يعني ما يمكن أن تقدمه الزراعة للأفراد و ما يتوقعونه منها من إشباع حاجاتهم كنشاط اقتصادي. إضافة إلى أهميتها الكبيرة في تحقيق التوازن البيئي الذي تحتاج إليه المجتمعات البشرية و الكائنات الحيوانية الأخرى التي تعتمد في حياتها على توافر البيئات المناسبة التي تساعدها على الاستمرار في التكاثر و عدم الانقراض. و فيما يلي أهما لأدوار الاجتماعية و الاقتصادية للزراعة:[1]

- **الأدوار الاجتماعي للزراعة:[2]**

الحفاظ على العادات و التقاليد القرية: إن تنفيذ المشاريع التنموية الريفية تدفع المزارعين و سكان الأرياف الاستقرار بقربهم و زيادة ارتباطهم بالأرض مما يساعد على الحفاظ على التقاليد العريقة.

[1] عامر منصور، مرجع سابق ص-ص 48-49 بتصرف.

[2] الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، تقرير الفقر الريفي 2011، طباعة كانتيلي، روما 2010، ص 34-35.

توفير الخدمات الأساسية في القرى: عند الاهتمام بالمشاريع الزراعية بالقرى ينتج الاهتمام بسكان هذه القرى من حيث استحداث الخدمات و تحسين الضروريات اللازمة في هذه القرى.

المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف و الحضر: الاهتمام بالزراعة يؤدي إلى تنفيذ العديد منالمشاريع التنموية الزراعية في المناطق الريفية مما يحقق التوازن التنموي بين الريف و الحضر.

تقليص معدلات الفقر: تعتبر الزراعة أداة لتقليص الفقر بحيث يعود النمو الزراعي بتحسينات كبيرة على سكان الريف كما أن النمو الإجمالي للناتج المحلي يتأثر بناتج القطاع الزراعي.

- **الأدوار الاقتصادية للزراعة:** [1]

توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: تساهم الزراعة بتنمية القطاع الصناعي و ذلك بإمداد الصناعة بالمواد الخام التي تقوم عليها العديد من الصناعات، إضافة إلى تنمية و تطوير الصناعات الغذائية، كما يمد القطاع الزراعي القطاع الصناعي بفائض العمالة التي تهاجر من الريف إلى المدينة.

توفير اليد العاملة: تعتبر الزراعة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل و التشغيل، خاصة انه لا يتطلب سوى فرص العمل الأدنى مقارنة بأنشطة العمل الأخرى. تختلف نسب استيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلد لآخر حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة.

المساهمة في الناتج المحلي: تختلف المساهمة باختلاف الإمكانيات المتاحة لكل دولة، و مدى اهتمامها بالزراعة ، كما أن ارتفاع و انخفاض النسب عائد إلى تطور آو ركود القطاعات الأخرى كما هو الحال في الدول المتقدمة التي تحضي الصناعة بها المركز الأول.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية 2000، ص 28.

الفرع الثالث: أنواع الزراعة و خصائصها:

أولا: أنواع الزراعة:

تنقسم الزراعة إلى عدة أقسام و لعل أهمها ما يلي:[1]

1- الزراعة البدائية المتنقلة:

يتوقف نوع الزراعة و تقدمها على البيئة و على المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب ، فمثلا تحدث الزراعة المنتقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات و زراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها و انتقل والى ارض أخرى جديدة غيرها أي أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقاتهم الزراعية بل ينتقلون عنها.

2- الزراعة الكثيفة:

عندما ازداد ميل الإنسان إلى الاستقرار اتسعت ثقافته الزراعية و تناقصت الأراضي الجديدة، اخذ المزارع في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول، اخذ كذلك في استعمال المخصبات و احتكر الدورة الزراعية، و صار لا يزرع الزرع المجهد للأرض لا سنة بعد أخرى أو سنة بعد سنتين و هنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية أو الثلاثية و عليه تنشا الزراعة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان و ترتفع قيمة الأراضي الزراعية بها، كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية، يخفف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض و يفسح لها المجال لتجديد الخصوبة.

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ، ص47-49.

3- الزراعة الواسعة:

تقوم هذه الزراعة ي المناطق التي تتوفر على الأرض الزراعية، لكنها لا تستغل على الوجه الأمثل بسبب قلة السكان، إذا توفرت الآلات و الخبرات و تسهيل نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك، فتزرع تلك الأراضي الواسعة حيث أن الآلات تعوض عن قلة الأيدي العاملة.

4- الزراعة المتنوعة:

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يستهلك و البعض الآخر للسوق، فهو لا يعتمد كلية على محصول واحد رئيسي، و هذه المزارع هي التي تعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من أكثر من محصول أو مشروع زراعي واحد.

5- الزراعة المتخصصة:

هي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي و المطاط و البن و القطن و غيرها، و هذه المزارع تتخصص بإنتاج محصول واحد أو أكثر و تعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها السنوي في إنتاج محصول واحد أن هذا النوع من الإنتاج مخصص للتصدير غالبا.

6- المزارع المختلطة:

و هي المزارع التي تنتج المنتجات النباتية و المنتجات الحيوانية، تجمع بينهما خطة مزرعة واحدة ، يكون الدخل ناتج عن بيع المحاصيل النباتية و المنتجات الحيوانية . إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا ، و هذا النوع يماثل المزارع المتنوعة، غير انه يمتاز عنها وجود خطة مزرعية منسقة.

ثانيا: خصائص الزراعة:[1]

تتميز الزراعة بعدة مميزات لكن لا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الزراعة و من الضروري فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل التي تواجهها و بالتالي تساعد على إيجاد الحلول المناسبة لها.

1- **التقدم العلمي البطيء الذي اثر في الزراعة:** من الواضح أن لزراعة فرع من فروع الناتج العلمي، إذ يتصل علم الفلاحة بالكثير من العلوم الأخرى كعلم كيمياء التربة و تغذية الحيوان و النبات و أمراضها، كما تحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفة نتائجها و ذلك بسبب التغيرات الطبيعية و زيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة و ذات تكاليف باهظة ، لذا فتقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق أوسع و على أساس علمي و لأمد طويل، و تقوم بنشر النتائج مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة.

2- **خضوع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة:** الأراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، فإذا أردنا زيادة الإنتاج بسبب تزايد نسبة السكان قد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية إلى حد نضطر فيه إلى استغلال أراضي إضافية اقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية، أي نضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

3- **لا يساير الإنتاج الزراعي انخفاض الأسعار:** أظهرت الدراسات أن الإنتاج الزراعي يزدادا مع زيادة الطلب و لكن مسايرته إلى انخفاض الطلب بطيء جدا و سبب ذلك هو أن الأرض عامل ثابت و يستمر استغلالها عادة ما دامت تغطي التكاليف المتغيرة ، حيث انه عندما تنخفض أسعار المنتجات

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ، ص 42-47.

الزراعية يحاول المزارع المحافظة على الإنتاج السابق لاعتقاده بان هذا خير له من أن يترك حقله بورا، فتهبط أسعار المنتجات الزراعية في الأزمة الاقتصادية.

4- **غياب روح التعاون و توحيد الكلمة بين لمزارعين:** الفلاحون بحكم عملهم متفرقون لا تجمعهم صلة قوية كالتي تجمع أرباب الصناعات، و لا يسهل اتفاق كلمتهم و توحيد جهودهم ب منظمات قوية فقد يغري ارتفاع الأسعار احد المنتجات الزراعية الفلاح في زيادة إنتاجها منها زيادة كبيرة، و عند كثرة المنتج في السوق تنخفض الأسعار، أي عدم وجود سياسة موحدة ي الإنتاج.

5- **كبر عمر المغامرة في الزراعة:** و يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه. و الظروف المناخية عرضة للتقلبات الفجائية لذا يصعب على الزارع أن يتنبأ عن مقدار و مصير إنتاجه فالعوامل الطبيعية (جفاف، فيضان، ثلوج...) تجعل من العمل في الزراعة كثير المخاطرة.

6- **طول دورة الإنتاج:** إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج و بين الحصول على الإنتاج و بين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث أن القمح مثلا ستة أشهر و القطن تسعة أشهر أي أن دورة الإنتاج اكبر من دورة الإنتاج الصناعي لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان.

7- **صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:** يتعذر على الفلاح معرفة ما مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراءها على التكاليف المتغيرة، و إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة من العرض في جملة المحصول الزراعي، خاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر.

8- **تناقص نسبة الزراع:** أظهرت الدراسات أن نسبة المشتغلين في الزراعة في العالم أخذة في التناقص باستمرار في جميع أنحاء العالم، و يعود ذلك إلى زيادة الإنتاجية الناتجة عن التقدم التقني و استخدام الآلات هذا ما عوض الكثير من اليد العاملة.

المطلب الثاني: مفهوم و نشأة الاقتصاد الزراعي:

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد الزراعي:

الاقتصاد الزراعي هو فرع من فروع الاقتصاد العام، يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة، يعتبر فرع من فروع الاقتصاد التطبيقية، لأنه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية عمليا، و يوضح العلاقة بين هذه الفعاليات و الفعاليات الاقتصادية الأخرى، و بهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية إلى وحدة اقتصادية، و ربطها بالاقتصاد العام، و علم الاقتصاد الزراعي كما يظهر اسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد و الزراعة، و يستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية و الزراعية، و يستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية و الزراعية، و عليه فالاقتصاد الزراعي يحتاج إلى أن يلم بمواضيع عديدة بالإضافة إلى الاقتصاد العام ليكون اقتصادا زراعيا، و ذلك لتشعب موضوع الاقتصاد الزراعي و كثرة ارتباطه بالمواضيع الأخرى.[1]

الاقتصاد الزراعي احد العلوم الاجتماعية التطبيقية و الذي يهتم بكيفية تسخير المعرفة الفنية و استغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغذاء و الملبس للأفراد .[2]

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ص 31-34.

[2] على جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2006، ص25.

يعتبر علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الاجتماعية حيث انه يبحث في الأمور المرتبطة بالمجهود الإنساني، و يبحث في الوسائل التي تمكنه بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية و الموارد البشرية استغلالا اقتصاديا، و ذلك بتنظيم العلاقات بين عوامل الإنتاج في المزرعة و خارجها و لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحة، و باعتباره فرع من فروع العلوم الاجتماعية فهو يستمد المبادئ منها كالعلوم التي تختص بدراسة سلوك الأفراد كعلم النفس و علم الاجتماع، و علم السياسة كما انه يعتمد على علوم الطبيعة و البيولوجيا لكونه من العلوم الزراعية و يحاول استخلاص الحقائق منها للتعرف على مسببات المشكلة و إمكانية حلها حلا اقتصاديا.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام:

توجد علاقة قوية بين الاقتصاد الزراعي و الاقتصاد العام ، حيث أن أهداف الاقتصاد الزراعي لا تختلف من حيث الأساس عن أهداف الأصل الذي تفرع منه. غير أن الاقتصاد الزراعي تهمه بالدرجة الأولى معرفة فعاليات أصحاب مهنة الزراعة و رفاهيتهم، لذا فانه يسعى لإيجاد حلول مناسبة للمشاكل الزراعية، الزراعة ما هي إلا جزء متمم للفعاليات الاقتصادية في البلد، و لا يمكن فصلها عن تلك الفعاليات ، و هذا بالطبع يعود إلى طبيعة العوامل التي تتحكم في إنتاجية المزرعة و تؤثر في الطلب على منتجاتها، و تخضع الزراعة إلى التطورات الاقتصادية التي تتصل بحركة التصنيع و التجارة، و مالية البلد، و ذلك بإمكانية التزويد الزراعية بما تحتاج إليه من الآلات و الأسمدة التي تتطلبها الزراعة لأجل تطورها، و لذا فان مجال الاقتصاد الزراعي لم يعد مقصورا على دراسة إدارة و تنظيم المزرعة فقط كما كان سابقا بل تعداه إلى مواضيع اقتصادية أخرى، و أصبح لا يختلف كثيرا عن علم الاقتصاد العام من حيث دراسة الأسواق الداخلية و التجارة الخارجية و الدورات الاقتصادية و دراسة النقود و البنوك و المالية و الخدمات التسويقية و الضرائب و الأسعار و اقتصاد العمل و

غيرها من المواضيع الاقتصادية المهمة التي أصبحت من الأمور التي يحتاجها الاقتصاد الزراعي للإلمام بها و معرفة نظرياتها و آثارها و تطبيق مبادئها على الزراعة.[1]

و كنتيجة لما ذكرنا لا يوجد اختلاف بين أهداف و مجال الاقتصاد الزراعي و الاقتصاد العام، حيث انه يعتبر مكمل للاقتصاد العام و لا يختلف عنه لكنه يفوقه بتركيزه على العلوم الزراعية الفنية و التطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية و علم تربية الحيوان و علم التربة و الهندسة و المكننة الزراعية فيستقي من هذه العلوم العوامل الفعالة في تحسين كيفية و نوع الإنتاج الزراعي.

المطلب الثالث: مفاهيم حول السياسة الزراعية:

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية:

تعتبر السياسة الزراعية فرع من فروع السياسة الاقتصادية العامة للدولة و التي يتم التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، و لقد جاء تعريفها على أنها " عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية محددة، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تستهدف التنمية الاقتصادية و التي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان ... و تتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية و الزراعية و الخدماتية و غيرها..."[2]

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ، ص32-33.

[2] علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية و التطبيق ، منشاة المعارف، الاسكندرية 2001 ص 304-305.

كما جاء في تعريف آخر : هي جزء من السياسة العامة فهي الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة، و التي تتضمن مجموعة من الوسائل الإصلاحية الزراعية المناسبة، و التي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة إنتاجهم و تحسين نوعيته، و ضمان استمراره.

فمشكلة السياسة الزراعية تهم كل مواطن في البلد لأنها تهدف إلى تحسين حالة المنتج و المستهلك معا، و من هنا تظهر أهمية فهم الخطوط الرئيسية للسياسة الزراعية ، حيث أن هذه السياسة تتطلب لأجل نجاحها عدم وجود التنافر و التعارض بين أجزاءها، و أن تقوم بوضعها هيئات فنية ذات كفاءة و قابلية لتفهم العناصر المادية و الاجتماعية التي تخضع لها تلك السياسة و إتباع الطرق العلمية الصحيحة و الابتعاد عن سياسة الارتجال و ا ناول ما تتجه إليه السياسة الزراعية هو تهيئة الوسائل التي يزيد بها القدرة الإنتاجية للفرد.[1]

الفرع الثاني: أنواع السياسة الزراعية و متطلباتها:

أولا: أنواع السياسة الزراعية:

لم تتخلى أي دولة في التاريخ عن التدخل في تبني سياسة زراعية معينة حتى في عالمنا المعاصر فنجد أن المسالة الزراعية لم يوجد لها حل لحد الآن في المنظمة العالمية للتجارة لذلك يمكن تصنيف السياسات إلى ما يلي:[2]

1- سياسة التوجه الزراعي:

[1]عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ، ص 289.

[2]ميطانوس حبيب، المسالة الزراعية في سوريا واقعها و افاق تطورها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 14 العدد 2 ص 77.

نجد هذا النوع في الدول الرأسمالية و بشكل كبير في أربا الغربية، و تجمع بين مبدأين الحرية الاقتصادية و التدخل الحكومي في الحالات الضرورية، و قد أثبتت هذه السياسات فعاليتها من خلال زيادة الفائض الاقتصادي من الزراعة.

2- سياسة الإصلاح الزراعي:

هو مجموعة من الإجراءات التشريعية و التنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغيرات ايجابية من الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها و حيازتها و التصرف بها، لينجم من هذه التغيرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصها و ضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة و الدخول و عرف تطبيق الإصلاح الزراعي في الدول الرأسمالية و الاشتراكية.

طبق الإصلاح الزراعي في الدول الرأسمالية بشكلين الأول يكون بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي عن طريق الضغط من الأعلى و ذلك من خلال قيام الدولة بتأميم الأراضي الزراعية بضغط من كبار الملاكين الزراعيين للتخلص من الأرض الأقل خصوبة و الحصول على التعويضات على هذه الأراضي التي تم تأميمها.

و الشكل الثاني يتمثل في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بأسلوب الضغط من الأسفل، و يكون عن طريق الضغط من المعارضة السياسية و المظاهرات و الاحتجاجات التي تقوم بها الحركة الاحتجاجية، و يكون تطبيق القوانين حسب درجة نجاح الدولة او فشلها في قمع المعارضة فإذا قامت الدولة باحتواء الحركة الفلاحية فإنها لا تقوم بتطبيق قوانين التأميم إذا كانت تلحق الضرر بكبار الملاكين الزراعيين، أما إذا حدث العكس فان الدولة تستجيب لمطالب الحركة الفلاحية كما حصل في المكسيك و فنلندا.

3- السياسات الثورية الزراعية:

اقترن مفهوم الثورة الزراعية بمفهوم الدورات الاشتراكية اللبرالية ، لكن الدورة تبقى منقوصة إذا لم تستطع حل المسالة الزراعية ، و لكن اختلف مفهوم الثورة الزراعية ليصبح أكثر شمولا حيث يعني الإجراءات و التدابير و الوسائل التي تعتمدها الحكومات لإحداث تغيير جذري و جوهري ي أنماط الاستثمارات الزراعية السائدة، مما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني كما و نوعا بهدف تلبية الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية و المنتجات الغذائية و تحقيق فائض منها للتصدير.

ثانيا: متطلبات السياسة الزراعية:

إن السياسة الزراعية قسم من السياسة العامة لا يمكن أن تقوم بتحسين الاقتصاد و رفع المستوى المعيشي و تحقيق الرفاهية العامة إلا إذا توفرت على المتطلبات التالية:[1]

- أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني رائدها الصالح العام، و أن يكون لها منهاج علمي تشرف على تطبيقه.
- يجبأن يكون للسياسة الزراعية أهداف و غايات يلزم تحقيقها و تتمثل فيها أماني و رغبات عالية للأفراد.
- تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف التي توضع بأقل تكلفة و جهد.

[1]عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ، ص 289.

- عند اختيار الوسائل و الإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهاج العلمي.

الفرع الثالث: مضامين السياسة الزراعية و أهدافها:

أولا: مضامين السياسة الزراعية:[1]

تختلف السياسات الزراعية من بلد إلى آخر، لعدة اعتبارات حسب الهدف من كل سياسة، فقد تلجا بعض البلدان إلى رفع أسعار المواد الغذائية، و تشجيع الفلاحين على عدم إنتاج المزيد من المحاصيل لكي تحافظ على مصالح المنتجين من خلال التحكم في الأسعار و تجد البلدان أخرى تقوم بتشجيع الفلاحين و و تدعمهم من اجل زيادة الإنتاج كي تضمن توفير السلع للمستهلكين، هكذا حسب ظروف كل بلد.

و تتدخل الحكومات بطرق عديدة ، إما بالأسعار أو الضرائب أو سياسة الإقراض و لتمويلات المختلفة، و برامج الإرشاد الفلاحي، و البحث العلمي و نقل التكنولوجيا...الخ.

ولحصر هذه السياسات نقسمها إلى ما يلي:

1- **السياسة السعرية:** هي من أهم السياسات المتبعة، حيث تتخذ مجموعة من الإجراءات و القوانين التي تنظم و تحدد هيكل للأسعار، انطلاقا من المرحلة الإنتاجية إلى الاستهلاك، و هي بالتالي من أكثر السياسات تأثيرا على القدرة الاستهلاكية و مستوى دخول الفلاحين حيث أنها تهدف إلى تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل القومي بين جميع القطاعات، تضمن استقرار نوعي لمدا خيل المزارعين ، تعدل هيكل الصادرات و الواردات .

[1] د. فوزية غربي، الزراعة العربية و تحديات الامن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2010، ص129.

2- **السياسة التسويقية**: إن دور الحكومة يعد رئيسي في هذا المجال، نظرا لأهميته في تقريب المنتج من المستهلك، بعد أن يمر بمراحل: النقل – التمويل – التخزين – التعبئة...الخ.

إذ أن عملية التسويق الزراعي تعد عملية منفتحة على عدة قطاعات اقتصادية أخرى، كالصناعة و النقل و الخدمات و غيرها، و بالتالي فان السياسة التسويقية الزراعية، ليست ضرورة فقط للجانب الزراعي ، بل تشمل عدة قطاعات مهمة في الاقتصاد لما لها من دور في خلق فرص عمل إضافية، و مدخول إضافي و من بين الأجهزة و التنظيمات المستعملة في العملية التسويقية نجد التعاونيات الزراعية ، التعاضديات ، المشروعات الصناعية التجارية، ، الشركات الأجنبية و العالمية، المشروعات التجارية المستقلة، و على الرغم من الأهمية البالغة لهذا العنصر إلا أننا نجد الحكومات قد أهملت هذا القطاع الحيوي و اهتمت بشكل كبير بالإنتاج و سياسة الأسعار، بحجة أن حاجات المستهلك سوف تتحقق بشكل أوتوماتيكي بعد معالجة هذين العنصرين.

3- **السياسة الهيكلية الزراعية**: و هي كل السياسات التي من شانها إحداث تغيير جذري و البناء الهيكلي للقطاع الزراعي، و يتم هذا التغيير بسبب مراحل انتقالية أو لظروف عاجلة أو لمحاولة التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، و كذلك عمليات نقل الملكية العقارية و كيفيات تنظيمها و التحكم بها، إضافة إلى اهتمامات أخرى كتوجيه اليد العاملة في المجال الزراعي و تسيير الموارد البشرية و المائية و البيئية.

4- **السياسة المتعلقة بالري**: بالنسبة للإنتاج الزراعي، يعتبر الماء من أهم عوامل الإنتاج حيث كانت و لا تزال السياسات المتعلقة بالري من أهم الاهتمامات التي تشغل حيزا هاما لدى الحكومات في اغلب الدول، و قد تركزت هذه السياسات بتوسيع و تطوير الشبكات و أساليب الرصد المائية و التعمق في

دراسة و فهم النظم الهيدرولوجية و الثروات المائية الجوفية بصورة أفضل، من حيث أحجامها و غزارتها و معدلات تجددها و حمايتها من التلوث...

5- **السياسة المتعلقة بالتوجيه:** تعتبر سياسة التوجيه و الإرشاد الفلاحي حلقة وصل بين ما تم دراسته في الجامعات و مراكز البحث المختصة، و ما هو معمول به فعلا أو على رض الواقع، و ذلك بتدعيم الفلاحين بآخر ما توصل إليه العلم من أساليب و طرق حديثة في قطاع الزراعة، و التعرف على المشاكل و العراقيل التي تعيق تطور القطاع، و كذا نقل مشاغله و مشاكله إلى مراكز البحث ، بغية إيجاد أفضل الطرق التي تسهل أعماله اليومية.

6- **السياسة المتعلقة بالتموين:** تؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي و مدى توفيرها بالكميات و الوقت المطلوب و مواصفاتها النوعية، تأثيرا مباشرا في الإنتاج و نوعيته و من تلك المستلزمات أصناف البذور المحسنة، و الأسمدة و المعدات اللازمة في العملية الإنتاجية، من الآلات المختلفة كالجرارات و الحاصدات و وسائل الري...

فالجزائر لم تدخر جهدا في اقتناء هذه المستلزمات ، و تدعيم عمليات الإنتاج بها حيث تراعي ما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية السائدة و التي يدخل فيها عدة اعتبارات أهمها القوة البشرية العاملة في هذا القطاع، و التي تشكل طرفا مهما في معادلة صعبة، على كل دراستها و التوفيق بين ما تجلبه من ماكينات و آلات، دون أن يكون ذلك سببا في زيادة معدلات البطالة أما البذور المحسنة و التي تساهم في زيادة الإنتاجية ينبغي أن تراعي مواقيت جلبها، و مدى ملاءمتها مع الظروف المناخية السائدة، أما بخصوص الأسمدة فهي الأخرى غالية التكلفة نظرا لزيادة أثمانها عالميا، خاصة ما تعلق

بالازوت و الفسفور و البوتاسيوم، التي هي ضرورية جدا في زيادة الإنتاجية ، لذلك تسعى مختلف الحلول لترشيد استعمالها و محاولة إنتاجها محليا.

ثانيا: أهداف السياسات الزراعية:

إن زيادة النمو الزراعي باستمرار يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في الزراعة خاصة سكان الريف، و كذا عدالة توزيع الثروات المادية، و وضع الزراعة في خدمة التنمية الاقتصادية الشاملة وفق سياسات و برامج خاصة لهذا الغرض، و هذا ما يعرف بالتنمية الزراعية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الزراعي، و كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الزراعية تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الزراعية و التي نلخصها في النقاط التالية:[1]

- زيادة إجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة حسب الطلب على المحاصيل الزراعية و التي تتم اما بالتوسيع في المساحة المزروعة المتاحة أو تطوير إنتاجية المشروعات الزراعية.
- رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي و هذا بواسطة التوسع في المشاريع القائمة و تنويعها من الناحية الإنتاجية و هذا لتحقيق فكرة التخصص أو التنوع في المنتجات الزراعية.
- الحد من الهجرة الريفية بأنحاء المدن، فالتنمية الزراعية ترمي إلى خلق فرص عمل جديدة ي الريف.
- إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الفلاحي و المراكز الصحية و الثقافية و العناية و الاهتمام بالبيئة الريفية و سكان الأرياف للإيقاف من نزيف الهجرة الريفية إلى المدن.

[1]عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ،ص 427.

الفرع الرابع: مؤشرات و معايير تقييم السياسات الزراعية:[1]

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة للدول على مر التاريخ، و تطورها مرتبط بمدى نجاح السياسة الزراعية المطبقة و لمعرفة ذلك وجب علينا معرفة المؤشرات التي تساعدنا على تقييمها و التي جاءت كما يلي:

أولا: معدل النمو: و يتم حساب الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي و ذلك بالعلاقة التالية:

الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي = (قيمة الإنتاج الزراعي في سنة المقارنة ÷ قيمة الإنتاج الزراعي في سنة الأساس) × 100

ثانيا: الاستثمار: هناك عدة مؤشرات تقيم حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي و غير الزراعي للوقوف على واقعها و بالتالي وتساعد واضع السياسات على صياغتها وفقا لواقع الاستثمار و من بين هذه المؤشرات:

- معدل نمو الاستثمار العام و الخاص بالقطاعات الزراعية و غير الزراعية.
- نسبة رأس المال إلى الناتج و نسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج في كلفة أنماط الاستثمار المتنوعة.
- نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي و من الاستثمارات العامة الكلية.

ثالثا: زراعة مستمرة أو متواصلة: بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تحسنا في قيمة الناتج الزراعي نتيجة التخصص و استخدام التكنولوجيا الجديدة، لكن هذا التحسن كان على حساب استنزاف التربة و تلوث المياه الجوفية بالإضافة لتدهور قطاع المزارع العائلية، لذلك وجب أن تعزز السياسة الزراعة تقنيا و بيئيا و اقتصاديا

[1] عامر منصور احمد ،بلورد علي نبيل، استعمال نماذج التوازن العام لدراسة المشاكل المتعلقة بالقطاع الزراعي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد 06، العدد 01، ص43.

استخدامات الموارد و المحافظة على تنميتها و عدم تدهورها و بالخصوص الموارد الأرضية و المائية و ذلك للوصول إلى زراعة مستمرة و متواصلة و من المؤشرات التي تدل على ذلك:

- اتجاهات نمو الإنتاجية للمحاصيل المختلفة فإذا كان بالتناقض فان الزراعة غير متواصلة.
- التنوع البيولوجي في الزراعة.
- وضع و ظروف و حالة الخصوبة للتربة الزراعية.
- التحكم البيئي و المحافظة على البيئة الزراعية.
- نسبة المساحة المزروعة مطريا و نسبتها المئوية للمساحات الكلية.
- برامج توزيع و تقسيم المياه بين المناطق و بين الحاصلات المختلفة.

رابعا: انتشار التكنولوجيا و الدعم المقدم لقطاع الزراعة: و من المؤشرات التي تسمح لنا بمعرفة مدى انتشار التكنولوجيا في أي بلد بالإضافة إلى مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي ما يلي:

- مؤشر المكينة الزراعية .
- نسبة المساحة المزروعة باستخدام التكنولوجيا الحيوية إلى المساحة الكلية.
- معدل استخدام الأسمدة.
- مجموع الفرق في التكاليف: التكلفة المقدرة – التكاليف الفعلية.

خامسا: الإقراض الزراعي و حوافز الزراعة: يأتي الإقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعة الغذائية، إلى جانب طول فترة دوران رأس المال و ضعف المدخرات الخاصة بالمزارع، لذا وجب توفير الائتمان و القروض الكافية

بشروط مناسبة للمزارعين، إلى جانب ذلك وجب على السياسة الزراعية أن تقدم تحفيزات للمزارعين و ذلك من خلال ضمان ربحية قطاع الزراعة و حماية مصالح المزارعين .

المطلب الرابع: التنمية الزراعية:

الفرع الاول: ماهية التنمية الزراعية:

ان ارتفاع الإنتاج الزراعي أمر ضروري و لازم لتحقيق درجة كبيرة من التنمية الاقتصادية، و بدون وصول هذا النمو الى المستوى المطلوب من الكفاءة الإنتاجية فإن القطاع الزراعي يبقى عائقا في وجه التنمية الاقتصادية، كما تعتبر زيادة الإنتاج الزراعي أمر ضروري لمواجهة معدلات الزيادة السكانية التي تعاني منها جل الدول النامية و من بينها الجزائر. كذلك ان الزيادة في الإنتاج الزراعي يعتبر امر ضروري لمواجهة طلب الصناعة المتزايد من المواد الأولية و من رؤوس الأموال.

و ما يمكن استخلاصه ان التنمية الاقتصادية تعتمد اعتمادا كبيرا على زيادة الإنتاج الزراعي، و هو ما نقصد به التنمية الزراعية و التي تهدف الى كافة الإجراءات و السياسات التنموية الخاصة بالقطاع الزراعي.[1]

كما تعتبر أمرا ضروريا لإحداث التنمية الشاملة، و لا تشمل التنمية الزراعية النواحي الاقتصادية فقطبل و تتعداه للنواحي الاجتماعية و الثقافية و التي تمس المجتمع الريفي خاصة و و المجتمع الشامل عامة، و كما أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الزراعية و التنمية الشاملة في الأنشطة الحياتية الأخرى، حيث لا يمكن الفصل بين شقي التنمية الزراعية – الاقتصادية و الاجتماعية- فكلاهما يسعى الى استثمار الجهود المنظمة في المجال

[1] حازم البلاوي، التنمية الزراعية مع إشارة خاصة للبلاد العربية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة 1989، ص31.

المتوفر لتحقيق الأهداف و سد النقص في المجالات غير المتوفرة، فحيث يكثر العنصر البشري و يقلل راس المال فان التنمية تهتم بالإنسان ليحسن استخدام القليل من راس المال المتوفر.[1]

الفرع الثاني أهدافها:

نجد ان التنمية الزراعية تهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الزراعي، و هذا كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الزراعية تهتم بالمؤشرات الاقتصادية الزراعية، و التي نلخصها فيما يلي:

1- زيادة اجمالي الناتج الزراعي بصورة عام حسب الطلب على المحاصيل الزراعية و التي تتم اما التوسع في المساحة المزروعة المتاحة او تطوير إنتاجية المشروعات الزراعية.

2- رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي و هذا بواسطة التوسع في المشاريع القائمة أو تنويعها من الناحية الإنتاجية و هذا لتحقيق فكرة التخصص أو التنوع في المنتجات الزراعية.

3- الحد من النزوح الريفي باتجاه المدن، فالتنمية الزراعية ترمي الى خلق فرص عمل جديدة في الريف كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة في الريف و خاصة الشبانية، و بالتالي التقليل من هجرتها الى المدن ، أو الى الخارج بحثا عن العمل لتأمين العيش لها و لافراد اسرتها.

4- إقامة المراكز الخاصة بالارشاد الفلاحي، المراكز الصحية و الثقافية و العناية و الاهتمام بالبيئة الريفية و سكان الأرياف للايقاف من نزيف الهجرة الريفية الى المدن.[2]

الفرع الثالث: شروط التنمية الزراعية:

[1] د.عبد الغفار طه عبد الغفار، الارشاد الزراعي بين الفلسفة و التطبيق، دار المطبوعات الجديدة- الإسكندرية، 1975،ص26.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي، مرجع سابق ، ص427.

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا و هاما في الاقتصاد الوطني، يتمثل هذا الأخير في توفير الغذاء للسكان و ضمان أدنى حد من الأمن الغذائي للبلد، و هذا الهدف يمكن تحقيقه لان التبعية الغذائية ليست ظاهرة حتمية بالنسبة لأي بلد، و في ضل هذا الاعتقاد تتواصل الدراسات و البحوث من طرف المختصين في البحث في الميدان الزراعي، من أجل إيجاد حل أمثل لتنمية القطاع ، و حتى يتحقق هذا يجب أن يمر بالمراحل التالية:[1]

1- **المرحلة الأولية:** تنصب مجهودات الدولة في هذه المرحلة، في تخصيص أحجام معتبرة من الاستثمارات للهياكل القاعدية، أي الهياكل الموجودة على مستوى الريف، و هذا من الري و حفر الآبار، بناء السدود، تشييد الطرقات لتسهيل الحركة من المزرعة الى مختلف العمليات الأخرى المرتبطة بالمزرعة. و كذلك إجراء بحوث و دراسات حول هذا الميدان ، و هذا ما نجده في الصين و باكستان.

2- **مرحلة الانطلاق:** عندما يتحقق الاستثمار العام في الهياكل القاعدية و البحث، و يشعر الفلاحون بالارتفاع في مداخيلهم، ينتج عن ذلك اهنمام الافرادو القطاع الخاص بالزراعة، و بالخصوص تنصيب استثماراتهم في حفر الآبار و بيع الآلات الزراعية، و إيجارها. تشير الى أن حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي يرتبط بمدى فعالية السياسة السعرية لهذا القطاع، اذ يجب تدعيم القطاع بالموارد المالية و البشرية في مجال الري، البحث العلمي، و الهياكل القاعدية من أجل تحسين الإنتاجية في المراحل الأولى على الأقل، و بعدها تتعدى هذه الإنتاجية الى القطاعات غير الزراعية عن طريق السوق. ففي هذه المرحلة تظهر فرص عديدة للاستثمارات.

[1] رشيد مراد، محاولة تقييم التنمية الفلاحية ببلدية الرويبة 1980-1997، رسالة ماجستير، 1998- جامعة الجزائر، ص32-34.

3- **مرحلة التكامل القطاعي**: نجد في هذه المرحلة التكامل و التنسيق بين السياسات الاقتصادية من شانها التقليل من الهجرة نحو المدنن و إقامة التوزيع العادل للمداخيل، و تعد سياسة القروض وسيلة لتشجيع الاستثمارات كانشاء وحدات الإنتاج الصناعي للخواص، فبفضل ادماج التكنولوجيا و استعمالاتها حققت الدول المتقدمة مثل أمريكا و أوروبا مرحلة مزدهرة ، و عليه يمكننا القول ان ان هذا الانتقال من الزراعة الأولية الى الزراعة المعاصرة لا يمكن تخطيه من طرف أي بلد في العالم الثالث دون إعطاء أهمية قصوى للقطاع الزراعي .

الفرع الرابع: معوقات التنمية الزراعية:

بصورة عامة ان معظم القطاعات الزراعية سواء في الدول النامية أو المتقدمة تعاني من مشاكل و معوقات اقتصادية تمنعها من تحقيق أهدافها التنموية، و من بين هذه المشاكل و التي تخص الدول النامية بالدرجة الاولى و التي يمكن تجاوزها اذا وفرت الدول الإمكانيات و الوسائل اللازمة:

- **مشكلة العلاقة السكانية الأرضية:** حيث تتميز بارتفاع الكثافة السكانية المزروعة فهناك فجوة بين المتغيرين.
- **مشكلة الندرة النسبية لراس المال في القطاع الزراعي:** و ذلك بسبب محدودية الطاقة الاستثمارية على المستوى الوطني و على مستوى القطاع الزراعي.
- **مشكلة السعة المزرعية:** والتي تقاس بمقدار عناصر الإنتاج مجتمعة او بمجموع قيم هذه العناصر او واحد منها وهي تختل باختلاف الاستخدام التكنولوجي والكفاءة الإدارية و قد تحول هذه المشاكل دون تحقيق التنمية الزراعية المرجوة في الدول النامية، حيث أن معالجتها تحتاج الى رؤية اقتصادية

موضوعية و ذلك في اطار سياسة اقتصادية ملائمة ترتبط بسياسة زراعية تمكن من تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الزراعية في الاطار المحدد لها وفق الإمكانيات المتاحة و الممكن استخدامها، و لا يكفي ذلك حتى تبدا عملية التنمية الزراعية اذ يجب ان تتوفر بجانب المتغيرات المذكورة سابقا شروطا أخرى تعتبر كظروف ملائمة تعمل في ظلها عوامل الإنتاج الزراعي، و هذه الشروط ضرورية لأداء باقي العوامل الاقتصادية بكفاءة ملائمة، و

أهم الظروف الملائمة و الشروط ضرورية لأداء باقي العوامل الاقتصادية بكفاءة مناسبة و أهمها ما يلي :

- الظروف الداخلية و الاستقرار السياسي.
- اكتمال السوق او استخدام الكفاءة التوزيعية للموارد الزراعية.
- توافر الأنشطة الزراعية التكميلية.

المبحث الثاني: مكانة القطاع الزراعي و التنمية الزراعية في مدارس الفكر الاقتصادي :

تعد الزراعة نشاطا قديما جدا، قدمه قدم تاريخ البشرية، فهو المصدر الأول له للعيش، مر هذا النشاط بعدة مراحل وتغيرات تماشت مع تطور الفكر الإنساني و ظروف معيشته، وفي هذا المبحث سنعرض مكانة القطاع التنمية الزراعية في تاريخ الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: مكانة القطاع الزراعي في مدارس الفكر الاقتصادي:

الفرع الأول: الزراعة عند ابن خلدون:

حسب فكر ابن خلدون الإنسان يحتاج إلى ثلاثة أشياء أساسية لا غنى له عنها لكي يبقى حيا و يحافظ على نوعه و هي الغذاء، الملبس و السلاح، و يرى في الفلاحة و الصناعة و التجارة وجوه طبيعية للمعاش مقدما الفلاحة عن الصناعة و التجارة مستندا في ذلك على كون ممارسة النشاط الزراعي قضية سهلة و متاحة لكل من يريد القيام بها دون الحاجة إلى مهارات خاصة أو إضافية ، و أن الغرض الأساسي هو الحصول على التغذية الأساسية، و يقرر أن الفلاحة هي أقدم وجوه النشاط الاقتصادي على الإطلاق و أكثرها اتفاقا مع الطبيعة من حيث بساطتها و احتياجاتها لمهارات فطرية.[1]

و كان يرى كذلك أن الفلاحة هي نشاط المستضعفين أي اولئك الذين ليس لهم مهارات عالية لان الفلاحة لم تكن تحتاج لذلك كالصناعة، هذا من جهة و من جهة أخرى لأن الفلاحة لا تحتاج إلى مال و مهارة للتعامل في الأسواق كالتجارة، و النتيجة هي أن العاملين بالزراعة لا يتمتعون بنفس القوة الاقتصادية مثل العاملين بالأنشطة الأخرى. كما اعتبر ابن خلدون الفلاحة هي أول الصنائع التي قسمها إلى ما هو ضروري حيث تأتي الفلاحة على رأس الصنائع الضرورية لأنها تؤدي إلى توفير القوت للإنسان.[2]

الفرع الثاني: الزراعة عند التجاريين **les mercantilistes**:

يعتبر التجاريين من المنظرين للتنمية بالمفهوم الاقتصادي، و يوصف تيارهم بأنه ذو اتجاه وسطي في الفكر الاقتصادي و أنه يجمع بين الجانب الثرواتي و الجانب السياسي، سادت أفكارهم عصر الرأسمالية التجارية في

[1] عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار الفكر ص 405.

[2] عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة و النشر 1997، ص95.

أربا الغربية منذ بداية القرن الـ 18 كما اعتبروا أن طلب الثراء غاية حميدة و أن المنفعة الفردية تقود إلى الازدهار العام، و انه ليس هناك ثروة أو قوة كالإنسان و أن تطور الصناعة و التجارة تتطلب اليد العاملة و بالتالي تقود إلى رقي الإنسان.[1]

فقد كان النشاط الزراعي يشكل النشاط الأول في ضل النظام الإقطاعي و مع انحسار النظام الإقطاعي و انهياره، تبدل الحال فأصبحت التجارة صاحبة الأهمية الأولى في النشاط الاقتصادي، عرف فكر التجاريين بالرأسمالية التجارية، و لقد صاحبت هذه الفترة نمو التجارة الداخلية و الخارجية، بل و بدا رأس المال التجاري يستخدم في تمويل النشاط الزراعي، و يسيطر على العمليات الإنتاجية التي يقوم بها الحرفيون و أصبح للتجار مركزا اجتماعيا مرموقا، و أصبحت التجارة هي النشاط الاقتصادي الأول يليها الزراعة بالمرتبة الثانية، و على الرغم من هذا التراجع في المرتبة إلا أن طبيعة نشاطها قد تحول لصالح السوق، أي التحول إلى إنتاج محاصيل تجارية يتم بيعها في الأسواق، و أصبح الإنتاج الزراعي ذو طبيعة نقدية، و يلاحظ أيضا أن الزراعة الانجليزية قد شهدت في هذه الفترة ما عرف بـ "حركة الأسيجة " و التي تبنت إقامة أسيجة حول الأرض بحيث لا يبقى خارج الأسوار من ارض صالحة للزراعة إلا القليل، و كانت هذه الحركة تستهدف من وراء ذلك توسيع الملكيات لكبار الملاك من خلال ضم الأرض الصالحة للزراعة و تحديدها بأسيجة، و ذلك حتى يحقق لهم زيادة مساحة الوحدة الإنتاجية الزراعية من خلال استخدام الأراضي المنضمة في الرعي أو لتطبيق الزراعات الحديثة ذات إنتاجية مرتفعة يمكنها زيادة الطلب على المواد الغذائية، و لقد انتقلت هذه الحركة إلى فرنساو ألمانيا و بعض الدول الأوربية الأخرى.[2]

[1] اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الهرمة 1997، ص 56.

[2] د محب خلة توفيق، التطور و اقتصاديات الموارد دراسة خاصة بتطوير الفكر و الوقائع الاقتصادية و اقتصاديات موارد عناصر الانتاج، دار الفكر الجامعي ص 66،67.

يمكننا القول أن هذه المرحلة قد عكست تغيير في شكل الهيكل الاقتصادي و الهدف من الإنتاج، فلم يعد الهدف قاصرا على إشباع الحاجات المحلية و حاجات صاحب الإقطاعية، كما كان الحال سابقا بل تعداه الى ضرورة تحقيق فائض للسوق التجاري من اجل تحقيق أقصى ربح ممكن، و بذلك وضعت تلك المرحلة أولى أسس الاقتصاديات النقدية و التي تبلورت و اتسعت و ازدادت فيها درجة المعاملات النقدية.[1]

الفرع الثالث: الزراعة عند الطبيعيين:

ظهرت مدرسة الطبيعيين في فرنسا، في القرن الثامن عشر، و هي أول مدرسة حديثة في الفكر الاقتصادي، من المفكرين الذين اعتبروا أنفسهم اقتصاديين و عرفوا باسم أنصار المذهب الطبيعي، على رأسهم فرانسوا كيناي * François Qunsey، الذي كانوا يعقدون اجتماعاتهم في بيته و لقد مثلت آراء و كتابات هذه المجموعة بداية ظهور علم الاقتصاد السياسي، و جوهر فلسفتهم هو القانون الطبيعي الذي صدر في 1725 الذي يقر أن المجتمع البشري تحكمه قوانين الطبيعة.[2]

لقد تبنت مدرسة الطبيعيين فكرة الحرية الاقتصادية في سياستها، و على نقيض فكر التجاريين الذي نادى بتدخل الدولة في النظام الاقتصادي يؤكد الطبيعيين فكرهم الحر دون تدخل الدولة، و المقولة الشهيرة اكبر دليل " دعه يعمل، دعه يمر "laissez passer, laissez fair' و التي عبروا من خلالها عن سياستهم الاقتصادية الحرة، و كانت حجتهم في تبني الحرية الاقتصادية أنها وحدها التي تكفل انطباق القوانين الطبيعية.

[1] احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية، مؤسسة الشباب الجامعية 2000، ص 57.

* يعتبر زعيم المدرسة الطبيعية التي تاسست قبل الثورة الفرنسية و هو فيلسوف إقتصادي و طبيب جراح، من اشهر مؤلفاته في علم الاقتصاد الجدول الاقتصادي الذي ضم شرحا وافيا للدخل القومي و طريقة توزيعه.

[2] مدحت قريشي، تطور الفكر الاقتصادي جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن 2008، ص 93،94.

كما تبنى الطبيعيون في سياستهم الاقتصادية النهوض بالزراعة، نظرا لما أصابها من إهمال في ظل سياسة التجاريين، فضلا عن رؤيتهم باعتبار النشاط الوحيد المنتج، و أن الصناعة و التجارة هي أنشطة عقيمة اقتصاديا لأنها تقتصر على تحويل المادة او نقلها.[1]

كذلك اعتبروا طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة الوحيدة بينما الطبقتين الأخرتين اللتين يتكون منهما المجتمع و هما طبقة الملاك و طبقة رجال الصناعة و التجارة ، فهما طبقتان عقيمتان. و قد قسم الطبيعيون عوامل الإنتاج إلى ثلاث عوامل و هي:

1- **الأرض**: و هي العنصر الأساسي للثروة.

2- **العمل**: و هو جهد الفلاح أو المزارع الذي يؤدي إلى خلق الثروة.

3- **رأس المال**: و يقسم إلى ثلاث أنواع من التسبيقات و هي : التسبيقات العقارية و تشمل كل الأموال التي تصرف على تهيئة الأرض لجعلها صالحة للزراعة، و التسبيقات الأولية و هي الأموال التي تصرف على تجهيز المزرعة بالوسائل الضرورية للقيام بالعملية الإنتاجية و أخيرا التسبيقات السنوية و هي مجموع الأموال التي تصرف سنويا لتجديد وسائل الإنتاج المهتلكة بالإضافة إلى مخصصات البذور و المواد الأولية المختلفة و كذلك الموارد المخصصة لمعيشة عمال المزرعة.

يتضمن الجدول الاقتصادي إلى ثلاث عناصر هامة:[2]

[1] د محب خلة توفيق، التطور و اقتصاديات الموارد دراسة خاصة بتطوير الفكر و الوقائع الاقتصادية و اقتصاديات موارد عناصر الإنتاج ،مرجع سابق، ص 100.

[2] احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية، مرجع سابق، ص102.

- **العنصرالأول**: هو أن الزراعة هي نشاط منتج.
- **العنصر الثاني**: هو أن الصناعة و الحرف المهنية تعتبر من قبيل الأنشطة الغير منتجة.
- **العنصر الثالث**: يقوم على تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات أساسية:

الطبقة المنتجة: و تتشكل من المنظمين الزراعيين و هي التي تنتج الناتج الكلي السنوي باعتبار أن الزراعة لوحدها النشاط المنتج.

طبقة الملاك: هي الطبقة الحاكمة و تضم الملك و حاشيته و ملاك الأرض من الأشراف و النبلاء، لا تساهم في عملية الإنتاج، غير أن ملكيتها للأرض تمكنها من الحصول على جزء من الناتج الصافي في صورته النقدية ، و تحصل عليه في صورة ريع تدفعه لها الطبقة المنتجة و بالتالي فان طبقة الملاك تعيش على إنفاق دخلها على السلع الاستهلاكية الزراعية و المواد الصناعية من الطبقتين الاخرتين المنتجة و العقيمة.

الطبقة العقيمة: و هم الذين يعملون في النشاطات الأخرى غير الزراعة، ولا يضيف عملهم شيئا إلى الثرة الاجتماعية حيث يقوم أفراد هذه الطبقة بتحويل جزء من الناتج الزراعي إلى شكل آخر يتخذ شكل السلع المصنوعة.

و قد عبر كيناي على العلاقات بين الطبقات في شكل الجدول الاقتصادي حيث افترض أن طبقة المزارعين أنتجت 5000 فرنك و استهلكت أثناء عملية الإنتاج 2000ف، و بالتالي الإنتاج الصافي هو 3000ف.

5000- 2000= 3000 هذا المبلغ بدوره يدفع منه 2000ف مقابل إيجار الأرض إلى طبقة الملاك، و 1000ف لشراء سلع صناعية .كما أن طبقة الملاك يوجهون 1000ف لشراء سلع زراعية من الطبقة المنتجة و الباقي 1000ف لشراء السلع الصناعية من الطبقة العقيمة و بالتالي يصبح دخل الطبقة العقيمة 1000ف،

و بدورها توجه هذا المبلغ 2000ف لشراء السلع الزراعية ليصبح قيمة الناتج الصافي 3000ف و بهذا تتم الدورة الاقتصادية، كما يمكن تلخيص هذه العمليات في الجدول التالي:

الجدول (1-1): الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيناي

الوحدة الفرنك

	المزارعون	ملاك الاراضي	الصناع	المجموع
المزارعون	/	2000	1000	3000
ملاك الأراضي	1000	/	1000	2000
الصناع	2000	/	/	2000
المجموع	3000	2000	2000	/

المصدر: عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، دار الجامعية للطباعة و النشر1997، ص 17

المفاهيم الأساسية للمدرسة الطبيعية:[1] مما لا ريب فيه ان مذهب الطبيعيين كان اول من جعل الاقتصاد علما مستقلا له مكانته الخاصة بين العلوم الاجتماعية الأخرى فقد فصل كيناي بين الدراسات الاقتصادية و الدراسات الأخرى (الفلسفية و الدينية و العلمية) و حدد النظام الاقتصادي الذي يشكل فيها الفرد وحدة النشاط و فيما يلي أهم المفاهيم الاقتصادية في نظر الفكر الطبيعي:

مفهوم الثروة: ثروة الأمم عند الطبيعيين لا تكون بقيمة لا تملكهم من الذهب، لا تكون بقيمة ما تنتجه. و الإنتاج عندهم هو كل عمل يخلق ناتجا صافيا، و بناءا على ذلك فالزراعة وحدها هي التي تكون النشاط الاقتصادي اذ أساس الثروة هو الزراعة، و اهتموا بالقطاع الزراعي كأهم قطاع اقتصادي و اعتبروا الصناعة و

[1]عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 19.

التجارة و الحرف المهنية كانشطة غير منتجة، و الثروة تنتقل في المجتمع وفقا لقانون طبيعي ينظم دورتها بين طبقات المجتمع.

الحرية الاقتصادية: هيمنت فكرة الحرية الاقتصادية على النشاط الاقتصادي بدلا من سلطة الدولة التي تقتصر مهمتها في الكشف عن القوانين الطبيعية و اصدار التشريعات في نطاق القوانين الوضعيةو من مهام الدولة مثلا:

- حماية النظام الطبيعي.
- التعليم.
- القيام بالاشغال و الإنجازات العامة.

كما كان للمذهب أثر في تقدير الحرية الاقتصادية عن طريق الغاء الحواجز الجمركية و تجديد تجارة الحبوب و الغاء نظام الطوائف الحرفية مقررا حرية العمل. و يعتبر أول من قدم فكرة الحرية الاقتصادية و حرية العمل و الانتقال مما يستلزم توسيع نطاق التبادل داخليا كان أو خارجيا.

مفهوم القيمة: يرى الطبيعيون ان مصدر القيمة هو الزراعة، باعتبار انها القطاع الاقتصادي الوحيد الذي ينتج في نظرهم.

مفهوم التوزيع: يقصد بهذا المفهوم توزيع الناتج الكلي على الفئات المساهمة في انتاجهو التي ذكرناها سابقا، و على أساس هذا التقسيم يتم توزيع الناتج الصافي حسب المثال المشهور لكيناي.

الفرع الرابع: القطاع الزراعي عند الكلاسيك :

يعتبر آدم سميثAdam Smith* مؤسس المدرسة الكلاسيكية، و الذي تأثر بآراء الطبيعيين ، و هدم تعاليم التجاريين، ذلك الفيلسوف الاقتصادي الاسكتلندي، مؤلف كتاب ذروة الأمم و الذي اعتبر بداية لمرحلة جديدة في التحليل الاقتصادي، و قد اكتسبت المدرسة الكلاسيكية قوة كبيرة على يد دافيد ريكاردو David** Ricardo و روبرت مالتوسRobert Malthus*** ثم روج هذه التعاليم في انجلترا جون ستيوارت ميلJohn Stewart Mill****.[1]

لقد نال القطاع الزراعي حظا في هذا الفكر من خلال تحديد أهميته، و دوره في تحقيق التنمية، فقد أكدوا على التفرقة بين الزراعة و الصناعة حيث يسود قانون تناقص الغلة في الزراعة و تزايد الغلة في الصناعة.

و على هذا الأساس قد أعطى ادم سميث و ريكاردو و مالتوس أولوية للقطاع الصناعي باعتباره يسمح بتحقيق معدلات نمو عالية في مجال الإنتاج المادي على حساب قطاع الزراعة.

لقد صاغ آدم سميث أفكاره متأثرا بقانون تناقص الغلة لدافيد ريكاردو ، و لم يخالف بقية الآراء حيث قسم المجتمع إلى 3 فئات:

1- **العمال**: يتقاضون أجورا مقابل العمل الذي يقومون به.

2- **الرأسماليون**: يتقاضون الربح أو الفائدة مقابل امتلاك رأس مال.

* هو فيلسوف اخلاقي و عالم اقتصاداسكتلندي، يعد مؤسس الاقتصاد الكلاسيكي و من رواد الاقتصاد السياسي اشتهر بتاليفه لثورة الامم ولد في 1723م و توفي في 1790.

** استاذ في علم الاقتصاد و عمل مدرسا فيه، اشتهر بشرحه للدخل القومي و النظام الراسمالي، و له نظرية معروفة باسم قانون الميزة النسبية ولد في 1772م و توفي في 1823

*** باحث سكاني سياسي و اقتصادي انجليزي، اشتهر بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني ولد في 1766 و توفي في 1823.

**** فيلسوف اقتصادي و سياسي انجليزي ولد عام 1806م و توفي 1873م.

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص 118.

3- **الملاك**: يحصلون على الريع مقابل امتلاك الأراضي.

كما تحدث عن الفائض الاقتصادي بأنه لا يقتصر وجوده على النشاط الزراعي كما كان الحال عند الطبيعيين، الذين يقرون أن الفائض لا يتحقق بالزراعة فقط إنما كل أنواع العمل المنتج في نظره تعطي فائضا، و لهذا ركز على العمل المنتج كوسيلة لتراكم رأس المال و تحقيق الريع و بالتالي الفائض، و إن كانت الزراعة في نظره أكثر إنتاجية من غيرها من القطاعات ، أما من جهة تحدثه عن الريع فقد عرف المفكر ويليام بيتيW.Petty* أن الريع " هو الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض ، هذا الجزء يساوي الناتج الكلي مطروحا منه الأجور و البذور ، و هو كذلك يتضمن الربح، و عليه يتوزع الناتج الزراعي الصافي بين الأجور- أي ما يحصل عليه العمال- و الريع –أي ما يحصل عليه مالك الأرض-"[1] و يضيف إلى ذلك فكرة الريع الفرقي، هذا الريع يعود إلى سببين: اختلاف الأرض في الخصوبة و اختلاف الأرض في موقعها قربا أو بعدا عن السوق.

و يعرف آدم سميث الريع العقاري كما يلي: "عبارة عن دخل ملاك الأرض الذي يقتطع من ناتج العمل المطبق في الزراعة ، و هذا الاقتطاع له طابع سعر احتكاري" أي احتكار يمارسه ملاك الأراضي على عنصر إنتاجي يتميز بأنه غير قابل للإنتاج و هو الأرض، أي انه لو كانت الأرض متوفرة بدون حدود لما كان هناك ريعكما يقر أن الزراعة و تحسين الريف ينبغي أن يسبقا تحسين المدن . إلا انه يرى في نفس الوقت بان تجارة المدن تساهم في تحسين الريف.[2]

* سياسي بريطاني ولد في 1737م و توفي في 1805م.

[1] احمد بليح، المشكلة الزراعية بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الاربية المشتركة، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، ص424.

[2] حاجي العلجة، تطور القطاع الزراعي في الجزائر في ضل الاصلاحات الاقتصادية، الجامعة الأردنية ، 1993، ص18.

أما ريكاردو و روبرت مالتوس: فكانا الأصل في قانون تناقص الغلة و أكدا بان قانون تناقص الغلة ينطبق على القطاع الزراعي و هو العامل الذي يفسر التدهور المستمر للأرباح ، و انه قاعدة عامة.

مفهوم قانون تناقص الغلة: انه كلما ازداد استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، فان الإنتاج الإضافي يبدأ في الانخفاض " أي بعد حد معين سيتناقص الناتج الحدي و الناتج المتوسط ".

نعني بالناتج المتوسط نصيب العامل في المتوسط أي الناتج الكلي على عدد العمال ، أما الناتج الحدي يمثل بالإضافة إلى الناتج الكلي و يتحقق نتيجة عمل العامل الأخير و نحصل عليه من طرح القيمة الأولى في الناتج الكلي من القيمة الثانية و الثانية من الثالثة ... الخ

و بناءا على هذا القانون نشر روبرت مالتوس نظريته الشهيرة نظرية السكان في 1798، و تتلخص نظريته في أن قدرة السكان اكبر بصورة لا نهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان، أيأن قدرة الإنسان على التكاثر اكبر من قدرة الأرض في إنتاج المواد الغذائية للازمة لحياته، و طبقا لهذه النظرية فان السكان يتزايدون بمتتالية هندسية بينما الإنتاج بمتتالية حسابية و يتبين ذلك بشكل واضح في الجدول التالي:

الجدول (1–2) : تزيد الغذاء مع تزايد السكان

السنوات	5	20	40	60	80	100
الغذاء	1	2	3	4	5	6
السكان	1	2	4	8	16	32

المصدر: محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة و التنمية الزراعية في الوطن، عالم المعرفة فيفري 1990، ص 32.

لقد أثارت هذه النظرية فزعا شديدا فهي تعني عدم قدرة الإنسان على حل مشكلة الغذاء لهذا فقد نادى بضرورة إتباع الطرق المشروعة لتحديد الولادات، أما بالنسبة للريع فقد أشار إليه مالتوس على انه " الثمن المرتفع للإنتاج

الأولي و الذي جعل للأرض ريعا كبيرا في البلدان الغنية و الكثيفة بالسكان، إنما يعود إلى تناقص الغلة ". إلا أن مخاوف مالتوس لم تتحقق بالشكل الذي تصوره و ذلك بسبب عامل لم يكن في الحسبان و هو الثورة التكنولوجية، أما دافيد ريكاردو يعتبر هذا القانون العامل الذي يسر التدهور المستمر للأرباح و ذلك نتيجة ارتفاع الريع نتيجة لزيادة الطلب على استعمالها مما يؤدي إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة و التي تتطلب تكاليف اكبر من الأراضي الجيدة، كما عرف بدوره الريع على انه عبارة عن المكافأة التي يحصل عليها مالك الأرض ، نضير استخدام قواها الطبيعية الأصلية، و لما كانت الأرض هبة الطبيعة فان عرضها ثابت و على ذلك فان المكافأة المعطاة لقلة استخدام الأراضي تتحدد بالطلب عليها فيرتفع الإيجار الذي يحصل عليه ملاك العقارات، و نظرا لثبات مساحة الأرض فان زيادة الطلب يسبب ارتفاع الريع العقاري." و يعتبره ريكاردو نتيجة تناقص الغلة، إذ لولا انطباق هذا القانون على الإنتاج الزراعي لما اضطر المجتمع إلى زراعة الأرض الأقل خصوبة.

أما جون ستيوارت ميل فقد أكد على قانون تناقص الغلة من خلال اعتقاده أن الكمية التي يمكن أنتاجها من الغذاء لا يمكن أن تكون إلا كمية محدودة و يقول أن القانون العام للغلة المتناقصة من الأرض قد يتوقف أثره مؤقتا و لكن عند زيادة السكان بدرجة كافية فان القانون العام يستعيد مساره و تنتج كل زيادة عن تكلفة متزايدة النسبة من العمل و رأس المال. أما عن الريع فقد قال انه حتى الأراضي الرديئة تتوصل بعائد الريع ما دامت هناك ضرورة لاستغلالها قصد إشباع رغبات السكان، فالريع ليس دخل تفاضلي فحسب بل مطلق يتعلق بالأرض في حد ذاتها بسبب حاجات الناس إلى استغلالها فالريع عائد ناتج عن ندرة الأرض التي تشتق قيمتها من قسمة إنتاجها و من العوامل المؤثرة على ارتفاعه و انخفاضه هي كالآتي:

- تراكم الأموال (رأس المال).

- تزايد السكان.
- النظام المستخدم في الزراعة.
- أسعار المنتجات الزراعية.

الفرع الخامس: القطاع الزراعي عند النيوكلاسيكيين:

من أهم ما يميز مفكري الاتجاه النيوكلاسيكي هو اهتمامهم بالسوق و الجزئيات التي يتكون منها و التي تعمل فيه و تحركه من خلال فترة زمنية معينة، إضافة إلى اهتمامهم بالتحليل للمستهلك، و العمل و المنتج و لقد اهتموا أيضا بالزراعة و نالت حظا في فكرهم و تحدثوا عنها من جانبين: العرض الزراعي و الطلب عليه.

و لقد تحدثوا عن قانون تناقص الغلة الذي استمر النظر فيه و بقي على قوته عند النيوكلاسيك، كما تكلموا عن درجة الاستجابة بين العرض و الطلب في القطاع الزراعي، في حالة التوازن و المنافسة الكاملة: إن كل وحدة حدية لكل عامل إنتاجي تحصل على نفس الدخل و بالتالي فان ثمن كل ناتج يكون مساويا للتكاليف المتوسطة للإنتاج، وهو الثمن الذي يتضمن إلى جانب الأثمان السائدة لعوامل الإنتاج المستأجرة: معدلات الأجر، الفائدة على رأس المال، إيجار الأرض...الخ و هذا يعني أن زيادة الطلب على المنتجات الزراعية يؤدي إلى زيادة الربحية النسبية للزراعة و يؤدي في النهاية إلى تحول عوامل الإنتاج إليها من القطاع الصناعي و العكس صحيح.

أما فيما يخص التقلبات الدورية و الطارئة فهم يرون أن الإنتاج الفلاحي في أوقات الكساد تتميز في العادة بانخفاض الإنتاجية الصناعية و زيادة حجم البطالة نتيجة انخفاض مستوى الدخل الوطني، فعند مقارنة قطاعي الفلاحة و الصناعة في حالة الكساد نلاحظ ما يلي:

ا- انخفاض أسعار المنتجات الزراعية بدرجة أكبر من انخفاض أسعار المنتجات الصناعية.

ب- مرونة العرض في القطاع الصناعي أعلى نسبيا من العرض في القطاع الزراعي ، أما عن أسعار المنتجات الزراعية فقد تحدث عنها John Heinrich Von Thünen قائلا ان العوامل التي من شأنها أن ترفع أسعار السلع الزراعية هي:

- الريع.
- تكاليف النقل الى الأسواق.
- تكاليف نقل عوامل الإنتاج.

حيث أن تزايد الريع حسب الفريد مارشال Alfred Marchal لا يحدث بسبب الاضطرار إلى زراعة ارض اقل خصوبة، و لكن بسبب نمو الطلب من جانب الصناعة و مشروعات الإسكان على أراضي الضواحي و ارتفاع ريع تلك الأراضي لا شك في أن له انعكاسات على التكاليف في الصناعة، أما بالنسبة للأراضي الزراعية فانه يرى تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى تحسين المركز الاقتصادي للملاك و حصولهم على نصيب اكبر من الدخل القومي.[1]

[1] زناقي إبراهيم، القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة، جامعة الجزائر ، 2009، ص42.

المطلب الثاني : مكانة القطاع الزراعي في نظريات التنمية :

برزت عدت نظريات منذ القديم تهتم بالقطاع الفلاحي و لعل أشهرها ما يلي:

الفرع الأول: نظرية أولوية الفلاحة:

تهدف هذه الأخيرة الى فرضية أن ضعف الإنتاج الزراعي أو انعدامه يمكن ان يؤدي الى استمرار ضعف الاقتصاد، و ذلك لأننا اذا لم نطور القطاع الفلاحي فان اليد العاملة لهذا القطاع يمكن ان تتسرب الى القطاعات الأخرى التي تحتاج يد عاملة أكبر، و هذا ما دفع آدم سميث الى المنادات بضرورة تطوير الريف حتى لا يخلو من السكان، و بالتالي تهمل الزراعة، و عليه يتدهور الاقتصاد.

و حتى لا يستمر ضعف الاقتصاد وجب تطوير القطاع عن طريق المكننة التي يمكن ان تسمح بتقليل الايدي العاملة و توجهها الى القطاع الصناعي و بقية القطاعات الأخرى، و قد سبق للعالم الاقتصادي الفريد مارشال ان ذكر أنه لا يمكن لاي قطر من الأقطار ان يباشر عملية التصنيع الا اذا نهض بالقطاع الاقتصادي الرئيسي في ذلك القطر الا و هو الزراعة.[1]

و قد أعطى أصحاب هذه النظرية الحجج التالية من أجل تأكيد أولوية القطاع الزراعي في التنمية:

1- الفلاحة تشكل نسبة كبيرة من الناتج الوطني في الدول النامية و ان كان هذا يتطلب عوامل أخرى مثل إنتاجية الاستثمارات الفلاحية التي من شانها تحرير اليد العاملة الضرورية للتنمية الصناعية، و العكس يصح حيث ان ضعف الاستثمارات الفلاحية بامكانه ان يعيق تطور الصناعة. ففي الدول النامية نجد ان الاستثمارات الفلاحية اكثر إنتاجية من الاستثمارات الصناعية خاصة في المدى القصير، كما ان

[1] زناقي إبراهيم، القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة، مرجع سابق ، ص43.

الاستثمار في الزراعة من شانه رفع معدلات التشغيل و ان كان مرتبطا بنوع الاستثمار و التقنيات المستعملة و الاطار الاجتماعي و التنظيمي الذي تنفذ فيه فيه الاستثمارات.

2- ان التطوير الفلاحي و إعطائه الأولوية من شانه ان يؤدي الى المساهمة بطريقة إيجابية في توزيع المداخيل الفلاحية و يرتبط ذلك بـ:

- التوسع الداخلي للسوق و ذلك مرتبط بالأسعار و المداخيل اذ انه كلما انخفضت الأسعار زاد الطلب على السلع الغذائية، و انخفاض الأسعار مرتبط هو الاخر بتكلفة الإنتاج و التي لا يمكن تقليلها الى ادنى ما يمكن الا اذا تمت العملية بكفاءة عالية.
- او التوسع الخارجي للسوق عن طريق التصدير الذي لا يمكن ان يتم الا اذا كان الإنتاج وفيرا و بأسعار تنافسية قادرة على جلب المستهلك.

الفرع الثاني: نظرية أولوية الصناعة:

يعتبر أصحاب هذه النظرية الى انه لا يوجد طريقة لامتصاص الايدي العاطلة في مجال الفلاحة الا التوجه الى القطاع الصناعي كون الإنتاجية فيه اعلى من القطاع الفلاحي انطلاقا من بنية تكاليف الإنتاج و أسعار مختلف السلع، و سميت هذه النظرية بنظرية الدفعة القوية، و التي لا تكون الا بواسطة الصناعة لانها تتوفر على إنتاجية اكبر منها في القطاع الزراعي، و التنمية الزراعية حسب روزنشتين رودان rosenshtein rodan تحقق الاستخدام الأمثل للموارد، و تدفع باقتصاديات الدول النامية من الركود الى النمو.

و يورد rodan إجابات عن الصناعات التي يمكن البدء بها و الأموال اللازمة لتحويلها و كيفية الحصول عليها، و كيفية تصريف المنتجات، حيث أوضح ان هناك نوعين من أساليب التصنيع:

- إقامة برامج للصناعات الثقيلة و صناعة الأجهزة و الآلات و الصناعات الخفيفة الاستهلاكية معا، بهدف الاكتفاء الذاتي، غير ان هذا الأسلوب معيب لضخامته و ما يتطلبه من موارد و تضحيات لاكثر من جيل من اجل إنجازه.

- قيام البلدان المتقدمة بالاستثمار المباشر و الغير مباشر في الصناعات المتنوعة بالبلدان النامية.

و يعتبر انصار هذه النظرية في دفاعهم عن أولوية الصناعة في التنمية الاقتصادية ان الإنتاجية في القطاع الصناعي حقيقة اعلى منه في القطاع الفلاحي ، و يرى شارل بيلتهايم في كتابه l'harmonisation du secteur agricole et du secteur industriel ان الحد الأقصى لمعدل النمو السنوي الذي يمكن ان يبلغه القطاع الزراعي خلال فترة 10 سنوات فاكثر 3 الى 4% في حين ان معدل النمو في القطاع الصناعي يتراوح ما بين 12-15% و يعلل معدل النمو في القطاع الزراعي وفق هذه الاستراتيجية التي تميز القطاع الزراعي من حيث البنية بالجمود و كذا الصعوبات المرتبطة بتحديثه و تطويره، مما يجعل فعالية الاستثمارات الموجهة الى محدودة، و على هذا الأساس تفضل الاستراتيجية ان توجه الاستثمارات الموجهة اليه محدودة، و على هذا الأساس تفضل الاستراتيجية ان توجه الاستثمارات الإضافية الى القطاع الصناعي اين يمكنها تحقيق إنتاجية مرتفعة، من خلال ما يلي: [1]

- نمو الصناعة يؤدي الى خلق الطلب على الإنتاج الزراعي.

- التنمية الصناعية تخفف من عجز ميزان المدفوعات تزيد من كثافة المرونة الاقتصادية و كذا حجم التشغيل كما ان الاستثمار الصناعي يزيد من الادخار.

[1] العلجة حاجي، تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق ،ص27.

- التنمية الصناعية تقلل من التقلبات و تحقق استواء المداخيل و الموارد الضريبية على خلاف القطاع الزراعي الذي يعرف تقلبات كبيرة لاسباب مناخية، و ان كان هذا لا يعتبر مبررا كافيا لاعطاء الأولوية كافية للقطاع الصناعي.

- ان إعطاء الأولوية شبه الكلية لقطاع الصناعة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية أدى الى فشل التجارب التنموية في اغلب الدول التي اتبعت هذه الاستراتيجية، ذلك كونها اهملت دور القطاع الزراعي و أهميته في تحقيق التنمية المتوازنة.

و عليه فان اهمال القطاع الزراعي من شانه ان يؤدي الى اخفاق النمو في القطاع الصناعي على المدى الطويل و بالتالي فانه: [1]

- يجب النظر للقطاع الزراعي على انه وسيلة لتحقيق النمو المتوازن في جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك النمو في القطاع الصناعي.

- ان أهمية القطاع الزراعي و خاصة بالدول النامية تنبع من كونه مصدرا للموارد اللازمة لتموين و تمويل التصنيع، و لقد كانت للتنمية المبنية على القطاع الصناعي آثارا سلبية على نمو القطاع الزراعي فقد كان هيكل الأسعار يحدد على حساب الزراعة و قد كانت أسعار الفائدة في غير صالح القطاع الزراعي إضافة الى اهمال كلي للارشاد الزراعي و الإطارات المؤهلة و البحوث الزراعية في حين ان تجارب الدول الماقدمة تشير الى اهتمامها بالقطاع الزراعي الذي لعب دورا حاسما في تصنيعها.

[1] كمال بكر، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986،ص ص 87-89.

اذا يجب تحقيق نمو متوازن في شتى القطاعات و بشكل متكامل و دون تفضيل قطاع على قطاع آخر، فتحقيق نمو في القطاع الزراعي الذي يوفر للسوق الوطنية بالسلع الغذائية و المواد الأولية، يؤدي الى توفير فائض في اليد العاملة ، فاذا افترضنا ان قطاع الصناعة تعرض الى نمو مماثل فان هذا من شانه امتصاص الفائض في المنتجات الزراعة و اليد العاملة اما اذا لم يحقق قطاع الصناعة نموا مماثلا فان ذلك ينعكس سلبا على النمو الحاصل في القطاع الزراعي من خلال انخفاض أسعار المنتجات الزراعية و تضخم عدد العاملين في القطاع الزراعي و يمكن توضيح استراتيجية التنمية المتوازنة من خلال المخطط التالي:

الشكل (1-1): التوازن بين النمو في القطاع الزراعي و القطاع الصناعي (تنمية قطاع الصادرات)

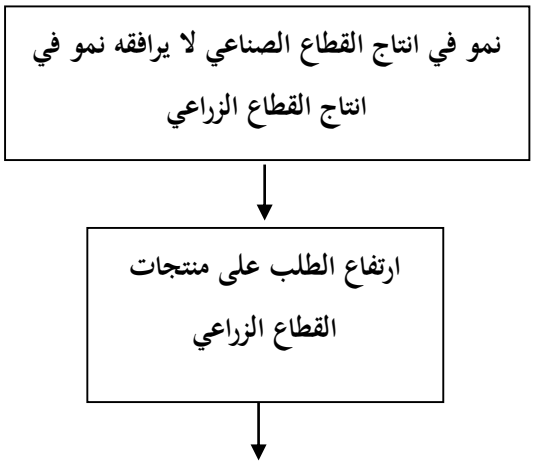

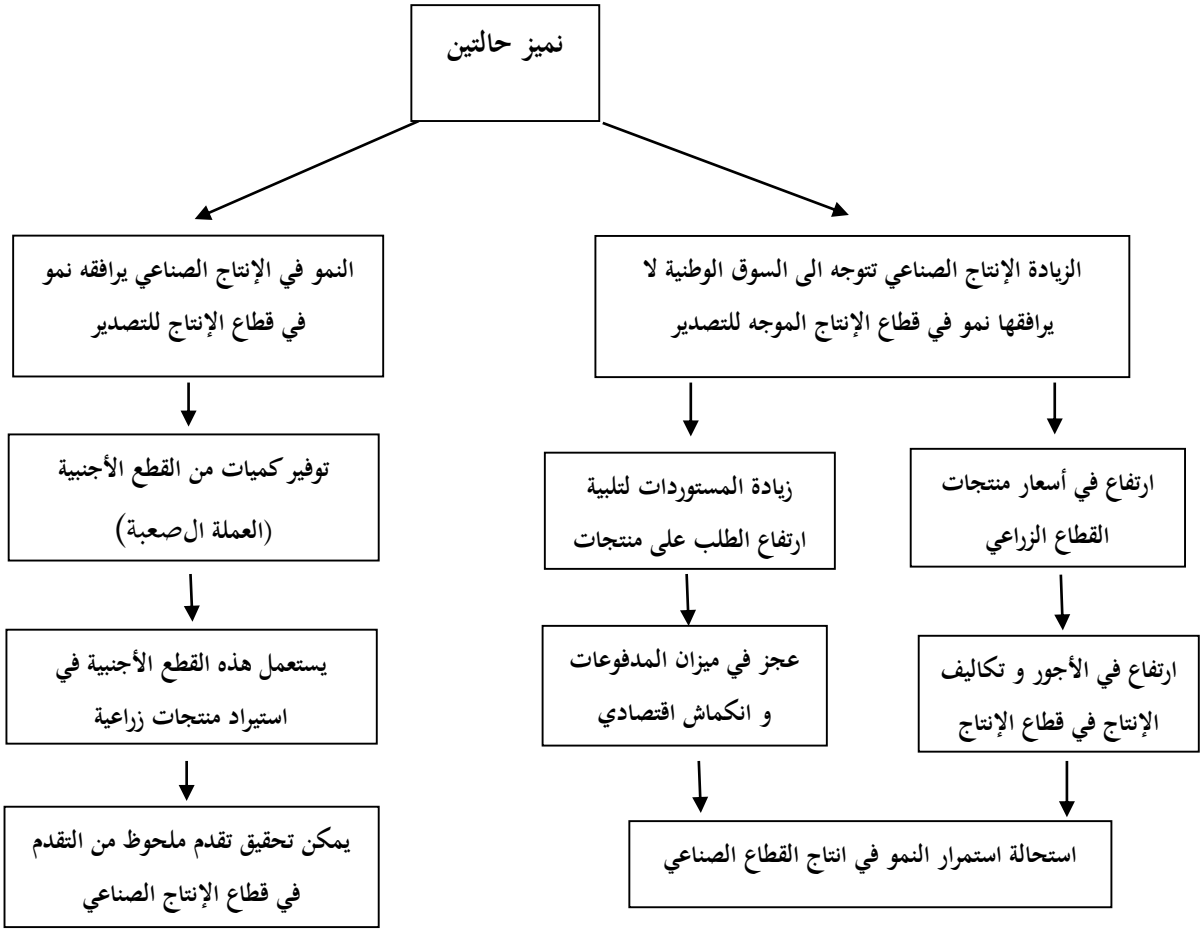

المصدر: العلجة حاجي، مرجع سابق، ص 29.

الفرع الثالث: نظرية التنمية المتوازنة:

نموذج آرثر لويس Arthur Lewis: يعتبر المفكر الاقتصادي آرثر لويس من المفكرين اللذين ساهموا بشكل ملموس في دراسة اقتصاديات التنمية ، و الدراسات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة. كما انه ابرز رواد نظرية التحويلات الهيكلية، و هو كذلك من الذين استخدموا فكرة الازدواجية او الثنائية، ظهرت

أفكاره في الخمسينات بعد نشره لمقاله الشهير " التنمية الاقتصادية من خلال عرض العمل غير المحدود"[1]. و انتشرت في دوائر الاقتصاديين الغربية إضافة الى انها كانت محل اهتمام البلدان النامية، ابتداء من منتصف الخمسينات و الستينات و امتدادا السبعينات.

يجسد آرثر لويس في نظريته ان اقتصاديات الدول النامية يتكون من قطاعين الأول القطاع الزراعي التقليدي و الثاني صناعي حديث. فالأول يعتمد على الزراعة الغذائية (الإنتاج من اجل الاستهلاك الذاتي) بالإضافة الى وظائف حرة (تجارة صغيرة، اعمال موسمية)،و انه قطاع يتميز بإنتاجية ضعيفة و أجور منخفضة بينما القطاع الثاني قطاع متطور يقوم به الرأسماليون باستخدامهم تكنولوجية حديثة، و انه مصدر الحركة أي حركة انتقال فائض اليد العاملة من القطاع التقليدي الى القطاع الحديث و هذا راجع الى مستوى الأجور الذي يشكل حافزا قويا لهجرة العمال.[2]

و يوضح لويس في نموذجه الكيفية التي يأخذ بها النمو الصناعي مكانه في تلك الدول و يصبح هناك توسع صناعي و هي ان نسبة كبيرة من سكان الأرياف يعيشون على مساحة صغيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، بحيث نجد ان إنتاجية العمل فيها منخفضة جدا، بسبب ان العمال في المزارع لا يعملون بصفة دائمة و متواصلة و لا يستخدمون استخداما كاملا بل يعملون في بصفة دائمة و متواصلة و لا يستخدمون استخداما كاملا بل يعملون في فترات قصيرة كاوقات الغرس او الحصاد، اما اثناء الفترة المتبقية من العام فيقوم افراد الاسرة العاملين في الأنشطة الزراعية بالعمل خلال ساعات قليلة فقط في اليوم و يقضون بقية اليوم دون عمل. و بالتالي يتقاضون أجور منخفضة لان أساس دفع الأجور في ظل نظام مزرعة الاسرة لا يسير على أساس مبدا

[1] عبد الوهاب أمين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر، السعودية 2000، ص49.

[2] عبد الوهاب امين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 57-58.

الإنتاجية الحدية، ذلك ان الإنتاج الكلي للمزرعة يوزع فيما بين أعضائها طبقا للمعايير الهيكلية.، و ربما على أساس متوسط إنتاجية افراد الاسرة. و على هذا الأساس يتركون العمل في المزارع و ينتقلون الى وظائف أخرى في القطاع الصناعي لترتفع اجورهم مما يؤدي الى رفع الإنتاجية في هذا القطاع. و على هذا فان لويس بافتراضاته التي افترضها فانه يمكن تحقيق نمو اقتصادي لدولة ما و ذلك عن طريق دفع نفسها بنفسها فيمكن تحويل العمال من الزراعة لملء الوظائف الصناعية. مع حصولهم عليها في الزراعة او على أجور تعلوها قليلا.[1]

و يستخلص لويس الى ان عملية التنمية الاقتصادية يمكن ان تحدث باستثمار رؤوس الأموال من القطاع الصناعي مع الاستعانة بالعمل المتوفر في القطاع التقليدي الزراعي، كما ان احتكاك القطاعين سيعمل على تطوير القطاع التقليدي و القطاع الحديث. لكن لويس يرى ان هذه العملية و ان تدوم طويلا غير انها ستتوقف عندما تتعادل الإنتاجية الحدية للعمال مع الأجور، فعندما تنخفض الدول اليد العاملة في القطاع الفلاحي ترتفع الأجور في القطاعية و بالتالي تبدا أرباح الرأسماليين في الانخفاض، مما يؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.[2]

المبحث الثالث: خصائص القطاع الزراعي الجزائري:

[1] د / محمد عبد العزيز عجيمية و د/ محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، ن سياساتها- كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر 2004، ص ص 150-151

[2] عبد الوهاب امين، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 61.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية:

تعتبر العوامل والإمكانيات الطبيعية المتمثلة في المياه والاراضي الزراعية الأساس الذي يحدد من خلاله الناتج الفلاحي على مدار السنة الزراعية، تتلخص هذه الإمكانيات فيما يلي:

الفرع الاول الإمكانيات الأرضية:

تتميز الجزائر برقعة جغرافية كبيرة إذ تبلغ 2381741 كم مربع ، و هي بذلك تحتل المرتبة 11 عالميا من حيث المساحة، أما بالنسبة للأراضي الزراعية و التي تعد من أهم مكونات عناصر الإنتاج الزراعي، فإن المصادر الوطنية و الأجنبية تؤكد أن للجزائر رصيدا هاما من الأراضي القابلة للاستصلاح يقدر بـ 40.9 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية[1]،أي ما يقدر بـ 40541000 هكتار.

ان الأراضي التابعة لأملاك الدولة يمثل ثلث الأراضي الصالحة للزراعة، و يمكن القول انها الاجود و الاحسن في الأراضي الزراعية في الجزائر قد كانت تستغل من قبل المعمرين خلال فترة الاحتلال. و قد شهدت هذه الأراضي منذ الاستقلال الى الان عدة إجراءات تنظيمية غير مستقرة تحدد طريقة تسييرها، تخضع لحسابات أيديولوجية، من التسيير الذاتي الى الثورة الزراعية ثم الاستصلاح و الانتفاع الدائم الى الامتياز، السبب الذي أدى الى انفصال الفلاح عن الأرض التي لم تعد ملكا له و بالتالي لا يرغب في بذل مجهود لرفع منتجاتها، و الاعتناء بها اما بالنسبة للقطاع الخاص و على الرغم من حيازته على ثلثي المساحة الصالحة للزراعة، الا ان أراضيه تقع جلها بالمناطق الأقل جودة و خصوبة و تتميز تضاريسها بالوعرة و كثرة الميلان و تتكز غالبيتها على المناطق الداخلية للوطن حيث يقل معدل التساقط و ينعدم انتضامه.

[1] فاتح حركاتي، الإكتفاء الغذائي في ضل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مؤسسة عالم الرياضة و النشر و دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الطبعة الأولى 2016، ص67.

- **تصنيف الأراضي الزراعية:**

يمكن تصنيف الأراضي الزراعية إلى ما يلي:

1- المساحة الزراعية الكلية (SAT): و تشمل الأراضي التي تستغل فعلا بالإضافة الى المراعي و تلك التي تتوفر على مقومات الزراعة و لكنها تتطلب استصلاح تهيئة قبل ان تصبح جاهزة للاستغلال.

2- المساحة المستخدمة للزراعة (SAU) : و هي المساحة التي تستخدم فعلا و التي تنتقل داخلها الأراضي التي تزرع كل سنة حسب نظام التبوير، الذي يؤدي الى تباين المساحة المزعة من سنة الى أخرى، حيث من خلالها يتشكل الناتج الزراعي كل عام، و تضم مساحة أراضي المحاصيل الموسمية ، المستديمة، و المتروكة أي المستريحة.

3- مساحة المحاصيل الموسمية الزراعية: و تمثل المساحة التي تزرع في السنة مضروبة بعدد المحاصيل التي تتناوب عليها خلال تلك السنة، حيث تخضع للتناوب في زراعتها، سواء تعلق الامر بالزراعات الفصلية او السنوية، او الزراعات المتعددة السنوات.

4- المحاصيل الدائمة: و تشير الى المساحة التي تزرع بمحصول واحد في السنة بصفة دائمة كالأشجار المثمرة و المروج الطبيعية.

5- المساحة المستريحة: و هي المساحة الزراعية التي لا يتم استغلالها في احد او بعض المواسم اما بسبب عدم كفاية المياه او اراحتها لاستعادة قدرتها الإنتاجية او لأسباب أخرى، و ذلك عندما لا تتجاوز مدة استراحتها خمس سنوات، اذا تجاوزت ذلك تعتبر نوع من أراضي المراعي.

6-المراعي و المراتع: و تشمل كل المساحات التي لم تستغل منذ خمس سنوات على الأقل، و تتميز بشكل عام بنباتاتها الصالحة للرعي، و في حال إعادة تقييم هذه الأراضي اذا ما استعملت في الزراعة توضع ضمن قائمة الأراضي الصالحة للزراعة.

الجدول (1-3): توزيع استخدام الأراضي خلال الفترة بين (2013-2018)

الوحدة 1000 هكتار

البيان			2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساحة الصالحة للزراعة	**مساحة المحاصيل المستديمة**	**المطرية**	**510.09**	**509.10**	**545.61**	**550.77**	**576.19**	**596.60**
		المروية	**544.11**	**486.46**	**480.17**	**494.45**	**489.47**	**825.01**
	مساحة المحاصيل الموسمية	**المطرية**	**3818.84**	**3743.15**	**3664.96**	**3621.29**	**3788.82**	**3995.14**
		المروية	**634.38**	**660.79**	**703.63**	**751.49**	**770.70**	**505.65**
	المساحة المتروكة		**3043.45**	**3065.54**	**3093.66**	**2909.42**	**3030.49**	**3070.15**
	مج المساحة الصالحة للزراعة		**8461.87**	**8465.04**	**8488.03**	**8448.48**	**8655.67**	**8992.55**
مساحة الغابات			**4273.67**	**4232.65**	**4220.31**	**4963.6**	**4971.20**	**4930**
مساحة المراعي			**32969.44**	**32965.97**	**32968.51**	**32910.65**	**32798.67**	**32788.83**
مجموع الأراضي الزراعية			**45704.98**	**45663.66**	**45676.85**	**43395.21**	**43769.89**	**46711.38**

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية (المجلد رقم 35 ، 2016) (المجلد رقم 36، 2017) (المجلد رقم 39، 2019) القسم الأول بيانات عامة.

من الجدول نلاحظ ان مجموع المساحة الأراضي الزراعية و التي تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة الغابات و المراعي، عرفت تطورا طفيفا خلال الفترة 2013الى 2015 حيث انتقلت مساحتها من 45704.98 الف هكتار سنة 2013 الى 45676.85 الف هكتار سنة 2015، لتتراجع المساحة بعد ذلك الى

43395.21 و 43769.89 سنتي 2016 و 2017 على التوالي ، ثم تتزايد بشكل ملحوظ سنة 2018 ذلك راجع الى الاهتمام بالأراضي و استصلاحها الذي أدى الى الزيادة في المساحة الصالحة للزراعة .

الفرع الثاني الموارد المائية:

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات عموما بما في ذلك الزراعة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الزراعي من جهة و من جهة أخرى فهو مورد نادر يفترض الاهتمام به و ترشيد استخدامه و حمايته من الإسراف و التلوث .

يمكن تقسيم الموارد المالية المستعملة في الزراعة الجزائرية من خلال ما يلي:

1. **مياه الأمطار:** تقدر كمية الأمطار التي تتساقط على الجزائر بين 50 الى 100مليار متر مكعب في السنة، و تتميز الأمطار في الجزائر بالتذبذب و عدم الانتظام في سقوطها، و هذا ما يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة ، ما له اثر مباشر على الإنتاج الزراعي ،حيث نلاحظ توقف سقوط الأمطار لعدة شهور في حين يكون احتياج بعض المحاصيل الزراعية كالحبوب مهما للمياه في تلك الأوقات.[1]

و تختلف الأمطار من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب، حيث تبلغ أقصاها في المناطق الساحلية بين 500 و 700 ملم/السنة و عند تجاوز جبال الأطلسي باتجاه الجنوب فان الأمطار تنخفض تدريجيا، حيث ننتقل من بيئة الغابات و المناطق الزراعية الكثيفة إلى مناطق أقل خصوبة ، حيث تقل كميات الأمطار عن 300 ملم/السنة، الى ان تصل إلى اقل من 100 ملم/السنة بالمنطقة الصحراوية.[2]

[1]بوعافية سمير، رضا زهواني، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات _دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006-2015_ مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 4 ، 2017،ص295.

[2]زناقي إبراهيم، القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة، مرجع سابق، ص42

بلغ معدل الامطار في فيفري 2018 شمال الجزائر ما يعادل 350ملم بالنظر الى معدل الامطار السنوي في الشمال الذي يصل الى 700 ملم /السنة، اما منطقة الهظاب العليا فوصلت كمية التساقطات المطرية الى 180 ملم و المعدل السنوي يقدر بـ 350ملم/السنة بهذه المنطقة، و يعتبر هذا مؤشر إيجابي ، مما سيسهم في زيادة المساحة المروية التي بلغت مليون و 300 الف هكتار ، و السعي الى بلوغ 2 مليون هكتار مع آفاق 2020.

الجدول (1–4): المعدلات السنوية لتساقط الامطار في الجزائر

الوحدة : ملم

	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	**400**	**700**	**900**
الاطلس التلي	**600**	**1000–700**	**1400–800**
الهضاب العليا	**250**	**250**	**400**
الاطلس الصحراوي	**150**	**200**	**400–300**
الصحراء	**150–20**	**150–20**	**150–20**

المصدر: محمد بلغالي عامر مصباح، "التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية الابعاد القانونية و التنظيمية و الأمنية سياسة تسيير الموارد المائية"، دار الحديث، 2013،ص331.

من خلال الجدول نلاحظ ان كمية الامطار المتساقطة تتركز بكثرة في المنطقة الشمالية بالإضافة الى ذللك التساقط يزداد كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق، و هذا راجع الى ان المنطقة الغربية تقع خلف جبال الريف المغربية التي تقع كحاجز امام تساقط الامطار في الغرب الجزائري بالإضافة الى التيارات القادمة من اوربا و التي تقوم بدفع السحب نحو الشرق.

2. **المياه السطحية :**

و هي مياه الوديان و الأنهار ، و التي تعتبر قليلة في الجزائر و تقدر كميتها بـ 15.4 مليار متر مكعب في السنة، و المستغل منها يقدر بـ 20% فقط حيث يضيع الباقي في البحر و الشطوط.

حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال الى الجنوب و من الشرق الى الغرب، حيث تحتوي الاحواض المتوسطية في الشمال على ما يعادل 11.1 مليار م، و احواض الهضاب العليا على ما يقارب 0.7 مليار م،اما الاحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م، كما تعتبر السدود المصدر الثاني اامياه بعد المياه الجوفية حيث بلغ عدد السدود المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود حاليا 66 سد بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.5 مليار م.

الجدول (1–5): سعة اهم الوديان المتواجدة في الجزائر

سعة الوديان (ملم مكعب في السنة)	العدد	إجمالي المردود أو الناتج
اكثر من 1000ملم	2	2286
ما بين 500 و1000	5	8410
ما بين 100 و 500	11	2530
ما بين 30 و 100	16	718
سعة الوديان الأقل من 30	اقل من 100	8502
المجموع	34 واد مع مجموعة الوديان الصغيرة الاقل من 30ملم مكعب في السنة	12428

المصدر: فاتح حركاتي ، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مرجع سابق ، ص71.

3. **المياه الجوفية:**

بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في الشمال و الباقي في الصحراء إلا أن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة، لتهيئة الآبار ، و قد قامت الجزائر بإتباع سياسة جديدة تمثلت في بناء السدود و إدخال تقنيات جديدة للري تمثلت بالري بالتنقيط و طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف و تحليه مياه البحر.

و فيما يلي جدول يبين اهم الموارد المائية الجوفية في الجزائر و طاقتها الاستيعابية

الجدول (1–6): الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري

المنطقة المؤشرات	الشط الوهراني الشرقي	منطقة الشلف	حفنة الصومام الجزائرية	منطقة سيبوس القسنطينية	الاجمالي
الموارد المائية الجوفية (مليون متر مكعب)	400	245	775	580	2000

المصدر: فاتح حركاتي، ، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مرجع سابق، ص73

المطلب الثاني: الإمكانيات البشرية و المالية:

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة و القطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية و الاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة ، خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية و تقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج.

كما أن الموارد المالية لا تقل عنه أهمية و ذلك لما لها من دور فعال في تنمية القطاع بتوفير متطلباته و مساعدته على رفع الإنتاجية.

الفرع الاول: الإمكانيات البشرية:[1]

و للإلمام بموضوع مدى إمكانية القطاع من توفير مناصب الشغل و تطورها نقوم بتحليل الجدول الموالي :

الجدول (1-7): تطور القوى العاملة بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2006-2018)

الوحدة ألف نسمة

السنوات	اجمالي عدد السكان	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
2006	33722.97	9370.95	1609.63
2007	34400.00	9968.91	2220.12
2008	34800.00	10315.00	2244.06
2009	35100.00	10544.00	2346.24
2010	35666.31	10544.00	2358.34
2011	36717.00	10662.00	2442.60
2012	37495.00	11423.00	2476.50
2013	38297.00	11964.00	2528.90
2014	39500.00	11453.00	2550.60
2015	39963.00	11931.00	2959.80
2016	40836.00	12117	2545.18
2017	41389.17	12184.47	2608.76
2018	422284.15	12330.67	2648.98

المصدر: بيانات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.

[1] فاتح حركاتي،، الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر، مرجع سابق ، ص 78-79 بتصرف.

نلاحظ من خلال الجدول ان الفترة 2006-2018 عرفت ارتفاعا في القوى العاملة الزراعية الى ان بلغت ذروتها في 2015 حيث بلغت 2959800 نسمة ثم تناقصت في السنة الموالية حيث بلغت 2545180 نسمة في 2016 ، و في آخر الفترة قدرت بـ 26489800 نسمة هذا راجع الى عدة عوامل:

- استعمال الأدوات الحديثة في الزراعة من مكننة و غيرها مما يقلص عدد الحاجة الى العمال.
- الفوارق الموجودة في المداخيل لدى القطاعات الأخرى.
- عدم توفير الإمكانيات المادية للفلاح مما دفع نسبة كبيرة منهم الى النزوح الى المدن

و حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات فان السكان النشيطين سنة 2018 بلغ العدد 12330670 نسمة حيث يضم قطاع التجارة و الخدمات أكثر من نصف هذه العمالة بنسبة 58.9% يليه البناء و الاشغال العمومية بـ 17.2% الصناعة 13.5% و تأتي الزراعة في آخر السلسلة بنسبة 10.4% و الملاحظ أن حجم العمالة في انخفاض مستمر في اغلب السنوات مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية.

الفرع الثاني: الإمكانيات المالية:

نظرا للمشاكل المالية للقطاعات الاقتصادية و خاصة القطاع الزراعي و تراكم الديون حيث جاء إصلاح 1987 الذي كان يهدف إلى إعادة تنظيم القطاع الزراعي على المستوى المالي بتقليص دعم الدولة للقطاع، و حصر التمويل في قروض الخزينة العامة للدولة للاستثمارات المنجزة من طرف الفلاحين الشباب لاكتساب الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح، أما تمويل المستثمرات الفلاحية الفردية آو الجماعية الناتجة عن الإصلاح العقاري فأصبحت تمول من الموارد الخاصة لبنك الفلاحة و قروضه يمكن إعادة تمويلها بخصم أوراق المزارع لدى البنك المركزي ضمن سقف يحدده المخطط الوطني للقروض و من ثم أصبحت العلاقة بين المستثمرات

الفلاحية و بنك الفلاحة علاقة تجارية محضة، و توقفت الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي، و إعطاء البنك إمكانية حجز أموال المستغلين و حقهم في الانتفاع بالأرض، كما اختفى فيه التمييز بين تمويل القطاع العام و الخاص و أصبح البنك يتمتع بالاستقلالية في تسيير و منح القروض التي تتقدم على أساس الكفاءة و الفعالية ، و بالتالي الامتناع عن تمويل المشاريع الفلاحية الخاسرة.

و تجسدت سياسة التمويل الفلاحي على ضوء هذه الإصلاحات في ثلاثة عناصر:

- توحيد سياسة القرض و الصرامة في تسيير الأموال المقرضة.
- تعديل معدلات الفائدة.
- الشروع في تكوين هولدينغ مالي فلاحي.[1]

ثم توالت بعد ذلك الإصلاحات وصولا الى البرامج التنموية و قد كان أولها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث قدر نصيب القطاع منه بقيمة 65.3 مليار دج أي بنسبة 12.4 % ، يليه بعد ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و قد استفاد القطاع منه بما يقارب 312 مليار دج بنسبة 7.4%، البرنامج الخماسي (2010-2014) قدر نصيب القطاع الفلاحي منه بـ 1000 مليار دج بنسبة 4.7%، ثم البرنامج الخماسي لتوطيد النمو (2015-2019) و قد كانت نسبة القطاع الفلاحي ما يقارب 6.7% لسنتي 2015-2016.ذ

الجدول الموالي يوضح مخصصات من برامج التنموية :

[1]وزير الموارد المالية لموقع الاداعة الجزائرية، http://radioalgerie.dz/ar .

الجدول (1–8) : مخصصات و نسب القطاع الفلاحي من برامج التنمية (2001–2019)

الوحدة مليار دج

البرنامج	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	البرنامج الخماسي (2010-2014)	برنامج توطيد النمو (2015-2019)
المبلغ	**65.3**	**312**	**1000**	**408.6 لسنتي 2015+2016**
النسبة %	**12.4**	**7.4**	**4.7**	**6.7**

المصدر: – من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المقالة العلمية :د هدى بن محمد، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر من خلال الفترة 2001-2019 ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020.

نلاحظ من خلال الجدول ان المخصصات القطاع الزراعي قبل سنة 2015 في تزايد مع مرور الزمن بالمقابل النسب تتناقص، هذا راجع الى ان اهتمام الدولة يرتكز على قطاعات الصناعة و التشييد أكثر من القطاع الزراعي مما يفسر تناقص اليد العاملة الزراعية و نزوحها الى هذه القطاعات، كذلك فيما يخص سنة 2015 فقد كان النصيب فيها يقدر بـ 209.4 مليار دج ونصيب 2016 قدر بـ 197.2 مليار دج و هذا الانخفاض راجع لانخفاض مداخيل البلاد و للتدابير المتخذة من طرف السلطات الرامية الى التقليل من الانفاق لمواجهة الازمة المالية.

خاتمة الفصل:

ان للاقتصاد الزراعي أهمية بالغة في دراسة الجدوى الاقتصادية في كل العصور و المذاهب السابقة تبرز في مدى الاعتماد عليه من اجل تلبية حاجات السكان الغذائية و المعيشية، و قد تحول القطاع الزراعي من مفهومه التقليدي حيث شهد تطورات عديدة من اجل تحقيق مردودية أحسن تمثلت هذه الأخيرة في اختراعات الإنسان التي جاءت لتخفف الحمل عن الفلاح و تحقق منتوج إضافي كالمكننة الزراعية و طرق الري الحديث، الأسمدة الأدوية و غيرها... و كل هذا يدرج ضمن دور الخطط و البرامج و السياسات المتعلقة بالإصلاح الزراعي التي تدعم بصفة خاصة التنمية الاقتصادية.

و قد اشرنا كذلك في هذا الفصل الى الأهمية البالغة التي نالها القطاع لدى المفكرين الاقتصاديين في مختلف المدارس و التوجهات الفكرية ، و قد كان للظروف التي عاشها المفكرون دور كبير في صناعة أفكارهم، و قد انصب الاهتمام الأساسي و المشترك لهؤلاء حول ان القطاع هو مصدر رئيسي للغذاء اما التباين فقد كان في كونه من الضروريات بجعله في المقدمة على الصناعة و التجارة، و بين من اعتبروه من الأنشطة الثانوية و وجوده يخدم الأنشطة الأساسية.

و أخيرا قدمنا بعض المؤشرات التي يملكها القطاع الزراعي الجزائري، من إمكانيات طبيعية ، بشرية و مالية ، و حسب ما رأيناه في الدراسة فالجزائر تتمتع بمؤهلات ان تم استغلالها بطريقة كلية فهي كفيلة بتحقيق معدلات نمو جيدة و تدعم الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

تاريخ الإصلاحات الاقتصادية

للقطاع الزراعي في الجزائر

مقدمة الفصل :

مر القطاع الزراعي الجزائري بعدة تطورات لمحاولة تمكينه من المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، و عليه قامت الحكومات بانتهاج عدة إصلاحات و سياسات لتحقيق هدفها، فبعد الاستقلال الى نهاية الثمانينات كانت الإصلاحات الزراعية تتسم بتسيير حكومي للمزارع و التعاونيات و آليات دعمها للقطاع كانت تستهدف المدخلات الإنتاجية بغية تكثيف الإنتاج و تحفيزه، الا ان هذا لم يكن كافيا لتحقيق الأهداف المنشودة نتيجة لظهور عدة عقبات و مشاكل تعلقت بطبيعة الهيكل الإنتاجي و أخرى بعوامل إدارية و تنظيمية، و قد ضلت مستويات الإنتاج تعاني من الانخفاض، و بعد الازمة البترولية لسنة 1986 أبدت الدولة رغبتها في التخلي عن تسيير القطاع و بالتالي خوصصته فاسفرت هذه النية عن ظهور إصلاحات تمنح حق استغلال الأراضي الحكومية للخواص من خلال قانون المستثمرات الفلاحية بذلك تنتهي مرحة الاقتصاد الموجه ، دخولا لمرحلة اقتصاد السوق.

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى كلا المرحلتين :

أولا: الاقتصاد الموجه

ثانيا: اقتصاد السوق

و الالمام بكل بمميزات و مشاكل كل مرحلة على حدى.

المبحث الأول: تطور الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي الجزائري في ظل سياسة الاقتصاد الموجه 1962-1990:

بعد الاستقلال مباشرة ، عانت الجزائر من عدة مشاكل أهمها ما يتعلق بمستويات المعيشة الحديثة التي كانت جد متدنية مثل توفير الخدمات الصحية، السكن، التعليم، النقل...، كما عرف القطاع الاقتصادي عدة نقائص، فاكبر نسبة من اليد العاملة كانت مرتكزة في قطاع الفلاحة، كما انحصر التصدير آنذاك على منتجين أساسيين هما البترول و النبيذ، و من جهة ثانية عرفت كذلك وجود خلل في التوازن الجهوي بين مناطق البلاد من حيث الإمكانيات و الهياكل القاعدية، حيث توفرت بشكل خاص على المناطق التي تواجد بها الاستعمار.

اما فيما يخص القطاع الزراعي و تنميته، فقد صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه بطرابلس جوان 1962 على برنامج طرابلس لهادف لتحقيق ثورة ديمقراطية شعبية.

و تمثلت اول مهمة اقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية، تحقيق ثورة زراعية من خلال:[1]

1- **الإصلاح الزراعي**: الذي يهدف للإعادة الاستقرار للأرياف، تحديد الملكية العقارية، إضافة الى إعادة نظام تعاوني ديمقراطي في عمليات الإنتاج ، و شمل الإصلاح الزراعي ما يلي :

- **حملة الحرث**: تمت بفضل الكتائب التي شكلت بعد الهجرة الجماعية للاوربيين، و الخلل الذي في نقص اليد العاملة التي تخدم الأرض، حيث انطلقت العملية في 15 سبتمبر و كانت مردودية الإنتاج الفلاحي جيدة رغم كل تلك الصعوبات.
- **نظام التسيير الذاتي** : الذي سنتطرق الية لاحقا.

[1] عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 8-12.

- **مشروع الثورة الزراعية:** المعروف بقانون الإصلاح الزراعي الصادر في 1966، و فيه تم تحديد الملكيات الزراعية بتقسيمها لثلاث أنواع: خاصة ، تعاونية و ملكية الدولة، و بذلك تم الغاء الملكية الفردية التامة للأرض، استنادا للاعتبار القائل ان الأرض كلها ملك للدولة.

2- **التحديث:** الهادف الى تطوير القطاع التقليدي الذي خلفه الاستعمار.

3- **صيانة الثروة العقارية:** الخاص بكيفية تنظيم الأراضي من حيث خدمتها، توزيعها بين الفراد، كما تم احداث هيئة وطنية للإصلاح الزراعي، و التي يرأسها رئيس الجمهورية.

المطلب الأول: مرحلة التسيير الذاتي:

بعد الإعلان عن استقلال الجزائر بموجب اتفاقية Evian 19 مارس 1962، اصدر المجلس الوطني بيانا يعرف بـ "برنامج طرابلس" أوضح فيه أن بناء الثورة الديمقراطية الشعبية يكون بجعل وسائل الإنتاج الأساسية ملكا للشعب ثم حدد البرامج و المبادئ التي ينبغي ان تقوم عليها السياسة الاقتصادية في عهد الاستقلال.

ثم جاء ميثاق الجزائر 1964 الذي أضاف طابعا إيديولوجيا لهذه المبادئ مضيفا ان التسيير الذاتي هو الاتجاه الأساسي للجزائر نحو التحول الاشتراكي:

"التسيير الذاتي يعبر عن الفئات الكادحة في البلاد في الصعود إلى المسرح السياسي و الاقتصادي و في أن تتشكل كقوة قيادية" فالتسيير الذاتي يترجم رغبة الطبقات المحرومة في المساهمة في النشاط السياسي و الاقتصادي، و تجلى في هذا الأسلوب انعكاس الثورة الوطنية إلى ثورة اشتراكية من شانها تشخيص جميع

المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، و محاولة إيجاد الحلول اللازمة لذلك بفضل الانفتاح على الطريق الاشتراكي حيث يأخذ دور العمال في المدن و العمال الزراعيين دورا حاسما.[1]

الفرع الأول: المبادئ الرئيسية و اهداف مرحلة التسيير الذاتي:

- **المبادئ الرئيسية:** [2]

تتمثل المبادئ الرئيسية لنظام التسيير الذاتي فيما يلي:

- يعتبر تنظيم سياسي، اقتصادي و اجتماعي، يؤدي محتواه الأيديولوجي الى اشتراكية و اقامة دولة العمال، أي انه أداة الاشتراكية في الجزائر.
- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
- المشاركة الجماعية في التسيير.
- اللامركزية في التسيير.

و من خلال الاطلاع على هذه المبادئ ، يظهر بان النظام الحاكم خلال فترة الاستقلال مباشرة، اعتبر ان إقامة نظام اقتصادي مبني على أسس الاشتراكية سيمكن الشعب الجزائري من ان ينعم بالامن و الاستقرار و العدالة في حياته المهنية و العامة.

[1] محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، ص 139

[2] عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر،مرجع سابق، ص 11.

- **الأهداف المسطرة لمرحلة التسيير الذاتي:**[1]

- حماية الأملاك الشاغرة.
- مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد و المعدات.
- وضع حد للاملاك الكبيرة و منه الملاك الكبار.
- تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- توفير الحاجيات لغذائية للمواطنين.
- تحدي المعمرين الذين رحلوا العتاد و الوسائل الصالحة في القطاع الزراعي، و تركو الوسائل التقليدية فقط.

ان تسيير المزارع الشاغرة تمثل في مهام **الديوان الوطني للإصلاح الزراعي**:

و هو جهاز تابع لوزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي ينظم و يسير المزارع الشاغرة و يشرف على الاعمال المالية و الإنتاج و التسويق و التموين، و اعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يراسه رئيس الحكومة و مسير يمثل وزارة الفلاحة ، يساعد هذا الديوان هيئات محلية و وطنية تتمثل في:

1- على المستوى المحلي:

- المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي و تقوم بتمويل المحاسبة و تقديم القروض للوحدات.
- تمون الوحدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي و وسائل الإنتاج و يهتم بصيانتها.

[1]عبد الحميد إبراهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ضل التحولات العالمية، الطبعة الاولي ، بيروت : مرآت و دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 103.

2- **على المستوى الوطني**: حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة و هي:

- تعاونيات الإصلاح الزراعي.
- تعاونيات جهوية للتصريف.
- و لقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية الى غاية عام 1969 المكلف بتحسين و مراقبة المنتوجات الرئيسية (ONPO) ثم أنشئ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية.
- الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء، و تحديد أسعارها و التسويق لها.
- كما تم تأسيس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (OMA) عام 1969 لضمان مشتريات العتاد.

الفرع الثاني: المراسيم المتعلقة بتسيير مرحلة التسيير الذاتي:

كان التسيير الذاتي مطبقا على الكثير من لمزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال في حين أن تطبيقه لم يتم إلا بعد الإعلان عن مراسيم ماري 1963 من طرف الرئيس احمد بن بلة التي تضع أسس تسيير و تنظيم الممتلكات الشاغرة و التي كانت نصوصها كالتالي:[1]

المرسوم رقم 63-88 المؤرخ بـ 18 مارس 1963 : يتعلق بتنظيم الملكيات الشاغرة المؤسسات المعامل المزارع المحلات أو البناءات ، تحت الوصاية الإدارية.

[1]Mohammed chaabane ,heurs et malheurs du secteur agricole en algerie1962-2012 p, histoire et perspective méditerranéenne, p53

المرسوم رقم 63-89 المؤرخ بـ 18 مارس 1963: يتعلق بمنظمة وزارة الفلاحة و الإصلاح ألفلاحي.

المرسوم رقم 63-90 المؤرخ بـ 18 مارس 1963: المتعلق بإنشاء مكتب وطني للإصلاح الزراعي الذي يقوم بتطبيق برامج الإصلاح و ضمان تسيير المزارع المهجورة و ضمان تمويل الزراعة المدارة ذاتيا.

المرسوم رقم 63-95 المؤرخ بـ 22 مارس 1963:[1] وضع جميع المسؤوليات تقريبا في جهاز أعلى و هو مجلس العمال الذي تفوض إليه القاعدة جميع الصلاحيات و الذي يعين من بين أعضاءه لجنة التسيير الذاتي الخاضعة لمراقبته.

لكن اتضح إن نصوص المراسيم لم توفر الشروط الممكنة و الفعالية لعملية التسيير الذاتي، مما ساد هذا القطاع الفوضى و عدم التنسيق في شتى المجالات و بالتالي عدم تحقيق المهام الموكلة إليه لتحقيقها. و بعد التحري و توزيع الجهود تقرر تطبيق نظام اللامركزية على هذا القطاع ، و إعادة توزيع المسؤوليات على كل من الدولة الأحزاب و العمال لتوفير الجو الملائم الذي يسمح بتفعيل و تنظيم و تسيير العمل.

الفرع الثالث: مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي:

طبق التسيير الذاتي تلقائيا في الجزائر و ذلك بقيام العمال و الفلاحون بتسيير المصانع و المزارع التي تركها المستوطنين الفرنسيين بعد هجرتهم، حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، م جاءت المراسيم التي أضفت طابع قانوني و شرعي و تنظيمي على هذه التجربة .

و قد مر تطبيق أسلوب التسيير الذاتي على المراحل التالية:[2]

[1] د عبد العزيز طنان، الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره1830-1985، منظمة العمل العربية ، ص 48.

[2] محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و التجارب العالمية، مرجع سابق ، ص 143.

المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة): بدأت بعد رحيل المستعمر و تميزت بالاستيلاء الفردي و الجماعي على المزارع، فاقتضى الأمر من السلطات ضرورة التدخل و حماية الممتلكات تحت غطاء المصلحة العامة ، و نجم عن هذه الإجراءات إلى تجميع ما يقارب 782000 هكتار سنة 1963، و شغل القطاع المسير ذاتيا نصف مزارع الأربيين و قسمت هذه المساحة على وحدات إنتاجية تتربع الوحدة منها على أكثر من 100 هكتار و حوالي 200000 هكتار تمثلت في وحدات صغيرة تقل عن 100 هكتار.

المرحلة الثانية (التأميم الجزئي): هي مرحلة التأميم التي امتدت من ماري إلى ماي 1963 و التي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين، و قد بلغ عددها 127 مزرعة تضم حوالي 200000 هكتار.

المرحلة الثالثة (التأميم الكلي) : هي مرحلة التأميم الكامل للأراضي في 2 أكتوبر 1963، و أصبح القطاع الزراعي الاشتراكي المسير ذاتيا يغطي مساحة 2632000 هكتار من الأراضي الزراعية الحصة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لـ 22000 معمر.

و قد تم تجميع هذه المزارع في حوالي 2191 وحدة إنتاجية كبرى في الفترة 1964-1965 كما هم موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-1) : عدد و مساحة الوحدات الإنتاجية

الفئات	العدد	المساحة	النسبة لعدد المزارع
اقل من 100 هكتار	**67**	**373000**	**3.1**
من 100 إلى 500	**686**	**213000**	**30.9**
من 500 إلى 1000	**620**	**448000**	**29.0**
من 1000 إلى 2000	**510**	**711000**	**23.0**
من 2000 إلى 5000	**286**	**741000**	**12.9**

أكثر من 5000 هكتار	22	144000	1.1
المجموع	2191	2632000	

المصدر: محمد السويدي، مرجع سابق ،ص 144

ان هذا الجدول يوضح الملكيات العقارية و كيفية توزيعها اذ نجد ان اكثر من 96 بالمائة من عدد المزارع تفوق مساحتها 100 هكتار، إضافة الى وجود 818 مزرعة تتراوح مساحة كل واحدة منها من 1000 الى 5000 هكتار ، و هذا مؤشر يدل على سياسة التجميع التي انتهجتها الدولة مما يقف كعائق أساسي في طرق استغلالها و التحكم فيها و يرجع السبب في ذلك الى كبر مساحتها.

الفرع الرابع: التمويل الفلاحي في ظل التسيير الذاتي:

لقد كان التمويل الفلاحي "معقدا ي الفترة ما بين 1962-1968 و ذلك راجع لتشابك الهياكل و أجهزة التمويل فقد كان القطاع يمول من قبل الخزينة العامة بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية (CCSAP)، و في 1963 تم انشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) و الذي أوكلت له مهمة تحقيق برامج الإصلاح الزراعي و تمويل القطاع المسير ذاتيا، حيث أنشأت لجنة القروض و التسبيقات تتولى طلبات القروض تشمل أيضا ممثل من وزارة المالية و البنك المركزي و الصندوق المركزي للقرض الفلاحي التعاوني (CACAM) و الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط ، فاصبحت الأموال لا توجه مباشرة من الخزينة العامة الى الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط بل الى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي.[1]

[1] حوشين كمال ، إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2007/2006، ص 95.

في سبتمبر 1966 البنك المركزي اصبح يتدخل مباشرة في منح القروض السنوية للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط على ان يتولى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي مهمة تسديد القروض، مما جعل قطاع التسيير الذاتي في تبعية تجاه الإدارة العمومية.

الفرع الخامس: المشاكل التي تواجه نظام التسيير الذاتي:

لقد واجه القطاع عدة مشاكل و معوقات حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة نذكر منها ما يلي:[1]

1- **مشكل التسويق:** يعد مشكل تسويق المنتجات الفلاحية في الجزائر حاجزا كبيرا لتطور هذا القطاع نتيجة الاضرار التي تتعرض المنتجات الفلاحية بسبب التكدس في المزارع مما يجعلها تتلف و تفسد، و يرجع ذلك الى تعقد الجهاز الإداري و الجهات الوصية على التسويق، و عدم وجود سياسة تسويقية واضحة رغم السياسات المتبعة في هذا الاطار منذ سنة 1962.

و نظرا لتراجع الأوضاع الزراعية تدخلت الحكومة و اتبعت أسلوبا جديدا في عملية التسويق ابتداءا من 1969 الى غاية 1980بحيث تم انشاء مؤسسات و أجهزة جديدة خاضعة للدولة تنفرد بصلاحيات تسويق المنتجات الفلاحية بصفة عامة ، و منها ديوان الخضر و الفواكه، اما القطاع الخاص فاجبر على

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982.

بيع منتجاته و تسويقها عن طريق تجار التجزئة، الا ان هذا الأخير عجز عن تغطية كل الولايات لاتساع رقعتها.[1]

2- **مشكلة الأسعار**: ان ثبات أسعار المنتجات و انخفاضها في بعض الأحيان، جعلها لا تغطي التكاليف الحقيقية للإنتاج، هذا ما أدى الى ضعف القدرة التمويلية الذاتية لهذه المزارع، و نتيجة لذلك اضطر الكثير من المزارعين الى تغيير منتجاتهم التخصص في المزروعات التي لا تتطلب اليد العاملة حتى تتقلص تكاليف الإنتاج.

3- **مشكلة التموين**: نظرا لضرورة تموين القطاع الفلاحي بالتجهيزات و الوسائل و المعدات و كذا المواد الوسيطية من بذور و اسمدة و مواد صحية في عملية الإنتاج، الا انها عادة ما تكون متأخرة و غير منتظمة في منح البذور و الأسمدة و المبيدات.

4- **مشكلة التمويل**: عرفت عملية التمويل عراقيل بيروقراطية ساهمت في تدهور الكثير من المزارع نتيجة تأخر منح القروض بانواعها، هذا ما أدى بالمزرعة الى التاخر في انطلاق الموسم الفلاحي الذي يتطلب أموالا كبيرة لتوفير الشروط اللازمة، مما يبب خسائر كبيرة للفلاحين.

5- **مشكلة الهجرة**: اهم المشاكل التي عانى منها القطاع هي هجرة اليد العاملة من الريف الى المدينة بحثا عن العمل في القطاع الصناعي الذي حضي باهتمام كبير حسب السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة و ذلك للأسباب التالية:[2]

- ارتفاع الأجور في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الفلاحي.

[1] حوشين كمال ، إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الامن الغذائي في الجزائر ، مرجع سابق، ص102.

[2] إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، مرجع سابق ،ص 127.

- الامتيازات الاجتماعية و المهنية و توفير شروط النقل و الاكل و العطل السنوية.
- إمكانية الترقية و رفع الأجور.
- ضعف المكننة في القطاع الفلاحي إضافة الى الضروف المناخية الصعبة التي قد تتلف المحاصيل .

المطلب الثاني: الثورة الزراعية 1971-1983:

فشل الإصلاح الزراعي السابق من تحقيق أهدافه المسطرة، و تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للفلاحين و الجماهير الريفية، فجاءت مباشرة بعدها السياسة الزراعية الجديدة التي أطلق عليها مصطلح الثورة الزراعية لأنها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة بدلا من مجرد تطويرها[1] ، و قد جاءت بمقتضى الأمر المؤرخ بـ 08 نوفمبر 1971 لتنظيم القطاع، و قد بنيت هذه السياسة تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" و لا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها.

الفرع الأول: أسباب ظهور الثورة الزراعية:

يوجد عدة أسباب أدت الى ظهور الثورة الزراعية لعل أهمها:[2]

ا- **التوزيع الغير متساوي للأرض:** المساحة القابلة للزراعة و التي تنحصر في الجهة الشمالية للوطن تعد ضعيفة جدا اذا ما قورنت بمساحة الجزائر، حيث نجد ان نظام التسيير الذاتي يستغل 2260000 هكتار أي ثلث المساحة الصالحة للزراعة، و التي تتميز بالخصوبة و يشتغل فيها حوالي 135000 عامل دائم و 100000

[1] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مذكرة دكتوراه، جامعة تلمسان ، 2014/2013 .ص144

[2] إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، مرجع سابق ،ص128-131.

عامل موسمي، و نجد كذلك ملاكا استحوذوا على مساحات شاسعة و لا يمارسون فيها مهنة الفلاحة و يكتفون بالريوع التي تقدم لهم من طرف الفلاحين الذين يشتغلون فيها.

ب- **الظروف الغير مستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي**: الازدواجية في القطاع الموروث عن الاستعمار يعود الى وجود وجود قطاع حديث كان يشغله الكولون، و قطاع تقليدي كان من نصيب الجزائريين، و وجود عدد كبير من الملاك لا يستغلون ممتلكاتهم بأنفسهم و انما يتحصلون على ريع مقابل خدمة أراضيهم، كما لا يهمهم تحسين استغلال الأراضي و تحسين مردودية الإنتاج، اما المستغلون الحقيقيون للأرض لا يجدون أي نتيجة من مضاعفة أعمالهم او قيامهم باستثمارات طالما حالتهم غير مستقرة و ليس لديهم أي ضمان يمكنهم من الاستفادة من ثمرة جهودهم مما يجعلهم يهجرون الأراضي بحثا عن قوتهم في المدن.

الفرع الثاني: مبادئ الثورة الزراعية و أهدافها:

- **مبادئ الثورة الزراعية:**[1] تقوم الثورة الزراعية على المبادئ التالية:

- الأرض لمن يخدمها و تقوم الدولة كذلك بإلغاء حقوق ملكية الأراضي للذين لا يستغلون ملكيتهم بصورة مباشرة، و تضمن الدولة حق الفلاح في الانتفاع من وسائل الإنتاج.
- ضمان حقوق الفلاحين في الأراضي التي يزرعونها كما تقوم بحمايتهم و تأطيرهم.
- إنشاء هيئات لازمة لتحسين ظروف المعيشة في الأرياف و القرى.
- منح الفلاحين أراضي مجانا و تحفيزهم على الاستعمال المشترك لها و مختلف وسائل الإنتاج.

[1] الثورة الزراعية، نصوص أساسية، وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، نيابة المدرسة العامة و التنشيط، 1975، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر ص20.

- مبدا الغاء كل أنواع التجارة الاستغلالية.

- الاستعمال التعاوني لوسائل العمل الفلاحية و منح الأراضي لكل الفلاحين الذين لا يملكون ذلك و الدولة تتولى مسؤولية حماية و تأطير الفلاحين مع السروط اللازمة في الريف.

- **أهداف الثورة الزراعية:** من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

1- **تأميم أراضي و الممتلكات الكبيرة** وفق الأسس التالية:[1]

- الاستغلال الشخصي و المباشر للأرض، و المالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية.

- من يشغل أرضه بنفسه و ترك جزءا غير مستغل تنزع منه المساحة.

- كل الأراضي الفلاحية و العمومية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي تخضع له الأراضي المؤممة و أراضي التسيير.

2- **الأراضي المؤممة:**[2] توزع على الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي، و يستغلونها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدا غير القادرين ماديا أو جسديا و هذه التعاونيات تستفيد من المساعدات المالية، التقنية و المادية لخدمة الأرض و تحقيق الإنتاج.

و يمكننا ذكر بعض الأهداف المهمة الأخرى التي تمثلت فيما يلي:[1]

[1] Mohamed ElyesMesli, les vicissitudes de l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution des terres, OPU , ALGER, 1990, p98

[2] علي مانع،جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 14.

- ادماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد، بحيث نجد ان المالكين الذين تسحب الثورة الزراعية كل او جزء من حقوقهم هم المالكين الغير مستغلين لأراضيهم بأنفسهم او يملكون مساحات تفوق قدرة عملهم، و هكذا تقوم الثورة الزراعية بتخصيص الأرض للفلاحين الذين لا يملكون الأرض و تقوم بتجهيزهم بوسائل الإنتاج اللازمة للزراعة.

- تحسين ظروف المعيشة لاكبر عدد محيث انها تضمن لهم استمرارية وسائل المعيشة لمن تعذر عليهم استغلال الأرض لسبب ما، و دفع تعويض للمالكين الذين امت أراضيهم.

- اصدار احكام لتنظيم استغلال المراعي ، و أراضي الحلفاء و الغابات.

- اصدار قانون أساسي لاستغلال مياه الري و تنظيم استعمالها تبعا لاحتياجات المنتجين مستلزمات الاستثمار.

الفرع الثالث: مراحل تطبيق الثورة الزراعية:

مرت الثورة الزراعية هي الأخرى بثلاث مراحل:[2]

المرحلة الأولي: تم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض، و يتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية، و التي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف، و في كل قرية ما بين 120 إلى 150 مسكن، مع توفير شروط الحياة فيها. لقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي 147 قرية هدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم.

[1] عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي ،مرجع سابق، ص16.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة التنظيم مسارها في الجزائر، جزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999، ص17 .

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973، حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص، على 60 ألف عائلة فلاحية بدون ارض، و لقد بلغ في الأخير ما تم توزيع مليون هكتار على 100 ألف عائلة تم تجميعها في 6000 تعاونية فلاحية.

المرحلة الثالثة: بدأت من عام 1975 لتنمية القطاع الرعوي في الهضاب و شمال الصحراء، و هذا لتمكين البدو الرحل من الاستقرار بتحسين ظروفهم، و لقد تم تنظيم حملة توعية لترشيد الفلاحين و تعريفهم بحقوقهم و واجباتهم في التعاونيات و القرى الاشتراكية.

بلغت الأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية ، ما يقارب 964747 هكتار من الأراضي ، و 337233 نخلة تابعة للقطاع العام، و من هذه الأراضي 691282 هكتار صالحة للزراعة، أي 72% منها 561316 هكتار تابع للقطاع الخاص و 648081 نخلة تابعة للمزارعين، تم التنازل عن 9495 هكتار و 27034 نخلة، كلها ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية، و لقد بلغ عدد المستفيدين 99776 فلاح منهم 12488 بصفة فردية، منهم 87288 فلاحا في تعاونية إنتاجية، و 887 تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و 524 تعاونية تحضيرية.

الفرع الرابع: تمويل القطاع الزراعي في الثورة الزراعية:

مر التمويل الفلاحي بمرحلتين :

المرحلة الاولي: 1966-1975: اسند فيها تمويل القطاع الزراعي الى البنك الوطني الجزائري، الذي انشا شبكة واسعة من الفروع و الوكالات و المكاتب على المستوى الوطني حتى يستجيب لمتطلبات تمويل

الفلاحة، و تم تحديد سياسة البنك في تمويل القطاع وفق اطار عام تم الاتفاق عليه بين وزارتي الفلاحة و و المالية و البنك الوطني الجزائري.

المرحلة الثانية (1975–1978): من المشاكل التي عانى منها القطاع سابقا:

- التأخير في التمويل.
- تداخل مهام و صلاحيات الهياكل الوسيطة.
- تمويل البنك لقطاعات أخرى غير الفلاحة يجعله يعطي الأولوية للاستثمارات المربحة كما هو الحال في الصناعة.
- عدم وجود مرونة في استخدام القروض، حيث انه لا يستطيع تغيير مسار النفقة.

و امام هذا الوضع اضحى من الضروري إعادة النظر في سياسة التمويل الفلاحي فكان المنشور الوزاري المشترك رقم 406 الصادر في 1975/02/22 و الذي تضمن مجموعة من الإصلاحات تمثلت في :

- ضمان حرية و المسؤولية الكاملة للمزارع في تسيير مزرعته.
- الحوار المباشر بين مسؤولي المزرعة و مسؤولي البنك.
- تدخل لجنة الدوائر للفصل بين تقديرات المزرعة و تقديرات البنك.
- التقييم الإداري الذي دخل حيز التطبيق نهاية 1974.
- انعدام الخبرة بالإجراءات المصرفية لدى تعاونيات الثورة الزراعية الناشئة في اعداد و تكوين ملفات الطلبات التمويلية مما يؤدي الى رفضها و اعادتها.

- تشدد البنك في تطبيق مخططات التمويل و المزامنة الصارمة في صرف أقساط القروض و فق العمليات الزراعية المخطط لها.

الجدول(2–2): تقديرات التدفقات المالية لقطاع الثورة الزراعية للموسم 76/75

البيان	النفقات	الايرادات	الفرق
تقديرات البنك الوطني	**31.2**	**25.0**	**6.2–**
تقديرات لجان الدوائر	**28.0**	**32.3**	**4.3+**
الفرق	**3.2–**	**7.3+**	

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة التنظيم مسارها في الجزائر ،مرجع سابق ، ص 58

من الجدول يتضح انه يوجد اختلاف شاسع بين تقديرات البنك و تقديرات اللجان فتقديرات البنك ترفع النفقات على الإيرادات عكس ما تفعله اللجان، و هذا يؤدي الى اللاتوازن في تقدير الإنتاج.

و رغم الحرية التي جاء بها اصلاح 1975 للمزارعين في اعداد مخططاتهم الزراعية و المشاركة في اعداد مخططات التمويل الا ان هناك تدخلات كثيرة من الجهات الوصية لهذا القطاع كوزارة الفلاحة ن المديرية الفلاحية الولائية التي تفرض على المزارع تطبيق مخططاتها الوطنية.

الفرع الخامس: نتائج الثورة الزراعية:

من خلال كل ما ذكرناه عن الثورة الزراعية يمكننا القول ان:

- الهدف الوحيد من بين الأهداف المسطرة الذي تحقق بشكل واضح هو عملية توزيع الأراضي الزراعية، وسائل الإنتاج، مرفقة في بعض الأحيان بزيادة المساكن المخصصة لهم.

- محو بعض اشكال الاستغلال التس كانت موجودة مسبقا.

- كما استطاعت الثورة الزراعية ان توزع أراضي للفلاحين الذين لا يملكون أراضي و كانوا ماجورين او مؤجرين للأراضي، و في عام 1977 كانت الحصيلة كما يلي:

- خلق 4800 وحدة في 1 مليون هكتار و مع 64000 مستفيد.
- توزيع 480 فرد في 45000 هكتار.
- الاستغلالات الفردية و التعاونية مثلت قرابة 5000 وحدة على مساحة 1 مليون هكتار موزعة على اكثر من 70000 مستغل زراعي .

- استعادة أكثر من مليون هكتار من الأراضي العمومية الصالحة للزراعة في إطار الثورة الزراعية ، و هكذا استفاد القطاع بمساحة تقارب 500000 هكتار، أي بحوالي 9% من مجموع الأراضي الملحقة قانونا بالقطاع الخاص.

- بلغ عدد المستفيدين الفلاحين و المزارعين من تطبيق قانون الثورة الزراعية حوالي 100000 مستفيد.

- أنشأت أكثر من 6000 تعاونية من مختلف الأنواع ، غير أن الصنف الذي تم اعتماده و تشجيعه هو تعاونيات الإنتاج التابعة للثورة الزراعية(CAPRA) و قد استفاد هذا الشكل من التعاونيات

من حوالي 80% من المساحات الزراعية الصالحة، كما انه ضم قرابة الثلثين 65% من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي.

- كما كان لهذه التحولات و الإجراءات تأثير حاسم في تحسين و تطوير مستوى حياة الفلاحين و التجهيزات السوسيو ثقافية في عالم الريف.

- استفاد الريف خلال هذه الفترة من مشاريع استثمارية هامة في مجال السكن الريفي، و التجهيزات الاجتماعية الثقافية، و تعميم الكهرباء الريفية.

- و قد لوحظ من جهة أخرى خلال عشرية السبعينات ارتفاع الطلب على الفلاحة مقابل الصناعة، و هكذا طورت الفلاحة بتجهيزات و سجلت ارتفاعا سنويا يقدر بـ 10% من استهلاك الأسمدة خلال الفترة 1970-1980.

و الملاحظ كذلك انه بعد ثلاث سنوات من التطبيق فقط كانت النتائج في مجملها مخيبة للآمال المعقودة على تطبيق قانون الثورة الزراعية بالرغم من وجود تغيرات ايجابية مست القطاع الفلاحي بصفة عامة و يرجع هذا للأسباب التالية:

- عملية المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي و تحسين القطاع.

- انتشار الممارسات فردية سيئة بين عمال الأرض و الفلاحين كالإهمال و السرقة و الاختلاس و الرشوة مما أدى إلى عجز دائم و خسارة مستمرة.

- عدم تطبيق التقنيات الحديثة في المجال النباتي و الحيواني.

- تداخل أراضي مزارع التعاونيات لعدم تعيين حدودها بدقة.
- ضعف الدخل للمزارعين و نقص التحفيز على عمل الأرض حالا دون جلب عدد مناسب من المستفيدين، والملاحظ كذلك ان العدد في انخفاض بسبب حركة التنازل على الأراضي.

المطلب الثالث: مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

واجهت الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث مشكلة نقص و انخفاض الإيرادات البترولية، التي كانت بمثابة المورد الرئيسي لتمويل الاستثمارات في شتى القطاعات الاقتصادية، و ذلك راجع أساسا لكونه القطاع الوحيد الذي اعتمدت عليه الجزائر بصفة كبيرة منذ استقلالها، و على هذا الوضع وجب على الدولة التفكير في قطاع آخر يخدم الاقتصاد و يوفر العملة الصعبة للقضاء التبعية الغذائية التي انهكت خزينة الدولة، و عليه قررت الدولة إعادة النظر في الهياكل البنيوية و ادخال تعديلات في عناصرها المادية و البشرية.

و لهذا الغرض جاءت فكرة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي حتى يتسنى فرز المهام المسندة للمزارع، و التخصص في الإنتاج و تحسين استغلال الأراضي الزراعية بواسطة الإمكانيات المتاحة.

مع بداية الثمانينات شرع في ما يسمى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام نتيجة لما ألت إليه البرامج السابقة من فشل و مشاكل عديدة ، أهمها انخفاض المردودية و بالتالي الإنتاج الزراعي عموما ، إضافة إلى ذلك الزيادة المعتبرة في عدد السكان نتيجة لتحسين المستوى المعيشي، و الناتجة أساسا من ارتفاع دخل الجزائر من بيع المحروقات و احتواء الصناعة لعدد معتبر من اليد العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة لارتفاع الدخل بها و استقرار عكس الزراعة.

الفرع الأول: مفهوم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا:

إعادة الهيكلة هي أداة تنظيمية للاقتصاد الوطني، و التقليل من الضغط الذي تعانى منه، نظرا لكبر و ضخامة الهياكل الذي يؤدي الى اختلال توازنها صعوبة التحكم في مساراتها و كثلك صعوبة التنبأ لنتائجها، الامر الذي يستدعي ادخال تعديلات على هذه الهياكل و عناصرها البشرية المادية.

و تكمن الأسباب التي أدت الى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في:

- ضعف النتائج الاقتصادية للتعاونيات الفلاحية المسماة بالتعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعيةو تسجيل الخاسرة في معظمها.
- شيخوخة اليد العاملة الزراعية.
- تجزئة القطع الزراعية و تباعدها من خلال التعاونيات.
- عدم قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الأهداف المسطرة و المنصوص عليها في الميثاق الوطني لسنة 1976م في المخططات التنموية.

الفرع الثاني: مضمون قانون إعادة الهيكلة:[1]

تضمن القانون إعادة النظر في تركيبة الأرض الفلاحية و إعادة عمليات التقسيم و ذلك بدمج تعاونيات الثورة الزراعية و تعاونيات المجاهدين ة المزارع المسيرة ذاتيا و القضاء على حجم الأراضي الواسعة بهدف سهولة السيطرة على مواردها و مختلف مدخلات الإنتاج و التحكم الجيد في عمليات الاستثمار و الاستغلال.

[1] Lazhar Baci, les réformes agraires en Algérie, CIHEAM cahiers options méditerranéennes, n36, Montpellier,1999, p 288-289.

و الملاحظ أن هذا القانون قد ركز على الوحدات الإنتاجية، و قد مر تطبيقه على مرحلتين حيث عرفت المرحلة الأولى دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بكيفية التسيير و الاستغلال ووضع قرارات تتماشى مع تحسين وضعية الوحدات الإنتاجية و مست المرحلة مستثمرات التسيير الذاتي حيث عدلت مساحتها من متوسط 1000 هكتار إلى 350 هكتار لتصبح متجانسة، و هكذا فان 1994من المزارع المسيرة ذاتيا تولد عنها 3200 من الوحدات الاشتراكية.

أما المرحلة الثانية: فقد باشرت مختلف المصالح الفلاحية بتطبيق العملية و ذلك بإلغاء تعاونيات الثورة الزراعية و تعاونيات قدماء المجاهدين و تعيين المسؤولين و تعزيز الوحدات الجديدة، التي سميت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية "DAS " بالإطارات و الفنيين و توزيع مختلف وسائل الإنتاج.

و تتلخص الأهداف فيما يلي:[1]

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة .
- استقلالية اكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية.
- ضم الأراضي الزراعية بعضها لبعض و تكوين مزارع ذات طابع اشتراكي.
- التسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالملكية و الاحتلال الغير شرعي للأراضي.
- التدرج نحو الاستقلال المالي.
- إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة.

[1] عمر صدوق ،تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر ، مرجع سابق، ص 118.

- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، و كذلك تشجيع مبادرات الفلاحين.
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع و إعادة تقويم الدخول الزراعية.
- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التأطير و الري.

الفرع الثالث: مراحل تطبيق إعادة الهيكلة:

تم تطبيقها على مرحلتين:

المرحة الاولى: تضمنت الدراسات التقنية و الاقتصادية و المالية للمزارع و التعاونيات لتحديد امكانياتها، و وع الهياكل و الكيفيات و القرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة.

المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا انتهت رسميا في النصف الثاني من 1983، اسفرت عن 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية تعمل وفق قانون التسيير الذاتي، سهلة التحكم في التسيير و توجيهها نحو الاختصاص وفق شروط موضوعية للإنتاج، و تم توزيع المزارع وفق أربعة أنماط:

1- مزارع تسود فيها زراعة الخضر بمساحة تتراوح بين 50-100 هكتار.

2- مزارع تسود فيها زراعة متعددة مع تربية المواشي بمساحة تتراوح بين 150-250 هكتار.

3- مزارع تسود فيها زراعة الأشجار المثمرة و الكروم 150-200 هكتار.

4- مزارع تسود فيها زراعة الحبوب بمساحة 800-1500 هكتار.

الفرع الرابع: نتائج عملية إعادة الهيكلة:

التطبيق الفعلي لاعادة الهيكلة مس قطاع التسيير الذاتي، و قطاع الثورة الزراعية حيث تم إحصاء 3396 مزرعة اشتراكية، يعود النصيب الأكبر فيها لقطاع التسيير الذاتي تكونت منه حوالي 3034 مزرعة اشتراكية جديدة و 364 مزرعة ضمن قطاع الثورة الزراعية.

الجدول (2-3): عدد المزارع المعنية بإعادة الهيكلة

قطاع التسيير الذاتي		الثورة الزراعية					
عدد الوحدات	المساحة بالهكتار	تعاونيات الإنتاج للثورة الزراعية		جمعية استصلاح الأراضي		غير موزعة	موزعة
		عدد الوحدات	المساحة بالهكتار	عدد الوحدات	المساحة بالهكتار	أراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية	
2099	**2308131**	**4992**	**1266544**	**139**	**8892**	**5005**	**1278452**

المصدر: علي عزوز، التنمية في الزراعة الجزائرية، جامعة باريس، 1984، ص 349.

نلاحظ من خلال الجدول ان عملية الهيكلة مست قطاعي التسيير الذاتي و الثورة الزراعية فقط، و ذلك حيب ما تطرقت اله التعليمة الرئاسية رقم 14 و المنشور الوزاري رقم 707 حيث انهما نصا على مضمون و اهداف إعادة الهيكلة التي تمس المزارع المسيرة ذاتيا، تعاونيات قدماء المجاهدين و تعاونيات الثورة الزراعية، الا انه لمى يتم إعادة هيكلة تعاونيات المجاهدين و هذا يبين التناقضات الموجودة في النصوص التي لا تطبق على الواقع بشكل تام.

إن تنفيذ عملية إعادة الهيكلة انتهت في سنة 1983 و ذلك بتكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية، بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة و مساحة إجمالية قدرها 2830518 كما وزعت أراضي التعاونيات على الفلاحين

باستغلالها بشكل فردي بحجة صغر مساحتها أي عبارة عن قطع صغيرة مبعثرة يمكن جمعها بحيث لا يمكن إنشاء جمعية تعاونية بها، الشيء الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص و الاهتمام به بدلا من الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي. ومع ذلك عجز هذا الإصلاح عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، فرغم إلغاء الديون المترتبة عن القطاع المسير ذاتيا، إلا أن ظاهرة العجز المالي بقت مستمرة بالقطاع الزراعي العام، مما أدى إلى إصدار قانون يتعلق باستصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية. [1]

المطلب الرابع: قانون الملكية و استصلاح الأراضي:[2]

تمثل قانون الملكية و استصلاح الأراضي في المرسوم رقم 83-18 الصادر في 13 أوت 1983 و قد تعرض القانون إلى إعادة النظر في تبعية ملكية العقار الفلاحي و كذا استحداث إجراءات تخص استصلاح الأراضي ليس من جانب القطاع الخاص له رغبة جدية في العمل الزراعي مقارنة بالقطاع العام، و أتت هذه الخطوة كتشجيع هذا القطاع و تراجع عن فكرة التأميم، فأصبح بإمكان الأفراد تملك الأراضي نظير استصلاحها و تحويلها إلى أراضي منتجة ، كما تقوم الدولة بالدعم الفني التقني و المالي لهذه المستثمرات الجديدة في شكل قروض استثمار، و المرافقة بالإضافة إلى وسائل الإنتاج الفلاحي و مختلف عوامل الإنتاج.

الفرع الأول: الأراضي التي استهدفها القانون:

يشمل القانون التالي الأراضي التالية:

- الأراضي العمومية في المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية.

[1] هاشمي الطيب ،التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر ، مذكرة دكتوراه ،مرجع سابق ، ص59.

[2] Lazhar Baci, les réformes agraires en Algérie, CIHEAM cahiers options méditerranéennes, n36, Montpellier,1999, p 292

- الأراضي العمومية التي لا زالت بورا بما فيها الواقعة في المناطق الوعرة.
- الأراضي السهلية.

أما الاستثناءات:

- أراضي التعاونيات و صندوق الثورة الزراعية.
- الأراضي العمومية التي تخص انجاز مشاريع استثمارية.
- أراضي المناطق العمرانية.
- أراضي القطاع الخاص.

وقد ضم القانون الأراضي الصحراوية بنسبة 76 % أما الهضاب العليا و السهوب 22% و بعض الأراضي في الشمال بنسبة 2%.

الفرع الثاني: أهداف قانون استصلاح الأراضي و الملكية:

قانون الاستصلاح رقم 83-18 يهدف إلى ما يلي:

1- توسيع و زيادة الساحة الزراعية التي عرفت تناقصا بسبب التوسع العمراني و زحف الرمال.

2- بعث التنمية الزراعية بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ، إذ أن 97.3% من الأراضي الموزعة للاستصلاح منذ الشروع في تطبيق قانون 1984 إلى غاية 1994 تقع منها 67.6% في الصحراء و 29.7% في السهوب.

3- تشجيع المواطنين على الاستصلاح و الاستغلال الأقصى للإمكانيات الزراعية خاصة بالجنوب.

الفرع الثالث: نتائج عملية الاستصلاح:

بنهاية سنة 1985 تمت عملية توزيع ما يقارب 76700 هكتار على 18600 مستفيد، 8/منها 54500 هكتار تم توزيعها على 14200 مواطن في ولايات الجنوب و في الهضاب العليا تم توزيع 20700 هكتار على 4000 مستفيد في الولايات السهبية مثل الجلفة تيارت و سعيدة، أما المناطق الشمالية فقد تم توزيع 2500 هكتار في عام 1985، و وصلت المساحة المستصلحة اثر الحصيلة التي قدمتها مصالح وزارة الفلاحة في 30 جوان 1994 إلى 75640 من مجموع الأراضي الموزعة و المقدرة بـ 360534 هكتار حيث استفاد منها 68304 مستفيد بمعنى أن نسبة انجاز الاستصلاح كانت 21% فقط (360534/ 75640=21%) و هي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأهداف التي يصبو إليها هذا القانون..

و بالرغم من التسهيلات التي أبداها القانون تعود أسباب ضعف عملية الاستصلاح إلى ما يلي :

- البيروقراطية في الكثير من الأحيان تؤدي إلى عدم توضيح طبيعة الأراضي الداخلة في تطبيق القانون مما أدى إلى مؤامرات ناتجة فعلا عن اختيار المستفيدين
- عدم وجود التجهيزات الضرورية لحفر الآبار و استخراج المياه و عدم وجود الكهرباء.
- عدم دراسة و تقييم المياه الموجودة و القريبة و التي يمكن للمستفيد أن يقوم باستغلالها.
- غياب الدعم المالي خصوصا الموجه إلى الشباب المستفيد.

و عليه من الضروري المبادرة بالإصلاح فكان قانون المستثمرات الفلاحية :

المطلب الخامس: قانون المستثمرات الفلاحية:

بهدف تنظيم النشاط الفلاحي في ظل الإصلاحات المتعاقبة و التي باءت بالفشل إضافة إلى تراكم التكاليف حسب ميزانية الدولة بسبب عجز الوحدات و التعاونيات و عدم الوفاء بالقروض المقدمة لها فتحملت الدولة على عاتقها هذه الديون في سبيل تشجيع القطاع إلا أن النتائج لم تكن مرضية، و تم الإعلان عن عهد جديد في القطاع الفلاحي هو إلغاء الاشتراكية و التوجه إلى اقتصاد السوق و كانت أول خطوة قانون المستثمرات الفلاحية.[1]

الفرع الأول: مضمون القانون:[2]

اصدر قانون المستثمرات الفلاحية رقم 87-19 المؤرخ بـ 1987/12/08 يعتبر إجراء عرفته الفلاحة الجزائرية، فمن خلاله يتم تحديد حقوق و واجبات المنتجين و تحديد كيفيات الاستغلال الزراعي بهدف تلبية الحاجات الغذائية و احتياجات الاقتصاد الوطني، فجاء هذا القانون بما يلي:

- نهاية الثورة الزراعية و حل المزارع الاشتراكية، و توزيع ممتلكاتها على العمال في شكل استفادات فردية او جماعية مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض.

[1] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر ،مرجع سابق ، ص 62

[2] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014 ص74.

- حرية إدارة استثمارات فلاحيه فردية او جماعية و اتخاذ القرارات المناسبة مع ترك الحرية الكاملة للمزرعة في ذلك.

- إلزام المستفيدين ان كانو فردا او جماعة بالمحافظة على الطابع الفلاحي للأراضي و استغلالها.

- احتفاظ الدولة بحق الإشراف و التوجيه بحيث أصبح دور الدولة يتمثل في التوجيه العام للأنشطة الزراعية و تحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية دون التدخل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كما و نوعا و في حجم العمال.

- وضع مسيري المستثمرات الفلاحية أمام مسؤولياتهم و ذلك بسبب تراكم الديون على المستثمرات الفلاحية سابقا، و الذي اعتبرت الدولة وحدها التي كانت تدفع أجور العمال و تغطي العجز الذي كانت تعاني منه نسبة كبيرة من مستثمرات القطاع العام.

- ربط الدخل بالإنتاج لأنه لوحظ أن عمال القطاع عمال القطاع الفلاحي يتقاضون أجورا دون أن ينتجوا نتاجا ماديا لقاء ذلك مع انه بإمكانهم الإنتاج.

- تجانس الوحدات الفلاحية من حيث المساحة و التخصص في الإنتاج حسب عمل كل مستثمرة و اختصاصها أو حسب العدد لذي تتشكل منه المستثمرة.

الفرع الثاني: أهداف قانون المستثمرات الفلاحية :

سطرت الأهداف كما يلي :

- تحسين الإنتاج و المردودية عن طريق تحرير المبادرة الفردية، و القضاء على البيروقراطية ي القوانين السابقة.

- تقوية القطاع بالمتخرجين من المدارس المتخصصة حيث ان اصلاح 1987 كان عدد العمال في القطاع الاشتراكي يقدر بـ 224000 عامل و 760000 عامل في القطاع الخاص ، و نسبة كبيرة من هؤلاء يفوق سنهم 40 سنة .
- منح المنتجين الفلاحين حق التمتع باستغلالات فلاحية جماعية.
- عصرنة وسائل الإنتاج بما يقدم الإطار العام للمستثمر دون تبذير أو إسراف.
- إقامة منظومة تمويلية لا مركزية تساهم في عملية التنمية الفلاحية و هذا عن طريق تسهيل عملية الحصول على القروض.
- رفع الوصاية المباشرة على الفلاح و تحضيره لأجل بذل المزيد من الجهود.
- تقليص التبعية الغذائية خاصة في الريف، و محاربة النزوح الريفي.
- وضع سياسة عقارية تسمح بتحديد سياسة توجيهية للقطاع الفلاحي يمنح حقوق التمتع بأراضي القطاع الاشتراكي لمن له الحق بإمكانية التنازل لشخص آخر في حالة وفاة.[1]

المطلب السادس: قانون 1990(القانون العقاري) :[2]

بسبب المشاكل المترتبة عن قانون 19/87 و النتيجة المحققة آنذاك، سواء بسبب الأخطاء الواردة فيه و التطبيق الخاطئ لنصوصه، أو قدرته على التحفيز أكثر على الإنتاج و الرفع من الإنتاجية، كان لابد من تصحيح الوضع و توضيح بعض المفاهيم و حل اللبس و سد الثغرات التي كانت موجودة، عن طريق إحداث قانون

[1] هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر ، ،مرجع سابق ،ص64

[2] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، مرجع سابق، ص76.

جديد في اقل من سنتين من القانون الأول سمي بقانون التوجيه العقاري قانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18.

الفرع الأول: اهداف قانون 1990:

تمثلت أهداف هذا القانون فيما يلي:

- تحديد الأراضي الفلاحية بدقة، و ذلك لوقف إشكال هدر العقار ألفلاحي الموجه للفلاحة ، حيث عرف في نص المادة 04 من القانون" الأرض الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية في مفهوم هذا القانون هي ارض تنتج بتدخل الإنسان سنويا، أو خلال عدة سنوات ،إنتاجها ما يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاكا مباشرا بعد تحويله، كما منع القانون تحويلها عن وجهتها الفلاحية إلا بقانون".
- حماية المستثمرات الفلاحية الواقعة على الأراضي الخصبة جدا أو الخصبة من الزحف العمراني، و لا يتم البناء عليها إلا بعد الحصول على رخصة تحدد شروطها حسب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير و البناء.
- ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية، و التحفيز على الاستثمار، حيث جاء في المادة: 48 من نفس القانون:" يشكل عدم استثمار الأراضي الفلاحية، فعلا تعسفيا في استعمال الحق.." أي

أن حرية الفرد في استغلال الأرض لم يعد ممكنا ، و قد حددت عقوبات لمن ثبت انه لم يستغل الأرض لسنة كاملة.

- إيجاد حلول للنزاعات المتعلقة بالعقارات الفلاحية، و خاصة تلك المتعلقة بالأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية، و التي أعيد توزيعها بموجب قانون 19/87 حيث طالب ملاكها الأصليين باسترجاعها، و اعتبر وان تنازلهم عنها كان جبرا و حان وقت استرجاعها.

الفرع الثاني: بعض المشاكل المترتبة عن قانون 1990:[1]

- عدم قبول كثير من المعوضين للتعويضات سواء كانت مادية او عقارية، بسبب اعتبار هذه التعويضات غير كافية أو غير مجدية أساسا، حيث يعوض لهم في مناطق بعيدة أو في أراضي يعتبرونها غير مساوية لأراضيهم الأصلية.

- تماطل الكثير من المستفيدين عن التنازل عن الأراضي المؤممة لملاكها الأصليين بسبب فشل عملية التعويض المادي.

- حالات عدم التوافق بين المستفيدين و الملاك الأصليين بما يتعلق بالأصول المتنازل عنها، حيث يقدر المالك قيمة الموجودات بالقيمة السوقية، أما المستفيد فيقيمها بالمجهود المبذول و المدة التي كلفته بالانجاز.

[1] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، مرجع سابق، ص77.

- نفس الآمر ينطبق على الأراضي التي وزعت بموجب قانون استصلاح الأراضي 18/83 حيث وباستثناء الأراضي غير المستصلحة، فان الانجاز الذي تم في عملية الاستصلاح كان محل صدام بين المستفيد و المالك الأصلي من جهة ، و بين الدولة و المستفيد خلال عملية تعويضه من جهة.
- شمل كذلك نزاعات أصحاب العقود الشرعية، و الذين يحملون استفادات فردية ، حيث تم تعويضهم إما بإدماجهم احد المستثمرات أو تخصيص ارض لهم و هو ما كان محل خلاف أيضا.

المبحث الثاني : تطور الإصلاحات الاقتصادية في ضل الانتقال الى اقتصاد السوق 1991-2000:

المطلب الأول: إجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق:

اتضحت بداية هذه المرحلة بالتدهور الشديد لمختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي:

- ارتفاع معدل التضخم بسبب نفقات الحكومة المتزايدة.
- العجز المتزايد في الميزانية العامة و ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا بقيمة 4.30 مليار دولار تم تغطيته أو تمويله باستهلاك احتياطات الصرف.
- ارتفاع المديونية الخارجية و لانعدام وسائل التمويل فقد لجأت الجزائر حينها إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من خلال برامج عدة ضمنت انتقالها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

و قد انقسمت هذه البرامج و الاتفاقيات إلى قسمين حسب الهيئتين التي تقوم بعملية التمويل إذ أن صندوق النقد الدولي اختص بأساسيات التثبيت و تتركز على إدارة جانب الطلب الكلي من خلال المخططات كانت السبب وراء التضخم و العجز الخارجي و تفاقم مشكلة الديون بالإضافة تدني أسعار البترول.

و تتجلى إدارة الطلب في ضغط الإنفاق الحكومي لغرض تحقيق فائض في الميزانية العامة و كانت لها عدة قنوات من خلال اتفاقيات الاستعداد الائتماني، و للمزيد من الإصلاحات و تحسين الظروف الاقتصادية وضعت الجزائر مجموعة من السياسات التنموية لمختلف القطاعات تطلبت دعما من صندوق النقد الدولي في إطار التصحيح الهيكلي الذي يدوم 3 سنوات من ماي 1995 إلى ماي 1998 و تمحورت أهداف هذا الاتفاق إلى ضرورة زيادة النمو و الاستقرار المالي، دعم التشغيل ، و توازن ميزان المدفوعات...[1]

المطلب الثاني: أشكال دعم القطاع الزراعي خلال 1991–2000:

تميزت هذه المرحلة باتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية و ارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى 80% من الموارد المتأتية من الصادرات، و وصول نسبة العجز في الميزانية إلى ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال 92–93، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى:

[1] مسعود درواسي السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر1990-2004- أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 373.

- تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية و مستلزمات الإنتاج الزراعي و إلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج عام 1991، و ربط دخول المنتجين بالإنتاج، و الاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى الزيادة في المرونة في عرض الإنتاج في الفترة الطويلة، و بالتالي تصحيح تشوهات السياسات السعرية المقننة للمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج و التوزيع.

- تحرير اغلب الأسعار المحلية و رفع معظم ضوابط الأسعار، و إلغاء معظم بنود الدعم و الضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد أساسية الدقيق الحليب و منتجات الطاقة.

إن تطبيق هذه السياسة السعرية جعل أسعار المنتجات الزراعية مرتفعة لكنها لم تعوض تكاليف الإنتاج التي هي الأخرى، ارتفعت بسرعة اكبر من أسعار المنتجات النهائية الزراعية، مما اثر سلبا على الإنتاج الزراعي و الحيواني، و هو ما يعني إن آلية السوق التي اتبعتها الدولة لم تتبعها تغيير في المحيط لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما سبب في نقص شراء وسائل الإنتاج، و كذا نقص أو عدم استخدام الأسمدة الكيميائية و المبيدات الحشرية و غيرها من المواد من قبل المنتجين، مما أدى بالدولة إلى القيام بتغيير الهياكل الأساسية لدعم و تمويل القطاع الزراعي بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية و التي تعمل على ترقية و نمو القطاع الزراعي.[1]

تتمثل هذه الصناديق فيما يلي:

[1] غردي محمد،القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ،ص128.

الفرع الأول : الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:[1]

تم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 198 من قانون المالية لسنة 1988، و عمليا سنة 1990 بمرسوم 90-208 المؤرخ ب 1990/07/14 يعدل و يتمم المرسوم رقم 89-194 الموافق ل 1989/10/17 و بدا أعماله و مهامه فعليا ابتداء من 1991، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-052 الدي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية من خلال هذا الصندوق وفقا لنفقاته المحددة.

نفقات الصندوق:

- اعانة و دعم الاستثمارات المنتجة التي ينوي الفلاحون و التعاونيات القيام بها في اطار برنامج استصلاح الأراضي و توسيع المساحات المسقية و تطوير المنتوجات الفلاحية الاستراتيجية و رفعها.
- نفقات تنفيذ المشاريع: كتنفيذ نفقات الدراسة ، التكوين و التعميم، نفقات متابعة المشاريع.

مجالات الدعم:

ان تسجيل العمليات و النفقات التي يقوم بها الصندوق تعتبر من مهام الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي، و تتمثل مجالات الدعم التي يقدمها كالآتي:[2]

[1] عامر منصور احمد، سياسة الإصلاحات الزراعية و تطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الأساسية خلال 1990-2012، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، 2016/2015، ص81.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 29 المؤرخة في 1990/07/18.

ا- **تحمل أعباء الفوائد على القروض الفلاحية: اذ** يتحمل الصندوق نسبة 13.5% من اصل 21% اما بالنسبة للقروض المتوسطة فيدفع الفلاح 6% و الفارق يتحمله الصندوق، كذلك بالنسبة للقروض الطويلة اذ يدفع الفلاح 5% من الفوائد.

ب- **دعم أسعار مدخلات الإنتاج ذو الأهمية الغذائية** : كالحبوب، العلف، البطاطا، النخيل و هذا عن طريق دعم الأسمدة و مواد الصحة النباتية و يهدف الدعم أساسا الى تشجيع الإنتاج في المناطق التي تعرف بمردوديتها العالية و كذلك برامج التكثيف لهذا النوع من الزراعات، و قدر مبلغ هذا الدعم بالنسبة للأسمدة الآزوتية 400دج/هـ في المناطق الشمالية و 1200دج/هـ في المناطق الجنوبية، اما دعم أسعار المبيدات و الصحة النباتية يقدر بـ 20% و كحد اقصى 1400دج/هـ بالنسبة لمناطق التكثيف.

المواد الطاقوية المستعملة في الزراعة كذلك كان لها حصة من الدعم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-492 المؤرخ في 15-12-1997 المتعلق بدعم أسعار المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة على مايلي:

- الطاقة الكهربائية: 170دج في مناطق الساحل و شبه الساحل و 320دج لمناطق الهضاب العليا، و 1600دج لمناطق الجنوب.
- المازوت: يقدر الدعم في المناطق الساحلية و شبه الساحلية بـ 140دج و 200دج لمناطق الهضاب العليا و 260دج لمناطق الجنوب.

ج- **دعم أسعار الحبوب:** تدعم أسعار الحبوب عن طريق احتساب الفرق بين السعر الأدنى المضمون من طرف الدولة و الأسعار المرجعية عند الاستيراد لهذه المادة أي الدعم المقدم للأسعار = السعر الأدنى المضمون- السعر عند الاستيراد.

و قد قدر دعم القمح الصلب بـ 680دج/هـ و القمح اللين بـ 780دج/هـ في حين قدرت علاوة المردودية بـ 250دج/هـ تشجيعا لمضاعفة الإنتاج و التكثيف.

د– زراعة و صناعة الزيتون:[1]

تحتل زراعة الزيتون في الجزائر أهمية بالغة و كبيرة في بلادنا، حيث يمثل بستان الزيتون مساحة تقدر بـ 165000 هكتار، أي ما يعادل 2.2% من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة و اكثر من 37% من مساحة الأشجار المثمرة. و يمثل مصدر دخل معتبر بالنسبة لسكان الأرياف و التي تتمركز أساسا في المناطق الفقيرة .

يمثل الاستهلاك الوطني من الزيوت الدهنية النباتية حوالي 400000 طن في السنة 95% تغطى بالاستيراد و هو ما يمثل مبلغ متوسط سنوي يقارب 300 مليون دولار.

ان الإنتاج الوطني المكون من زيت الزيتون، يقدم في المتوسط 20000 طن في السنة، و بقيمة متوسطة تعادل 20 مليون دولار امريكي أي حوالي 5% من احتياجات الاستهلاك.

ان هذا الدعم يهدف بالخصوص الى:

- تحسين الإنتاج و الإنتاجية بإعادة الاعتبار للبساتين الموجودة و تدعيم صناعة الزيتون.
- توسيع المساحات الذي يشجعه مطاوعة أشجار الزيتون و سهولة تكييفها مع مختلف الشروط الفلاحية و البيئية للوطن.
- تحدد هذه التعليمة مختلف عمليات الدعم و طرق وضعها حيز التنفيذ.

[1] التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة و صناعة الزيتون، 1998، ص 01.

و تمثلت اشكال الدعم لزراعة الزيتون فيما يلي:

1- فيما يتعلق لبساتين الزيتون:

تتمثل هذه العملية التي تهدف الى المحافظة على البساتين المجودة و تحسين القديمة في:

- إعادة احياء المغارس و البساتين القديمة
- تكثيف البساتين في الهكتار الواحد.
- صنع احواض على مستوى مناطق زراعة الزيتون الموجودة و هذا للاستعمال الفعال لمياه السيلان.
- تقديم الدعم لتجديد المغارس و البساتين القديمة عن طريق عمليات الكسح (قطع فروع الأشجار لتجديد شبابها).
- الاشراف على عمليات أخرى مرتبطة بعمليات التجديد هذه كقلع الأشجار اليابسة، نقل الحطب ، التقليم السنوي، العناية بالبساتين، التي يقوم بها المزارع المستفيد.
- يضمن كذلك الصندوق توفير الشجيرات لدعم تكييف البساتين القليلة الأشجار، بينما عمليات الحفر و الغرس و العناية من مسؤوليات المزارع المستفيد.
- يتكفل الصندوق بتوفير الدعم المتعلق بصنع 50 حوضا في الهكتار، اما زارع الزيتون فيتكفل بالعناية بها و انجاز الاحواض الإضافية اذا استدعى الامر.

2- توسيع المساحات:[1]

[1] التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة و صناعة الزيتون، مرجع يبق ذكره، ص04.

عملية توسيع المساحات تهدف الى رفع قدرات الإنتاج عن طريق مضاعفة البساتين و انجاز مغارس جديدة.

فالدعم الذي يقدمه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية لهذه العملية يتعلق بالتكفل و التحضير الجيد للتربة و توفير الشجيرات، و يضمن الفلاح المستفيد بالغرس و العناية.

3- تدعيم صناعة الزيتون:

لن هذه العملية تتعلق بتحديث وحدات جديدة، تهدف الى رفع قدرات الهرس ، و نسب استخلاص الزيت و تحسين نوعية المنتوجات الجاهزة، حيث ان هذه الأخيرة بقيت الى يومنا هذا اقل من المقاييس المقبولة.

ان الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية سوف يقدم دعم جزئي لاستعماله في الحصول على التجهيزات.

الجدول (2-4) : مستويات الدعم لشعبة الزيتون.

النوعية	الدعم

إعادة الاعتبار 1- **التجديد** • **التقطيع** • **تفصيل الخشب** 2- **حفر الاحواض** 3- **التكثيف** • **تسليم الشتلات**	اقصى دعم 75000دج/للهكتار كحد اقصى 50 شجرة/هـ منها: 50000دج/هـ (1000دج/الشجرة) 25000دج /هـ (500دج/الشجرة) اقصى دعم 25000دج/هـ كحد ادنى (500دج/للحوض) اقصى دعم 7500دج/هـ 150دج/ الشتلة كحد ادنى 50 شتلة في الهكتار
الغراسات الجديدة **زراعة توسعية(100ش/هـ):** • **التحضير العميق للتربة.** • **اكتساب الشتلات** **زراعة تكثيفية (200ش/هـ)** • **التحضير العميق للتربة** • **اكتساب الشتلات** **صناعة الزيوت:** **المعاصر:** • **ناقلات الرافعات.** • **الة الغسيل و قالعة الأوراق** • **الطحن** • **المخلط** • **وحيد المضخة** • **مصفاة** • **مدفئة بقوة 60000 حريرة** • **أجهزة أخرى** **المرطبات:** • **الة التصنيف** • **المخمر** • **الضاغط**	اقصى دعم 30000دج/هـ منها: • 15000دج/هـ • 15000دج/هـ اقصى دعم 45000دج/هـ منها: • 15000دج/هـ • 30000دج/هـ 30% اقصى دعم 3000000دج لكل وحدة 30% اقصى دعم 3000000دج لكل وحدة

• مضخة الدفع • قالعة النواة • سلسلة الحفظ • أجهزة اخرى	

المصدر: التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة و صناعة الزيتون، مرجع يبق ذكره ص6-7.

هـ– دعم شعبة البطاطا:[1]

تحتل البطاطا أهمية استراتيجية من بين مجموعة الخضر التي تزرع بالجزائر، سواءا من حيث التغذية او من حيث المساحة المخصصة لزراعتها، و التي تمثل حوالي 30% من المساحة المزروعة بالخضراوات .

فقد حضيت بالعديد من الإجراءات و أشكال التشجيع بهدف رفع الإنتاج من اجل تغطية الحاجات المحلية و محاولة التصدير الى الخارج.

تهدف هذه الإجراءات الى ضمان الدعم و التكفل بالعناصر الرامية لتطوير اهداف البرنامج الثلاثي 2000/1998 و خصوصا توسيع المساحات المسقية و رفع معدل المردودية من 15طن/هـ الى 18طن/هـ.

كما يهدف هذا البرنامج أساسا الى:

[1] التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة البطاطس، 1998، ص02.

1- توسيع طريقة السقي بالرش الذي يسمح بالاستعمال العقلاني للمياه. و مساهمة الصندوق تضمن دعم جزئي 50% لاقتناء تجهيزات لسقي الأراضي المزروعة (تجهيزات الرش و القنوات).

2- اكتساب تجهيزات مختصة مثل(Fraise butteuse, Fraise rotative) من اجل تكثيف زراعة البطاطا، و بما ان الامر يتعلق بتجهيزات ثقيلة و بتكاليف عالية، من الاحسن تشجيع الامتلاك و الاستعمال الجماعي لهذا النوع من التجهيزات(مجموعات و تعاونيات)

يمثل الدعم الجزئي لاقتناء هذه الأجهزة :

- 50% للاستعمال الجماعي.
- 20% للاستعمال الفردي.

3- الحث على تخزين بذور البطاطا بالمبردات المنتجة حسب الضوابط التقنية القويمة، و التي تخضع لمقاربة رسمية.

و يساهم الصندوق في هذا الاجراء بالتدعيم الجزئي لنفقات التخزين و بتخصيص منحة تقدر بـ 0.45دج/كغ/ شهر خلال مدة أقصاها ستة اشهر.

الجدول (2–5) : مستويات الدعم لشعبة البطاطا

النوعية	الدعم
عتاد السقي بالرش على القطعة المزروعة 01 تجهيز يتكون من 24 مرش التجهيز يحتوي على قنوات T ، سدادات، أواخر الخط، و الرشاشات.	50% اعلى قيمة للتدعيم 150000 دج/للتجهيز
المعدات الفلاحية: الزوج الواحد يحتوي على: Fraise rotative Fraise butteuse	بصفة فردية: 20% اقصى دعم 480000دج/ زوج من الالات. بصفة تعاونية: 50% اقصى دعم 1200000دج/ زوج من الالات.
منحة تخزين بمبرد لمدة طويلة لبذور البطاطا	0.75دج/كغ/الشهر اعلى قيمة 4.50دج/كغ/لمدة أقصاها 6 اشهر

المصدر: التعليمة الوزارية المتضمنة تقديم الدعم لتطوير زراعة البطاطس، مرجع سابق، ص03

الفرع الثاني: صندوق الضمان من الكوارث الفلاحية FGCA:[1]

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988، و تسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90-158 المؤرخ بـ 1990/05/26، المتضمن تحديده و تنظيمه و عمله،و الهدف من إنشاءه تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الزراعية الغير مؤمنة، فشرع في العمل بداية من 1990، إلا أن ضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفه من طرف ميزانية الدولة، جعلته لا يعوض مجمل خسائر المتضررين المنخرطين، حيث سدد الصندوق مبالغ بقيمة 900 مليون دج سنة 1990للمستثمرات الفلاحية نتيجة خسائر الجفاف كما سدد 600 مليون دج من اصل 860 مليون دج المقرر تعويضها في 1991، كما عرف هذا الصندوق مرحلتين:

[1] رجراج محمد، المؤتمر الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2003 ص 220

المرحلة 1: من 90-93 تميزت باستفادة كل الفلاحين من التعويض عن الكوارث غير المؤمنة: الجفاف- الجليد – التجمد – الفيضانات و هذا إلى حد 30% 40% من المنتوج المتضرر.

المرحلة 2: بعد 1993 و يشترط من الفلاح تامين نفسه لدى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA، و ذلك لمخاطر الحريق- البرد- موت الحيوانات من اجل الاستفادة من تعويضات الصندوق.

الفرع الثالث : صندوق الضمان الفلاحي FGA:

تم تأسيسه بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 87-82 المؤرخ بـ 1987/04/14 بهدف ضمان و كفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين فيه (قروض الاستغلال و قروض الاستثمار التي يمنحها البنك) يمثل الصندوق امتياز للفلاحة كي تحضي باستمرارية منح القروض، في حالة عجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيدت جدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق ، و الامتياز الثاني يتمثل في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك (تأمينات حقيقية أو شخصية) فالصندوق يتكفل بذلك، و موارده تتكون من حقوق الانخراط 200دج و مساهمات الأعضاء من 0.25% إلى 0.75% على استحقاق القرض، و من مساهمات بنك الفلاحة بـ 10% من الإرباح الناتجة عن القروض الممنوحة للقطاع، و صندوق التعاون الفلاحي بـ20% من أقساط التأسيس المكتتبة من طرف الفلاحين.

الفرع الرابع : صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA:

انشأ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-66 المؤرخ بـ 1990/03/01 بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية، و يمول من طرف ميزانية الدولة، و يسير من طرف وزارة الفلاحة الموجه دعمه للمتعاملين العموميين (ديوان الحبوب و ديوان الحليب،..الخ) إلا انه منذ 1995 لم يبقى يستفيد من هذا الدعم إلا القمح

الصلب و اللين،حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية و السعر المرجعي (سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر بـ 15دج للقنطار يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب.

الفرع الخامس : صندوق حماية الصحة الحيوانية FPZS:

تأسس هذا الصندوق في سنة 1995 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-174 المؤرخ في 1995/06/24، يهدف إلى تدعيم كل نشاطات حماية صحة الحيوانات، و حصر تمويله من ميزانية الدولة و رسوم الذبح، و يتم تسييره من طرف الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.[1]

الفرع السادس : صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

انشأ هذا الصندوق في 1998وفقا لبرامج الحكومة المؤرخ بـ 1998/01/23 المتعلق باستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز حيث تتكفل الدولة بمبالغ عمليات الأشغال الكبرى كجلب المياه و توفير الطاقة الكهربائية و شق الطرقات و تسهيل مختلف السبل للولوج إلى العقار الفلاحي و استصلاحه.[2]

المطلب الثالث: تطور مخصصات الدعم و أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 1990-2000

الفرع الأول: مخصصات الدعم خلال الفترة:

الجدول الموالي يوضح مخصصات هذه الصناديق من 1990-2000:

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام في منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 132.

[2] رجراج محمد، المؤتمر الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، مرجع سابق، ص 220.

الجدول (2-6): تطور المخصصات المالية من ميزانية الدولة الموجهة لكل صندوق خلال الفترة 1990-1999.

الوحدة مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصندوق الوطني لضمان أسعار الإنتاج الفلاحي	0	3565	9500	11600	12000	9000	7300	0	7000	7000
مج مبالغ دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	1420	1072	850	1640	2250	1700	2900	1600	4700	1800
دعم مراجعة الاسعار من مخصصات FNDA	1000	500	500	1240	1850	1300	1900	1200	1700	1200
صندوق ضمان الكوارث الفلاحية	900	600	0	600	0	2900	700	700	700	700
صندوق حماية الصحة الحيوانية						70	70	70	70	70
صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز									8000	8000
مجموع الدعم المخصص للقطاع	2320	5237	10350	14840	14250	13670	10570	2370	20470	17570

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، تصميم و تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المحلية، دليل الإجراءات لسنة 2003 ، ص11.

نلاحظ من الجدول التطور المستمر في المخصصات المالية لدعم القطاع الزراعي على طول الفترة المدروسة، و قد حضي طل من الصندوق الوطني لضمان الإنتاج الفلاحي و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بالحصة الأكبر من المخصصات المالية على امتداد الفترة على التوالي بـ 60% و 18% مما يدل على قلة الاهتمام بالاستثمار الفلاحي مقارنة بدعم الأسعار الفلاحية .اما بالنسبة لصندوق حماية الصحة الحيوانية و الذي بدا عمله في 1995 و قد ضلت مخصصاته ثابتة بـ 70 مليون دج و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز هو الاخر رصد له مبلغ 8000 مليون دج من 1998و 1999.

الفرع الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال 1990-2000:

حدثت عدة اختلالات على المستوى الخارجي و الداخلي، فعلى المستوى الخارجي، فقد شهد العالم في تلك الفترة عدة تحولات و تطورات على الساحة الدولية كانهيار المعسكر الشرقي و النظام الاشتراكي ، الذي دفع الجزائر كغيرها من الدول الى التحول للنظام الراسمالي الليبرالي، إضافة الى انهيار أسعار المحروقات، اما على المستوى الداخلي فتفاقمت ازمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في موقف محرج و مشكلات حادة نظرا لانخفاض الاحتياطات من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطي اكثر من شهرين من الاحتياجات الاستيرادية، و اختل التوازن بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع و المنتجات الزراعية، و ذلك لما أصاب القواعد المواردية الزراعية من التدهور الكمي و النوعي، كما ان الوضع السياسي في الجزائر لم يكن مستقرا ، و تمثل ذلك في استقالة الرئيس الشاذلي بن جديدو انشاء المجلس الأعلى للدولة، إضافة الى الوضع الأمني الغير مستتب، ومن اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي سجلت في هذه الفترة:[1]

[1]غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام في منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 171.

- انخفاض عجز الميزانية، حيث انخفض من 8.7% سنة 1993 الى 0.5% سنة 1999، كما تم إيقاف التراجع في معدل النمو الاقتصادي، فقد بلغ نسبة 2.4% سنة 1997 بعدما كان بمعدلات سالبة خلال السنوات الماضية.

- الارتفاع المستمر في حجم المديونية بقوة جراء ازمة 1986، حيث انها ارتفعت من 15330 مليون دولار 1979 الى 27000 مليون في 1992 ثم الى 32610 مليون دولار سنة 1995، أي ارتفع الى الضعف هذا ما جعلها تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون الخارجية.

- انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث انخفض من قيمة 4 دنانير للدولار الواحد سنة 1974 الى 61 دينار للدولار الواحد سنة 1998.

- بلغت معدلات البطالة في هذه الفترة مستويات قياسية، حيث ارتفعت من 19.7% سنة 1990 الى 29% في 1999، أي 2.1 مليون بطال و 75% منهم لم يعملو ابدا، مع ان الفئة العمرية للسن ما بين 16-19 تمثل 64%.

- انخفاض معدل التضخم الى 16.5% بعد ما كان يبلغ 29% سنة 1995، و لكن كان بعيدا عن المعدل المسطر في البرنامج و هو 10.5%، و هذا نتيجة ارتفاع الأسعار من خلال تطبيق سياسة الغاء دعم الأسعار التي جاء بها البرنامج، و بالتالي وقعت الحكومة في تناقض في سياستها المطبقة، اذ تحقق توازن نوعا ما في مؤشرات الاقتصادية الكلية، و لكن على حساب تدني الأوضاع الاجتماعية، و خاصة انخفاض في القدرة الشرائية للموظفين بشتى الطبقات، اذ تم تثبيت الأجور لمدة خمس سنوات، و انخفضت القدرة الشرائية في الفترة 89-95 بنسبة 20%.

خاتمة الفصل:

من خلال العرض الموجز الذي قدمناه نستنتج ان القطاع الزراعي قد مر بعدة تحولات و تطورات اقرتها السياسات الزراعية المتعاقبة منذ الاستقلال تأثرا بالظروف الاقتصادية الداخلية و الخارجية، و قد كان الهدف من خلال جل هذه السياسات هو تحقيق استقلالية غذائية و دفع عجلة الإنتاج الفلاحي في ضل المقومات التي يتمتع بها القطاع الزراعي الجزائري.

لكن بالنظر الى النتائج المحصل عليها يمكن القول ان القطاع لم يكن بمستوى التطلعات و المبالغ المنفقة، و لم يتحقق الطموح الناشئ من ضرورة الانتقال الى اقتصاد بديل عن اقتصاد المحروقات بالولوج الى الأسواق العالمية و العربية.

كما ان هذه الفترة عانت العديد من المعوقات: مثل تسديد الديون، التدخلات السياسية و مشاكل تتعلق بالضمانات، و من اهم أسباب الفشل في أي سياسة طبقت هو اتساع الهوة بين السياسات على المستوى النظري و واقعها التطبيقي و التنفيذي.

ومن خلال واقع القطاع في هذا الفصل نلاحظ عدم وجود سياسة ثابتة و موحدة و قناعة كاملة، فكل فترة كان لها مراسيمها و قوانينها المنظمة دون متابعة جدية ان تحري عن النواقص و وضع الحلول لكل مشكلة او نقص يطرا عليها، فالمؤشرات الاقتصادية رغم تغير السياسات الا انها في تدهور مستمر، هذا ما أدي الى خلق إصلاحات جديدة في اطار التنمية و الإنعاش الاقتصادي محاولة منها لسد الثغرات السابقة و تطوير القطاع.

الفصل الثالث

الإصلاحات الاقتصادية الراهنة و أثرها على

القطاع الزراعي

(2000-2019)

مقدمة الفصل

لقد شهد القطاع الزراعي عدة تحولات و إصلاحات منذ الاستقلال، و قد كان الهدف منها هو إيجاد اطار تنظيمي امثل للحصول على نتائج جيدة و ذلك بمحاولة استغلال كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري.

و بعد التجارب السابقة في ميدان الإصلاحات المتعلقة بالقطاع الزراعي و ما أسفرت عنه من نتائج و نقائص، جددت الدولة جهودها مع بداية القرن الواحد و العشرون بسياسات و برامج جديدة قصد النهوض بالقطاع الفلاحي و مواجهة التحديات العالمية بزيادة الإنتاج قصد تحقيق اكتفاء ذاتي و تسجيل بصمة في التجارة الخارجية.

و قد ظهر اهتمام الحكومة في الخطط التنموية المرسومة التي تهدف الى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير الظروف المناسبة و التسهيلات اللازمة للفلاحين من اجل تطوير مهاراتهم و تحقيق أهدافهم.

و في هذا الفصل سنتطرق الى الالمام بهذه الخطط حيث قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث تمثلت في ما يلي :

المبحث الأول متعلق بعرض المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009)

المبحث الثاني متعلق بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية المتمثل في برنامجي التجديد الفلاحي و التجديد الريفي (2010-2019).

المبحث الثالث متعلق بأثر المخططين على أداء القطاع الزراعي الجزائري.

المبحث الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2009):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني و المالي و النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة و الحماية و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي و الاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة. و حسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية التي تبين فيها برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و خطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم التوجهات لهذه السياسة الجديدة ، و قد تم وضع أهداف لهذا المخطط.

المطلب الأول: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، محاوره، و معايير تنفيذه:[1]

الفرع الأول : اهداف المخطط الوطني للتنمية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الى تحسين مستوى الامن الغذائي الذي يهدف الى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، و تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل و كذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

الفرع الثاني : محاور المخطط الوطني للتنمية:

يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفير و تدعيم المستثمرين الفلاحيين من اجل:

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سنة 2000، ص72.

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و ادماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء و البيضاء).

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و الشبه جافة و تلك المهددة بالجفاف (المخصصة للحبوب، او المتروكة بورا و هي المهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع تركيز انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

بالإضافة الى الى الأنشطة المشار اليها أعلاه، فان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة (8 مليون هكتار) يهدف الى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها و تطوير الاستثمار و التشغيل لصالح القطاع الفلاحي و توسيع الواحات بالحبوب، تقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600000 هكتار.

الفرع الثالث : معايير تنفيذ المخطط:

معايير تنفيذ هذه الأنشطة محددة في ثلاثة مستويات: جدوى اقتصادية، استدامة ايكولوجية و قبول اجتماعي.

بالإضافة الى هذا هناك البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف الى رفع نسبة التشجير من 11 الى 14 بالمئة في شمال البلاد.

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة الى الإدارة الفلاحية و المعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة و التعاضديات الفلاحية و كذلك عن طريق نظام تتعاوني متجدد.

ان تنفيذ المشاريع (تكثيف، تحويل الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) يتم بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز)

و من جهة أخرى:

- ان عملية المحافظة على الأراضي التابعة لاملاك الدولة الخاصة، سوف يتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع، مع العلم ان هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي 2000 الذي يتماشى و هدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.
- ان وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج المتطابقة لمبادئ العقلنة و النجاعة، حيث ان الأسعار و التبادلات للسلع و المدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق.
- و في هذا النظام المؤسساتي ، فان المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنيةن الشركاء الاجتماعيين و الغرف الفلاحية) تبقى الشريك المفضل للدولة في اعداد و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الثاني: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:[1]

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في اطار مهمتها لمتمثلة في الضبط (الاستصلاح في شمال و جنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج و الاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة) تهدف

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مرجع سابق، ص74.

أساس إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه و الأراضي) التي من شانها تشجيع التنمية المستدامة.

هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة و المناخ، لان معظم المناطق الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف و تربتها مهددة بالانجراف و التدهور بسبب تقنيات و أنظمة الإنتاج غير الملائمة.

كما أن التوجيهات الواردة في برنامج الحكومة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و التقنية.

بالنظر الى البعد الدولي فان المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا و توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة و المنتجات الفلاحية و تهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية و صناعية-غذائية.

المطلب الثالث: مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية:[1]

يذكر هذا المنشور بالخطوط العريضة للمناهج المقترحة و تدابير تنفيذ المخطط، و يشكل كذلك بمعية نصوص أخرى (مراسيم، مقررات، قرارات، تعليمات) المسيرة للصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNDRA) و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير و حماية الصحة الحيوانية و النباتية و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير، الاطار التنظيمي الذي يرجع اليه مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية.

و لبلوغ الأهداف المحددة، فان وزارة الفلاحة تعمل على تطوير و تنشيط البرامج عبر ما يلي:

[1] جلال الملاح، تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للطباعة و النشر، السعودية 1991، ص12.

1- **دعم ترقية الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف الفروع:**

و في اطار تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات ...)و المحافظة على الموارد الوراثية، كما انها ستصبح وحدات للتجارب و نشر التقنيات.

يعمل الدعم الفلاحي على تطوير و ترقية الإنتاج الوطني و الإنتاجية عن طريق تقديم قروض و تجهيزات فلاحية للفلاحين وذلك من اجل تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني، و هذا يتم بإنشاء مزارع نموذجية لتوفير البذور و المشاتل و استخدام هذه المزارع كحقل للتجارب و إخضاعها للتقنية العلمية.

كما تولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن ان تكون محل تصدير، و لهذا فان التغييرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNDRA)، يهدف الى تبسيط الإجراءات و إضفاء اكثر شفافية و مرونة و سرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في اطار المخططات التوجيهية للولايات و حسب المناطق المتجانسة من جهة و الى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى

2- **تكييف أنظمة الإنتاج:**

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص و ملائم و كذا على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين.

و من ميزات نظام الدعم هذا انه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتامين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية او على المدى المتوسط من اجل تغطية الخسائر الناجمة الضرفية و المتتالية

لانجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) كما يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع التي تهدف للمنتج نفسه.

3- استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز:

كان برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز الفلاحي يهدف إلى استصلاح الأراضي خاصة ذات الطابع الرعوي و المناطق الصحراوية، و هي مخصصة لغرس النخيل .كما تجدر الإشارة إلى أن المستفيدين هم العاطلين عن العمل و خريجي الجامعات.

4- البرنامج الوطني للتشجير:

بالإضافة الى تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد و المحافظة على الاحواض المنحدرة للسدود، فان أهداف البرنامج إعطاء الأولوية للتشجير الاقتصادي و المفيد و ذلك عن طريق غرس الأشجار المثمرة مثل الزيتون و التين و تكثيف الغابات من اجل حماية متجانسة على للتربة، و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية.

5- استصلاح الأراضي بالجنوب:

تم إعادة توجيه هذا البرنامج و ذلك من حيث: الأهداف، الشروط، طرق التنفيذ. و منه فان استصلاح الأراضي حول الواحات تم في إطار الامتيازات الفلاحية. من الشروط الواجب توفرها للاستفادة من الدعم:

- توفر منبع مائي

– الملكية الخاصة للأراضي.

– غرس 50 نخلة على الأقل.

– عدم وجود ديون مع البنوك الفلاحية.

بالنسبة للاستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية والتي تتطلب وسائل مادية و تقنيات كبرى فتخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية و الأجنبية.

المطلب الرابع: جهاز الدعم و التأطير لتنفيذ البرامج:[1]

إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية (الفروع، تكثيف الحبوب، إعادة تحويل أنظمة الإنتاج، برامج التشجير و استصلاح الأراضي) يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية و التقنية المعدلة للبعض و محفزة للبعض الآخر حتى تصبح متلائمة و متطلبات انجاز الأهداف المحددة.

الفرع الأول : الآلية المالية:

فهي متعددة و متكاملة من اجل ضمان تمويل ملائم للبرامج . و سيتكفل بها ابتداءا من هذا الموسم الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي و صناديقه الجهوية، ليصبح الشباك الوحيد للفلاحين و تسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقرض و التأمينات الفلاحية.

ضرورة إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي و الاستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، و لكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين و المتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

[1] المنشور رقم 332 المؤرخ ب18 جويلية 2000 ،وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سنة 2000،ص78-82.

تقوم آلية التمويل أساسا على:

الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA: الذي انشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و هو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: هذا الصندوق انشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة بتسمية العامة للامتيازات الفلاحية.

القرض الفلاحي و التأمينات الاقتصادية: القرض الفلاحي ، الذي كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار، سينطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001/2000.

و لهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي مدعو للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاث: هيئة الاقتراض و التامين الاقتصادي، و محاسب للصناديق العمومية.

الفرع الثاني: التأطير التقني:

بالإضافة إلى تدابير التأطير المالي، سيتم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال و متلائم و طبيعة الأنشطة التقنية المحددة و خصوصية كل برنامج فرعي.

تهدف هذه الطريقة إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، و على المؤطرين الإداريين و التقنيين و المهنيين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية و مسيريها.

و يتضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة التكوين و الإرشاد و الإعلام و الاتصال.

الفرع الثالث: مجال التكوين:

من اجل دعم تدعيم برنامج تطوير الفروع و برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية، سيتم تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة أو لوزارة التكوين المهني.

و لهذا الغرض يجب على مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات اتخاذ التدابير اللازمة من اجل:

- إشراك إطاراتهم في أنشطة التكوين المبرمجة.
- التأكد من مشاركة الفلاحين في الدورات التدريبية المنظمة لصالحهم و ذلك بالتشاور مع المنظمات المهنية المحلية.

في مجال الارشاد و الدعم التقني المقرب، سيتم تنفيذ برامج الإرشاد المقرب و الدعم التقني للفلاحين بإشراك المعاهد التقنية المتخصصة و الإدارة الفلاحية المحلية و الغرف الفلاحية وفق رزنامة تحدد من طرف مديري الغرف الفلاحية وفق رزنامة تحدد من طرف مديري المصالح الفلاحية و محافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية.

الفرع الرابع: الإعلام و الاتصال:

سيقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلانية عبر مختلف وسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية، يجب على مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات المشاركة بصفة نشيطة في هذه الحملات بالتعامل مع مجمل الفاعلين المعنيين لمختلف البرامج...

المطلب الخامس: التنسيق، المتابعة و مراقبة البرامج:

من اجل السير الحسن للبرامج بذل مجهود للتنسيق ما بين كل المعاهد المعنية في اعداد و تنفيذ المشاريع (المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، الجماعات المحلية، المؤسسات و المنظمات المهنية). و من اجل تظافر

جهود تنسيق و التعاون المطلوبة الجيد لجهود التعاون المحقق، يجب على علاقات الشراكة التي انتم مدعوون على ترقيتها في تنفيذ المشاريع ان تقوم على قواعد واضحة و شفافة.

أولا يجب اشراك المهنة الفلاحية و الهيئات التمثيلية (الغرف الفلاحية) و منظماتها المهنية و النقابية على جميع مستويات لبرمجة المشاريع في اطار تنشيط و بعث ديناميكية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية يجب كذلك التنظيم بالتنسيق مع المنظمات المهنية و النقابات الفلاحية عمل تحسسي مكثف للفلاحين حول الأنشطة ذات الأولوية.

كما يجب الإسراع في عملية تسليم البطاقات المهنية للفلاحين تحت اشراف و مسؤولية الغرف الفلاحية للولايات.

ان تحديد مناطق التدخل و المستفيدين من البرامج و الأنشطة التقنية و دفاتر الشروط تبقى مشروطة باليات التشاور ما بين الهياكل الإدارية و المؤهلة و الجماعات المحلية و المعاهد التقنية و الغرف الفلاحية و ما بين المهن و المؤسسات العمومية و الخاصة المعنية بالأنشطة المحددة و هذا على كل مستويات البرمجة.

ان مشاريع التنمية المختارة محليا ستكون لها أنظمة خاصة بالمتابعة و التقييم و المراقبة من طرف المصالح اللامركزية حيث يكون مديري المصالح الفلاحية، و محافظي الغابات دورا أساسيا في ذلك.

كما ان هذه المشاريع ستكون محل تقييم دائم لمدى التقدم في الإنجاز المادي و المالي (استهلاك الموارد الماليةو القروض الممنوحة) و الاقتصادي (مستوى التشغيل و الاستثمار المنجز و القيمة المضافة الناجمة عن ذلك)، ان الاختلالات قد تنجم وعدم بلوغ الأهداف حسب التوقعات المسطرة، ستكون محل دراسة خاصة تتبع بالضرورة باقتراحات تقويمية و توصيات من اجل إعادة تسوية البرامج.

تبقى الإدارة المركزية على استعداد لتقديم كل الدعم و المساعدة و كذا التوضيحات و الشروحات التكميلية الضرورية لانجاز مختلف المخطط كونه المكونة للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

ان تقييم اثر المشاريع المنفذة ستتم وفق مؤشرات النجاعة المرتبطة أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية و التشغيل و زيادة و ديمومة الإنتاج و نمو الاستثمارات الفلاحية و المداخيل.

ان عملية مراقبة تنفيذ الالتزامات التعاقدية للمستفيدين و استعمال المساعدات الممنوحة من الموارد العمومية طبقا للإجراءات المحددة، يجب ان تشكل انشغالا دائما.

يشارك في عملية المراقبة هذه كل أجهزة الإدارة المركزية المخولة و كذا الهيئات اللامركزية (الولاة، مديري المصالح الفلاحية، محافظي الغابات.

على مستوى المستثمرة تتم عملية المراقبة من طرف المصالح التقنية المحلية للتأشير عن الاعمال المنجزة فعلا قصد الاستفادة من الإعانات الممنوحة.

عند الحاجة للمصالح الفلاحية، الاستعانة باي شخص مؤهل او مؤسسة تراها قادرة على تقديم مساهمة أساسية في ممارسة عملية المراقبة.

و من جهة أخرى سوف يتم تعزيز جهاز الرقابة التقنية و الصحة الحيوانية و النباتية للمدخلات المستعملة، سوف تكون محل تعليمة خاصة، ويتم تنفيذها وفقا لتشريعات سارية المفعول من طرف المصالح الرسمية المتخصصة.

في اطار أنشطة التنسيق و المتابعة و تقييم المخطط، يجب على المصالح التقنية الموضوعة تحت رقابتهم السهر على تجنيد كل الوسائل لتحسين نظام الاعلام الفلاحي و جعله اكثر فعالية.

و في الأخير يجب التذكير بان نجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لا يرهن فقط مستقبل فلاحتنا انما يشكل كذلك بعدا أساسيا للتنمية الريفية المستدامة و منها الاقتصاد الوطني و تحسين مستوى الامن الغذائي.

المطلب السادس: اشكال الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNDRA:

لقد تم انشاء هذا الصندوق كان بموجب قانون المالية لسنة 2000 بمقتضى القانون رقم 99-11، و ذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي و لحماية و تحسين مداخيل الفلاحين من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، و توسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، و تكييف القطاع الزراعي و تأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق.[1]

الفرع الأول: الدعم المتعلق بمختلف شعب الإنتاج الزراعي:

- **شعبة الحبوب:**

الجدول رقم (3-1): الدعم الموجه لشعبة الحبوب حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية: **دعم لتطبيق المسار التقني** **حرث عميق مبكر و عملية تسوية التربة (recroisage)** **اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (عمليات البذر، التسميد و مكافحة الأعشاب**	3000 دج/ الهكتار	منتج الحبوب متواجد في المناطق ذات القدرة العالية في الشمال و في المحيطات المسقية في المناطق الصحراوية و الذي يطبق الطرق التقنية المرشدة.الحرث العميق المبكر المنجز قبل 31 مارس متبوع على الأقل بعملية واحدة تسوية التربة (recroisage)

[1] سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تاثير ارتفاع اسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، ص128

الضارة) **- مع الحرث المبكر** **- بدون الحرث** **حماية ضد الديدان البيضاء**	6000 دج/ الهكتار 40000 دج/ الهكتار 1500دج/ الهكتار	المناطق المحددة و المعروفة بهذه الافة من طرف المصالح المختصة لحماية النباتات.
منح عند الإنتاج او جمع المنتوجات الفلاحية: **1- منحة جمع الحبوب** **2- حماية و تنمية الثروات النباتية الوراثية** **المنح عند الإنتاج:** **1- منحة تكثير بذور الحبوب (قمح لين، قمح صلب، الشعير و الخرطال)** **2- منحة المحافظة على أنواع الشعير و الخرطال.**	المنحة السنوية محددة حسب الفرق المحدد ما بين الأسعار المرجعية المحددة و أسعار التكلفة عند الاستيراد سنة 2001/2000 قمح الصلب: 580دج/القنطار القمح اللين: 880دج/القنطار يحدد سويا السعر المرجعي و حسب الصنف %20 :G1-G4 %15 :R1 %10 :R2-R3 النسبة حسب السعر المرجعي السعر المرجعي 2000-2001 قمح لين 1700 دج/ق الشعير 1000 دج/ق الخرطال 1100 دج/ق 500 دج/ق	منتجي الحبوب اللذين يسلمون منتجاتهم الى مؤسسات التخزين المتعاقدة . تسليم المنحة يتم على أساس عقد مبرم بين وزارة الفلاحة و ديوان الحبوب مكلف بضبط السوق و مؤسسات التخزين. تعطى منح لمكثفي البذور المصادقة عليها بعلاقة تعاقدية مع المؤسسات المنتجة المعتمدة . - الكميات الحقيقية بعد حفظ المنتوجات المسلمة. - الاعتماد النهائي المؤكد بتسليم شهادة اعتماد نهائي (CAD) من طرف المركز الوطني للمراقبة و التصديق على البذور و الشتلات (CNCC) تسليم المنحة يتم على أساس عقد مبرم بين وزارة الفلاحة – ديوان الحبوب (مكلف بضبط السوق) – مؤسسات التخزين

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 41-42

- **البقول الجافة**

الجدول رقم (3-2): الدعم الموجه لشعبة البقوليات حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية :		

– **الدعم لتطبيق المسار التقني** – **اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (البذور، الأسمدة و مبيدات الأعشاب الضارة) و تنفيذ العمليات الزراعية.** **حماية مداخيل الفلاحين:** – **منحة التعويض لزراعة أراضي البور** – **منحة عند الانتاج**	4000 دج/هكتار 5000 دج/هكتار 5000 دج/هكتار	منتج فلاحي يدمج زراعة الخضر الجافة في نظامه الإنتاجي و منخرط (مسجل) في برامج التنمية المعنية.

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 43.

- **الزراعات العلفية**

الجدول رقم (3–3): الدعم الموجه لشعبة الزراعات العلفية حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية: – **اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (البذور، الأسمدة**	2000 دج/هـ	منتج فلاحي يدمج الزراعات العلفية في نظامه الإنتاجي و منخرط (مسجل) في برامج التنمية المعنية.

و مبيدات الأعشاب الضارة) و تنفيذ العمليات الزراعية. - **الحصول على عتاد زراعي متخصص(الجني، الحفظ و التكييف)** **آلة الحش.** **الممشاط التجفيف.** **آلة الجمع و الضغط.** **آلة الطمر.** **آلة décilleuse.** **انشاء مطمورة (الطمر).** **حماية مداخيل الفلاحين:** - **منحة تعويض لزراعة أراضي البور.**	350000 دج منها 40000 دج 30000 دج 190000 دج 40000 دج 50000 دج 100000 دج 500000 دج/ هـ	

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 44.

- **زراعة الكروم:**

الجدول رقم (3-4): الدعم الموجه لشعبة الكروم حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية:		فلاحون لديهم مساحة خاصة بالغرس

1- الغرس الجديد		تقدر بـ 01 هكتار على الأقل.
تحضير التربة (الحرث العميق او القلع المتقاطع)	20000 دج/هـ	استعمال شتلات المراقبة من طرف المصالح الرسمية.
اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية		- حقل منتج تحت الرعاية و الذي لا يتجاوز عمره 10 سنوات.
الأسمدة العميقة	20000 دج/هـ	
الشتلات ذات الجذور (35 دج/ الشتلة)	105000 دج/هـ	- 500 شتلة في الهكتار على الأكثر.
الشتلات ذات الجذور الملتحمة (70دج/ الشتلة)	210000 دج/هـ	
عملية تطعيم شتلات ذات الجذور الخاصة بكروم النبيذ (25 دج/للشتلة)	75000 دج/هـ	- استعمال الشتلات المراقبة من طرف المصالح المعنية.
2- تحديد النمو	17500 دج/هـ	
- تكثيف حقول الأمهات (CPM)		
- اقتناء عوامل الإنتاج		
- الشتلات (35 دج/ شتلة)		

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 48.

- **زراعة الحمضيات**

الجدول رقم (3-5): الدعم الموجه لشعبة الحمضيات حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل

تنمية الإنتاج و الإنتاجية:		
1– قلع الأشجار الكبيرة السن		قلع الأشجار كبيرة السن:
– نزع الأصول		– حقل كبير السن او غير منتج متواجد في منطقة ذات قدرات.
– قلع متقاطع للجذور	20000 دج/هـ	– التزام الفلاح بإعادة الغرس بعد فترة محددة بثلاث سنوات.
2– الغراسات الجديدة:	20000 دج/هـ	
– تحضير التربة (الحرث العميق او القلع المتقاطع)	20000 دج/هـ	الغراسات الجديدة:
3– اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية.		– منتج فلاح متواجد في منطقة ذات قدرة عالية و يمتلك:
– الأسمدة العميقة	10000 دج/هـ	– مساحة خاصة بالغرس تقدر بـ 01 هكتار على الأقل.
– اقتناء الشتلات 300 شتلة هكتار.	60000 دج/هـ	– مصدر مياه مثبتة.
		– استعمال شتلات مراقبة من طرف المصالح الرسمية.

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص49.

- **زراعة الأشجار المثمرة**

الجدول رقم (3–6): الدعم الموجه لشعبة الأشجار المثمرة حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل

تنمية الإنتاج و الإنتاجية:		
اعمال تحضير التربة:		
– الحرث العميق او قلع الجذور او فتح الحفر	20000 دج/هـ	مزارع متواجدة في مناطق جبلية او مناطق شبه جافة و يكسب مساحة للغرس لا تقل عن 0.25 هكتار. استعمال شتلات المراقبة من طرف المصالح الرسمية.
اقتناء عوامل الإنتاج:		
– الأسمدة العميقة :		
الأسمدة العميقة بالنثر.	20000 دج/هـ	
الأسمدة العميقة عند الحفرة.	20000 دج/هـ	
– اقتناء الشتلات:		
ورديات ذات بزرة 300 شتلة/ هـ	9000 دج/هـ	
ورديات ذات نواة 150 شتلة/هـ	30000 دج	
شجرة الكرز 200 شتلة/هـ	12000 دج	
شجرة التين 200 شتلة/هـ	40000 دج	
شجرة الفستق 150 شتلة/هـ	14000 دج	
شجرة الجوز و الجوز الهندي 100 شتلة/هـ	37500 دج	
	25000 دج	

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 50

- **زراعة النخيل:**

الجدول رقم (3–7): الدعم الموجه لشعبة النخيل حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل

تنمية الإنتاج و الإنتاجية : **1– إعادة الاعتبار:** **اقتلاع النخيل غير المنتج:** • **اقتلاع.** • **إعادة الغرس (اقتناء الجيار)** • **الأشجار المصابة بالبيوض و العزل و الحرق.** **2– الغراسات الجديدة:** **أعمال تحضير التربة** • **فتح الحفر.** **اقتناء عوامل الإنتاج:** • **اقتناء الجيار** **الحماية الصحية النباتية:** – **مكافحة البوفروة (100غ كبريت للنخلة)** – **مكافحة الميلور (100غ/النخلة)** – **مكافحة الأعشاب الضارة الدخيلة الضارة** – **اقتناء آلة رش المسحوق او آلة الرش المرذاذ المحمول على الظهر.**	1500 دج/النخلة 1200 دج/النخلة 2000 دج/النخلة 30000 دج/النخلة 1200 دج/الجيار 3 دج/ لشجرة معالجة 12 دج/ لشجرة معالجة 2000 دج/هـ 500 دج/آلة رش المسحوق و 800 دج/مرذاذ	اقتلاع: بستان من النخيل غير منتج و/ او مريض بالبيوض. الغراسات الجديدة: مزارع متواجد في منطقة ذات قدرة عالية. معالجة 2 هكتار على الأكثر لكل مزرعة . صاحب مزرعة نخيل تحتوي على 50 نخلة فاكثر.

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 51

- **زراعة البطاطا و الزراعات المحمية:**

الجدول رقم (3–8): الدعم الموجه لشعبة البطاطا و الزراعات المحمية حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل
1- **تنمية الإنتاج و الإنتاجية:** – **اقتناء الالات الفلاحية.** – **آلة غرس البطاطا.** **2- التسويق و التخزين:** – **منحة تخزين بذور البطاطا بالتبريد و المنتجة محليا .** – **منحة تخزين بذور البطاطا** **هياكل مختصة للزراعات المحمية:** • **البيوت المحمية متعددة القبات.** • **البيوت النفقية.**	100000 دج 0.75 دج /كغ/شهر 4.5 دج/كغ لفترة 6 اشهر على الأكثر كحد اقصى. 1500000 دج/ هـ 1000000 دج/ هـ	مكثر البذور لديه مساحة سنوية تساوي او تفوق 5 هكتارات. مؤسسة منتجة: معتمدة باشرت في تنفيذ برامج تكثيف و جمع و تخزين و تسويق بذور البطاطا و تمتلك هياكل التخزين بالمبرد او مستأجرين لها، يمنح هذا الدعم للشتلات المنتوجة تحت مراقبة المركز الوطني للتصديق و مراقبة البذور و الشتلات التي حظيت بشهادة المراقبة و التصديق النهائية (CAD) من طرف هذه المصلحة و مسوقة فعلا لأغراض الغرس.

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 52

الفرع الثاني: الدعم المتعلق بعوامل الإنتاج:

- **تنمية السقي الفلاحي:**

الجدول رقم (3–9): الدعم الموجه لتنمية السقي الفلاحي حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل
– **تجنيد الموارد المائية:**		
التنقيب (على الأكثر 150 متر خطي)	1500000 دج	
حفر و بناء الآبار	250000 دج	تصريح مسبق من طرف مصالح الري للولاية.
انشاء هياكل للتخزين وسيطية	250000 دج	
احواض لجمع المياه	200000 دج	
هياكل الاسمنت المسلح 100م^3	300000 دج	
اشغال بالطين (رفع الركام و الردم)	400000 دج	
مغطاة بفيلم بلاستيكي لحجم التخزين:		
– **1500 سم^3**	500000 دج	
– **3000 سم^3**	200000 دج	
– **4500 سم^3**	200000 دج	
أجهزة الضخ و السقي:		
– **أجهزة الضخ و لوازمه**	60000 دج	
– **أجهزة السقي بالرش**		
• **مجموعة تركيبية مكونة من 24 مرش لكل قطعة ارض ذات 5 هكتارات (3 مجموعات تركيبية على الأكثر للمزارع الواحد)**		الزراعات المؤهلة للدعم: الأشجار المثمرة ، الكروم، النخيل، الزراعات الصناعية، الزراعة العلفية، الحبوب، الزراعة المحمية، و انتاج البذور و الشتلات.
• **او رشاش حلزوني لكل قطعة ارض ذات 5 هكتارات (3 رشاشات حلزونية على الأكثر للمزارع الواحد)**		الزراعات المؤهلة للدعم: الحبوب البطاطا، الزراعات العلفية ، الزراعات الصناعية و المشاتل.
تجهيزات السقي الممركز:		الزراعات المؤهلة للدعم: الحمضيات، الأشجار المثمرة،

محطة راسية واحدة 01	60000 دج/هـ	الكروم، الزراعات الصناعية ، البطاطا،
رصيف واحد من مرشات مصغرة او	200000 دج/هـ	النخيل، الزراعات المحمية، المشاتل،
شبكة في الحقل (قطرة بقطرة)	250 دج/ متر خطي	حضيرة الخشب، حقول الأمهات.
تهيئة شبكات و توزيع مياه السقي	600 دج/ متر خطي	زراعة الحمضيات و النخيل،
إعادة اعتبار لمصرف المياه		زراعة النخيل.
انشاء مصارف جديد للمياه		
إعادة الاعتبار لشبكة السقي في	800 دج/ متر خطي	
الحقل		
إعادة اعتبار للفقارة (زراعات	10000 دج/ايجار	
الواحات)		
صيانة الابار التقليدية	700 دج /متر خطي	
تهيئة الشبكات	600 دج/ متر خطي	
• **صيانة ممرات الصرف**		
• **صيانة الممرات (الاتصالات الأساسية)**	500 دج/ متر خطي	
صيانة الشبكة الثانوية:	1200 دج/ متر خطي	
• **التجديد**		
• **إعادة التجديد**		

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 39

- **المواد الطاقوية المستخدمة في الفلاحة:**

الجدول رقم (3–10): الدعم الموجه للمواد الطاقوية حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتاهيل

دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة. **الكهرباء** **المازوت**	الساحل و الشبه الساحل 170 دج/هـ الهضاب العليا 320دج/هـ الجنوب 2500 دج/هـ الساحل و الشبه الساحل 140 دج/هـ الهضاب العليا 200دج/هـ الجنوب 260 دج/هـ	منتج فلاحي يمارس الزراعات المؤهلة للدعم: الزراعات القابلة للدعم : الحبوب، الزراعات العلفية، البطاطا، زراعة النخيل.

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 57

- **التأطير و الدعم التقني:**

الجدول رقم (3-11): الدعم الموجه للتأطير و الدعم التقني حسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قائمة النشاطات المدعمة	الغلاف المالي المخصص سنويا على أساس المبالغ الممنوحة لتشجيع التنمية الفلاحية	شروط الاختيار
الارشاد	% 2	شروط التأهيل المحددة في التعليمة الوزارية رقم 111 بتاريخ 5 مارس 2000 المتعلقة بدعم نشاطات الدعم التقني لتحسين الإنتاج الفلاحي
التكوين المهني	% 1	
متابعة تنفيذ البرامج	% 0.5	
الدراسة التقنية للقابلية	% 0.5	
عتاد و تجهيزات الايضاح	% 0.5	
الاستشارات	% 0.5	الاستشارات التي باشرت بها الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة
نفقات تسيير الصندوق	% 3	تطبيقا للاتفاقية ما بين وزارة الفلاحة و الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي المؤرخة بـ 2000/03/29

المصدر: المخطط الوطني للتنمية و الفلاحة ، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و الحماية، ص 68

المبحث الثاني: سياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2010 :

لقد أعلن رئيس الجمهورية في ندوة عقدت في ولاية بسكرة عام 2009، بان الحكومة قد قررت مسح ديون كافة الفلاحين، و التي بلغت حينذاك 41 مليار دينار جزائري، كخطوة تشجيعية على التوسع في الاستثمار في قطاع الفلاحة.[1]

كما اعتبر ان سياسة التجديد الفلاحي و الريفي هي عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، و المتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات و الآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي و تؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص، تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية و بروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية.[2]

المطلب الأول: أهداف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي :

رفعت الجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي تحديات عديدة و يتمثل الهدف الشامل ضمان توفير أمن غذائي مستدام من جهة ، و من جهة أخرى ، تحقيق تنمية بشرية متوازنة، دون اقصاء او تهميش في الأقاليم الريفية التس اعيد احياءها، اما الأهداف الخاصة فنذكر منها:

الفرع الأول: العمل على الاخذ بمبادئ الحكم الراشد في قطاع الفلاحة: و ذلك بـ:

ا– إعادة تحديد أدوار مختلف فواعل القطاع، سواءا المؤسسات التي لها علاقة بالفلاحة، او الفاعلين الخواص و العموميين على المستوى المركزي و المحلي.

[1] موقع: http://www.el-mouradia.dz/arabe/Discoursara/2009/02

[2] قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 اوت 2008، المتعلق بالتوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، الجزائر 10 اوت 2008، ص5.

ب- وضع مبداي المساهمة، المشاركة و التعاضدية لتقاسم المعلومات، التشاور و الحوار، حول مختلف النشاطات و الاعمال التي لها علاقة بالفلاحة، و المشاكل و التحديات المختلفة و كيفية تجاوزها، و هذا الاجراء يضيف عنصر المسؤولية لمختلف الفواعل.

ج- اعداد كيفيات جديدة للتسيير، لتفعيل مشاركة مختلف الفواعل.

د- تقوية مختلف القدرات لدى الفواعل في كل المستويات، بتوفير مرافقة ملائمة.

فنظرا لكون الحكم الراشد أداة للتنمية، العصرنة و الاستقرار، عملت الدولة على تطبيق مبادئ الحكم الراشد في مختلف المستويات، سواء كان على المستوى السياسي ، الاقتصادي، الاجتماعي و المؤسساتي.

الفرع الثاني: نمو اقتصادي معمم، مدعم و مستدام: بالتركيز على القطاع الخاص و جعله الفاعل الأساسي لنمو القطاع.

ا- **معمم:** بتثمين الموارد و الإنتاج الوطني، بمساهمة مختلف الفواعل على المستوى المحلي و الوطني.

ب- **مدعم** : لادخال التقنيات الحديثة في الإنتاج، و تشجيع المنافسة بين الفواعل المختلفة.

ج- **مستدام:** بالحفاظ على الموارد الطبيعية المختلفة.

الفرع الثالث: اصلاح أدوات و وسائل التسيير العمومي و جعلها اكثر فاعلية، و ضمان ذلك من خلال:

ا- **وضع اطار قانوني ملائم و متطور:** بإصدار عدة مراسيم و لوائح لتنظيم مختلف أوجه القطاع الفلاحي ، و تسوية قضية العقار الفلاحي بنسبة كبيرة بصدور القانون 08-16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، و القانون 10-03 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدولة، و قد سمح النظام التشريعي و

التنظيمي الجديد كذلك، بتشجيع إقامة مستثمرات فلاحية جديدة ووحدات تربية المواشين إضافة لدعم و تحفيز القطاع الخاص، و مختلف المبادرات للاستثمار في الفلاحة.

ب- **فعالية تمويل القطاع الفلاحي**: ارتفعت الميزانية المالية الممنوحة للقطاع، كما تنوعت و تطورت صناديق الدعم المالي، و من جهة أخرى، اعيد توجيه مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و تصويبه لدعم الفلاحة و التنمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ج- **ضبط المنتجات الفلاحية**: سعيا لحماية مداخيل الفلاحين لتأمين قدرتهم على الاستثمار، إضافة للعمل على استقرار أسعار اهم المنتجات الفلاحية، للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين.

د- **الحماية و الرقابة**: الحماية بالعمل على تحقيق حماية الصحة الحيوانية و الصحة النباتية، و كذا سلامة المنتجات الفلاحية، و العمل على استدامة الموارد المختلفة، اما الرقابة، فتتكفل بها الدولة لضمان تطبيق المواد القانونية المختلفة، و في كشف الاختلالات في حسن سير الأنظمة، و السعي لتصحيحها و تجاوزها.

و من خلال العرض المقدم للأهداف التي جاءت بها سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، يتضح بان نظام الحكم، قد ابدى عزمه على مواصلة تثمين موارد الفلاحة و العمل على استدامتها، إضافة الى تنمية الوسط الريفي، كما كان عليه الحال في السياسات الفلاحية السابقة، لكنه لم يكتفي بذلك فقط، بل وضع سياسة فلاحية شاملة، قادرة على تنمية قطاع الفلاحة من كل الجوانب و المستويات، بالاعتماد على مبادئ الحكم الراشد في ذلك.

المطلب الثاني: دعائم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي: تعتمد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على ثلاثة دعائم إستراتيجية و هي:[1]

[1] وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، لاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي ، ص1-3.

الفرع الأول: التجديد الفلاحي: يرتكز على مقاربة الفروع، و التركيز على الفروع ذات الأولوية من خلال (انطلاق برامج التكثيف، العصرنة و اندماج لميادين واسعة للاستهلاك ، التطبيق الميداني لنظام المعالجة بعد تامين ثبات عرض المواد واسعة الاستهلاك و ضمان حماية المدخول الفلاحي، خلق مناخ جذاب و آمن عن طريق العصرنة و الدعم المالي و الضمان الفلاحي).

و يمكن توضيح برامج التجديد الفلاحي من خلال الشكل الاتي:

الشكل رقم (3-1): برامج التجديد الفلاحي

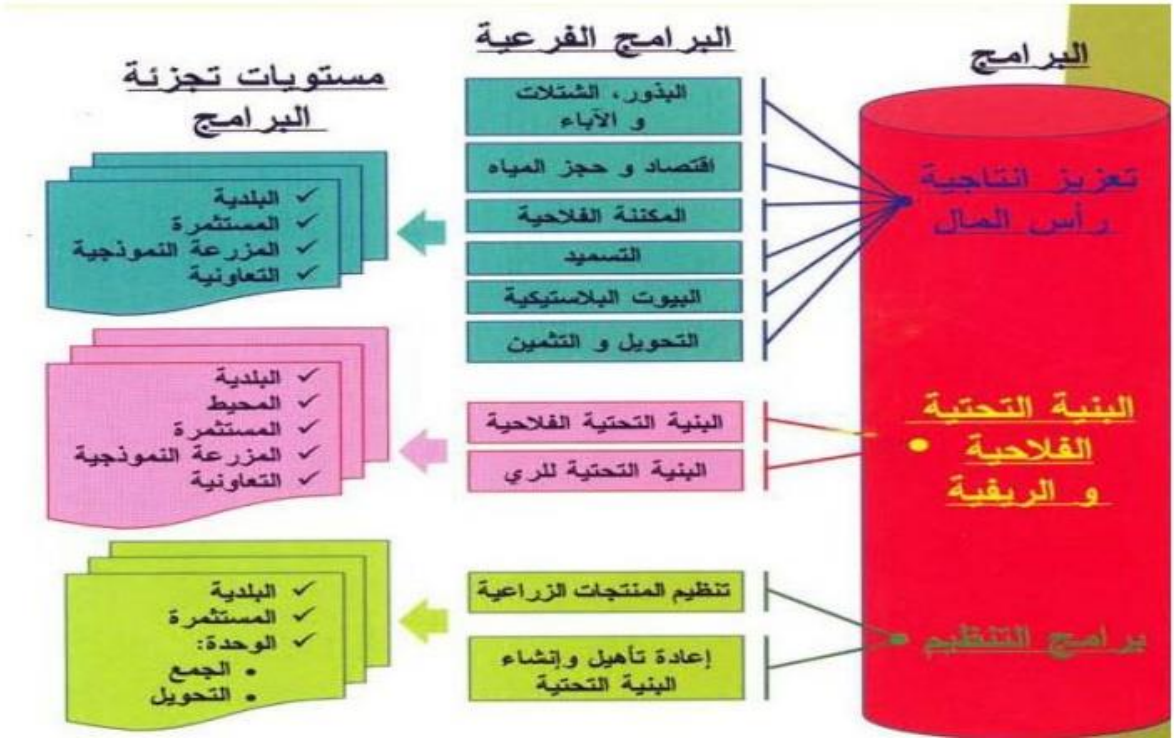

المصدر: الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي، منشورات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،ص2.

الفرع الثاني: التجديد الريفي: يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي، من حيث أهدافه و مداه، و ذلك من خلال (دعم برامج التنمية الريفية المدمجة، و تحديد المناطق و شروط الإنتاجالأكثر صعوبة بالنسبة للفلاحين)، و المتمثلة في خمسة برامج تعتبر كأهداف في حد ذاتها:

1- حماية الأحواض المائية.

2- تسيير و حماية الإرث الغابي.

3- محاربة التصحر.

4- حماية التنوع الطبيعي و المناطق المحمية و تثمين قيمة الأراضي.

5- التدخل المدمج و المتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.

و يمكن توضيح برامج التجديد الفلاحي من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-2): برامج التجديد الريفي

المصدر: الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي، منشورات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،ص2

الفرع الثالث: دعم الطاقات البشرية و المساعدة التقنية للمنتجين: خصصت الدولة 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، حيث حددت أهدافه في:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي .
- زيادة الإنتاج الوطني و تحسين مختلف أنواعه.
- دعم التنمية المستدامة و التوازنات الإقليمية، و تحسين شروط حياة السكان الريفية و هذا ب 10200 مشروع تنمية ريفية مدمجة ل 2174 منطقة ريفية، بتحسين شروط حياة 727000مسكن ريفي و حماية اكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

- التسيير المستدام للآلات الصناعية و تحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، و خلق دخول خارج القطاع الفلاحي.

المبحث الثالث: نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على أداء القطاع الزراعي:

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض نتائج السياستين على آداء القطاع الزراعي، سواءا فيما يتعلق بتطور الإنتاج الفلاحي لأهم الشعب التي تمثل الشعب الأساسية في تغذية المواطن الجزائري و السائدة كذلك بحكم طبيعة المناخ ، و مدى مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: اثر للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على الإنتاج الزراعي:

الفرع الأول: اثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الإنتاج الزراعي PNDA (2000-2009):

- **شعبة الحبوب**

تعتبر الجزائر من بين أكثر البلدان انتاجا للحبوب في حوض البحر المتوسط، و ذلك لما تملكه من مقومات طبيعية و مناخية مناسبة لذلك، و فيما يلي جدول يوضح تطور انتاج مختلف أنواع الحبوب الاستراتيجية في الجزائر:

الجدول رقم (3-12): تطور انتاج الحبوب في الفترة (2000-2009)

الوحدة قنطار

	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء
00/99	4863340	2740270	1632890	81700	15560	8340
01/00	12388650	8003480	5746540	436950	10870	5550
02/01	9509670	5508360	4161120	334950	8370	6780
03/02	18022930	11625590	12219760	775460	9810	6070
04/03	20017000	7290000	12116000	890000	6790	8490
05/04	15687090	8460185	10328190	775000	11480	12390
06/05	17728000	9151300	12358800	890000	24560	24790
07/06	15289985	7899640	11866580	922375	16440	24050
08/07	8138115	2972210	13959215	266600	10145	10380
09/08	20010378	9520791	22033586	957115	5747	3885
10/09	18089739	7962041	13080348	884342	3590	1060

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص137-139

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه الخاص بتطور انتاج الحبوب في الفترة ما بين 2000 و 2009، أي فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نلاحظ ما يلي :

- كانت الحصة الأكبر في الانتاج من نصيب القمح الصلب ثم يأتي الشعير في المرحلة الثانية ثم يليه القمح اللين ، بعدها تتوالى الحبوب الأخرى.
- و نلاحظ كذلك تذبذب اجمالي انتاج الحبوب، من سنة الى أخرى لكن بشكل عام نلاحظ تزايدا في الإنتاج اذا ما قارنا أولى السنوات بآخرها.

- **البقول الجافة:**

الجدول رقم (3-13): تطور انتاج البقول الجافة في الفترة (2000-2009)

الوحدة قنطار

	الفول و الفول المصري	الجلبان الجاف	العدس	الحمص	الفاصولياء اليابسة	الجلبان
00/99	128950	15930	1940	66610	4190	1020
01/00	212300	36740	4580	123120	7340	280
02/01	229330	43040	4350	149710	8640	270
03/02	307000	63420	4900	191020	10960	180
04/03	320530	73710	6130	163670	15810	150
05/04	286860	53390	4230	137270	6660	650
06/05	242986	53810	6584	127058	9145	1107

07/06	279735	62430	5605	142940	9170	950
08/07	235210	36175	10809	112110	5441	1980
09/08	364949	59692	26932	178404	11588	1325
10/09	366252	66134	45902	234737	8449	1976

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص137-139

التعليق:

يمثل الجدول أعلاه تطور انتاج مجموعة البقوليات في الفترة ما بين 2000-2009، و نلاحظ من خلاله ان هناك تذبذب في الإنتاج لكن بوتيرة متزايدة، فقد سجل مجموع الإنتاج في سنة 2000 مقدار 218640 قنطار ، في حين سجل في 2009 ما يقدر بـ 723450 قنطار.

- **زراعة البقول في السباخ:**

الجدول رقم (3-14): تطور انتاج البقول في السباخ الفترة (2000-2009)

الوحدة قنطار

	البطاطا	**الطماطم**	**البصل**	**الجزر**	**الفاصولياء الخضراء**	**الخرشف**	**أنواع أخرى**
00/99	12076900	3414470	3157410	1486360	255230	394800	8309480
01/00	9672320	3735340	4284910	1561400	295270	352070	9081800
02/01	13344650	4013640	4478460	1586600	297500	344490	9737590
03/02	18799180	4569330	5551100	1607200	406810	347210	11509310
04/03	18962700	5121950	6582150	1981900	411000	504600	14021940

05/04	21565499	5137795	6855000	1635785	332650	370295	14789061
06/05	21809610	5849336	7038732	2292947	355075	225945	14167548
07/06	15068590	5673134	8265915	2527748	413220	228558	14908973
08/07	21710580	5592491	7591658	2540000	401208	342894	14056182
09/08	26360570	6410343	9801602	2712185	450964	395354	16434712
10/09	33003115	7182353	10013036	3238573	534874	475828	14606915

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص137-139

التعليق:

يمثل الجدول أعلاه تطور الإنتاج في شعبة الخضراوات خلال الفترة 2000-2009 و قد بين الجدول أهم الخضر المتداولة في الأسواق الجزائرية و ذات الأولوية في الثقافة الغذائية الوطنية، و نلاحظ من خلاله ان أعلى نسبة من الإنتاج كانت لصالح البطاطا، و اعتمادا على الاحصائيات الموضحة أعلاه نلاحظ ان الإنتاج في تزايد مستمر، و هذا ما يبينه الفارق بين اجمالي الإنتاج في أول الفترة و آخرها بحيث انه تضاعف بشكل ملحوظ خلال الفترة المدروسة.

- **الزراعة الصناعية:**

الجدول رقم (3-15): تطور انتاج الزراعة الصناعية في الفترة (2000-2009)

الوحدة قنطار

	التبغ	الطماطم الصناعية	اخرى
00/99	71530	4753920	84890
01/00	77760	4569970	101480
02/01	58470	4135770	96260

03/02	56740	4301640	82110
04/03	76000	5800780	104810
05/04	65005	5096650	84360
06/05	68890	2472265	86745
07/06	60430	2528240	100250
08/07	76677	3822731	100455
09/08	76039	7619420	47590
10/09	63740	5125954	98666

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص137-139

التعليق:

يمثل الجدول أعلاه تطور الزراعة الصناعية خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فنلاحظ تذبذب في الإنتاج خلال هذه الفترة بالنسبة للمحاصيل الموضحة في الجدول، و يعتبر تطور هذه النتائج ضئيلا مقارنة بالمحاصيل السابق ذكرها.

- **شعبة الحمضيات:**

- **الجدول رقم (3-16)**: تطور انتاج الحمضيات في الفترة (2000-2009)

الوحدة قنطار

	البرتقال	المندرين	الليمون	الكلمنتين	البوملو
00/99	2995830	182670	292810	841250	13790
01/00	3270830	193520	316440	907350	11460
02/01	3624900	215360	389660	949330	15340
03/02	3893720	253070	401670	1033510	17330
04/03	4171500	300210	459190	1142500	17710
05/04	4352360	334220	473050	1098920	15510
06/05	4744530	321975	472710	1238935	25300
07/06	4909150	379250	413960	1182210	10100
08/07	5029910	264885	434845	1233620	10435
09/08	6260905	266228	601103	1305326	11388
10/09	5824958	1228221	521356	1290020	16555

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص137-139

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل تطور انتاج الحمضيات في الفترة 2000-2009 ، نلاحظ ان الإنتاج في تزايد من سنة الى اخرى بحيث ان أكبر محصول كان لفئة البرتقال حيث قدر المحصول في سنة 2000 بـ 2995830 قنطار و تضاعف الى 5824958 قنطار سنة 2009، و يعود هذا التزايد الى اهتمام المخطط بدعم هذه الفئة من الأشجار المثمرة (الحمضيات).

- **الزيتون التمور و التين:**

- **الجدول رقم (3-17)**: تطور انتاج الزيتون و التمور و التين في الفترة (2000-2009)

الوحدة قنطار

	الزيتون		التمور	التين
	زيت الزيتون	زيتون المائدة		
00/99	1824390	346730	3656160	543260
01/00	1667930	335460	4373320	408640
02/01	1441570	477690	4184270	606940
03/02	1041530	634740	4992170	632660
04/03	4100000	587980	4426000	649400
05/04	2307855	857035	5162934	697990
06/05	1962580	684750	4921880	919270
07/06	1271740	817780	5269210	638830
08/07	1699680	910990	5527650	787350
09/08	3769315	982505	6006960	838006
10/09	1753152	1359368	6447410	1237630

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص137-139

التعليق:

يبين الجدول أعلاه تطور الإنتاج لكل من الزيتون و التين و التمور بحيث نلاحظ تذبذب الإنتاج في محاصيل الزيتون طوال فترة الدراسة رغم الدعم و اهتمام المخطط بهذه الفئة من الأشجار و هذا راجع لعدة عوامل

أهمها: تقادم سن الأشجار و تذبذب سقوط الامطار من سنة الى أخرى، بحيث يعتبر هاذان العاملان الأكثر تأثيرا على حجم انتاج هذا النوع من المحاصيل.

اما فيما يخص أشجار التين و التمور فقد أعطت فقد نتائج جيدة و إيجابية نلمسها في التزايد المستمر من اول الفترة الى آخرها.

الفرع الثاني: اثر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية على الإنتاج الزراعي PNDAR (2010-2019):

- **الحبوب:**

الجدول رقم (3-18): تطور انتاج الحبوب في الفترة (2010-2019)

الوحدة قنطار

	القمح	الشعير	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء
2010	24349260	10042080	/	9004
2011	25549300	11042100	/	9400
2012	34322300	15917200	/	17500
2013	32990500	14986400	/	25700
2014	24362000	9394000	570600	27900
2015	26567300	10305600	708700	29700
2016	19376200	9199100	810700	36900
2017	24365000	9697000	263000	41900
2018	39812200	19573300	551000	36200
2019	38768800	16477500	636800	9300

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام :

- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص139

- إصدارات المنظمة العربية للزراعة و التنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات النباتية ، المجلدات رقم 34،37 و 40 القسم الثالث الإنتاج النباتي.

التعليق:

يوضح الجدول أعلاه تطور انتاج الحبوب من 2010-2019 ، أي خلال خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي، نلاحظ من خلاله ان الإنتاج الزراعي في هذه الشعبة يواصل تزايده و قد قدرت الزيادة

بالنسبة لمنتوج القمح الذي يعتبر اهم منتوجات هذه الفئة بـ 37.19 بالمائة اذا ما قارنا الإنتاج في 2019 بنظيره في سنة 2010، و هذا ما يفسر مواصلة جهود الدولة من أجل تحقيق أهداف البرنامج.

- **البقول الجافة:**

الجدول رقم (3-19): تطور انتاج البقول الجافة في الفترة (2010-2019)

الوحدة قنطار

	الفول	الجلبان الجاف	العدس	الحمص	الفاصولياء اليابسة
2010	379818	74353	82152	240512	9525
2011	379800	74400	82200	240600	9500
2012	405100	91800	57400	276800	10200
2013	423800	105800	63200	349800	13600
2014	413900	101200	351180	351180	13400
2015	448100	110500	249030	249030	14200
2016	380500	64500	215720	215720	8700
2017	468600	99200	191400	293400	14800
2018	548800	114700	296600	382700	11470
2019	552700	121300	265200	403700	12130

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام :

- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص139

- إصدارات المنظمة العربية للزراعة و التنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات النباتية ، المجلدات رقم 34،37 و 40 القسم الثالث الإنتاج النباتي.

التعليق:

يمثل الجدول أعلاه تطور الإنتاج لمجموعة البقول الجافة خلال الفترة 2010-2019، حيث ضم أهم البقول الجافة المنتجة في البلاد، و من خلال المعطيات الموجودة في الجدول نلاحظ ان الإنتاج في تزايد مستمر، حيث قدر مجموع الإنتاج في سنة 2010 بـ 786360 قنطار ، ليتزايد الحجم في سنة 2019 الى 1355030 قنطار .

- **زراعة الخضراوات:**

الجدول رقم (3-20): تطور انتاج الخضروات في الفترة (2010-2019)

الوحدة ألف قنطار

	البطاطا	الطماطم	البصل	الفاصولياء الخضراء	الجزر
2010	33003115	7182353	10013030	534874	3238573
2011	38621900	7716100	11441700	545800	3421800
2012	42194800	7969600	11832700	607900	3541000
2013	49280300	9750700	13443800	717300	3961200
2014	46280300	10656000	13408800	795700	3868100
2015	45395770	11637700	14362800	795130	3915630
2016	47826900	12805700	15259870	790990	4205470
2017	46064000	12862900	14203100	980000	4063700
2018	46533200	13097500	13996900	931800	4318800
2019	50202500	11573500	16137300	950200	4195300

المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام :

- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص139

- إصدارات المنظمة العربية للزراعة و التنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات النباتية ، المجلدات رقم 34،37 و 40 القسم الثالث الإنتاج النباتي.

الجدول أعلاه يمثل تطور الإنتاج لمجموعة الخضراوات في الفترة 2010-2019 و ما نلاحظه من خلال المعطيات الموجودة في الجدول، ان الإنتاج مستمر في التزايد من أول الفترة الى آخرها و تفسير ذلك ان جهود الدولة من اجل إنجاح الأهداف المسطرة في البرنامج في تواصل مستمر و اهم الأهداف تحقيق اكتفاء ذاتي للبلاد و تفعيل مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

- **الحمضيات:**

الجدول رقم (3-21): تطور انتاج الحمضيات في الفترة (2010-2019)

الوحدة قنطار

	البرتقال	المندرين	الليمون
2010	5824958	1228221	521356
2011	9147400	2180200	719400
2012	8025200	2075100	760800
2013	8906700	2312300	810000
2014	9552100	2279400	856400
2015	10050800	2623300	725600
2016	8927600	2341600	743600
2017	11331700	2506700	776600
2018	11341900	4555300	788000
2019	11995400	4646600	870200

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام :

- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص139

- إصدارات المنظمة العربية للزراعة و التنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات النباتية ، المجلدات رقم 34،37 و 40 القسم الثالث الإنتاج النباتي.

التعليق:

يمثل الجدول أعلاه تطور انتاج الحمضيات من 2010-2019 و ما نلاحظه من خلال الجدول ان مختلف أنواع الحمضيات لقيت تزايدا مستمرا من حيث قدر الإنتاج الإجمالي سنة 2010 بـ 7574535 قنطار و ارتفع الى 17512200 قنطار سنة 2019.

- **الزيتون التمور و التين:**

الجدول رقم (3-22): تطور انتاج الزيتون التمور و التين في الفترة (2010-2019)

الوحدة قنطار

	الزيتون	التمور	التين
2010	4230500	6447410	1237630
2011	4950400	7248900	1201800
2012	4391300	7893600	1100600
2013	3950000	8482000	1171000
2014	2745100	9343800	1286200
2015	4203320	9903800	1391400
2016	4751200	10296000	1203500
2017	6844600	10585600	1286800
2018	8607800	10947000	1092100
2019	8687500	11360300	1140920

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام :

- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية (1962-2011) الفصل السابع بعنوان الفلاحة ، ص139

- إصدارات المنظمة العربية للزراعة و التنمية، الكتاب السنوي للإحصاءات النباتية ، المجلدات رقم 34،37 و 40 القسم الثالث الإنتاج النباتي.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان انتاج الزيتون يبقى متذبذبا ثم يرتفع أخيرا في سنتي 2018 و 2019، و ما يفسر ذلك بداية ظهور نتائج الاهتمام المتواصل لهذا النوع من الأشجار المثمرة ، اما فيما يخص تين فبقي انتاجه ثابتا تقريبا و لم يلمس تطورا ملحوظا، حيث قدر متوسط انتاج التين في كل هذه الفترة قدر بـ 1211195 قنطار، اما بالنسبة للتمور فنلاحظ زيادة طفيفة من اول فترة الى آخرها حيث ان نسبة الزيادة بين 2010 و 2019 بـ 43.24 %.

المطلب الثاني: أثر المخططات على مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم (3-23): نسبة مساهمة الناتج الداخلي الزراعي من الناتج الداخلي الخام 2010-2020

.

الوحدة مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الناتج الزراعي	النسبة
2010	11991.6	1015.259	9.57
2011	14519.8	1183.216	9.69
2012	16115.5	1421.693	10.48
2013	16643.8	1640.006	11.63
2014	17228.6	1771.496	12.21
2015	16702	1971.8	11.58
2016	17406	1936.379	10.09
2017	18594	2281.851	16.21
2018	20259	2421.567	11.95
2019	20501.1	2529.1	12.33
2020	18383.8	2598.5	14.12

المصدر: من اعداد الطالبة باستخدام بيانات الديوان الوطني للاحصائيات.

الشكل (3-3): مقارنة تطور الناتج الداخلي الزراعي مع الناتج الداخلي الخام (2010-2020)

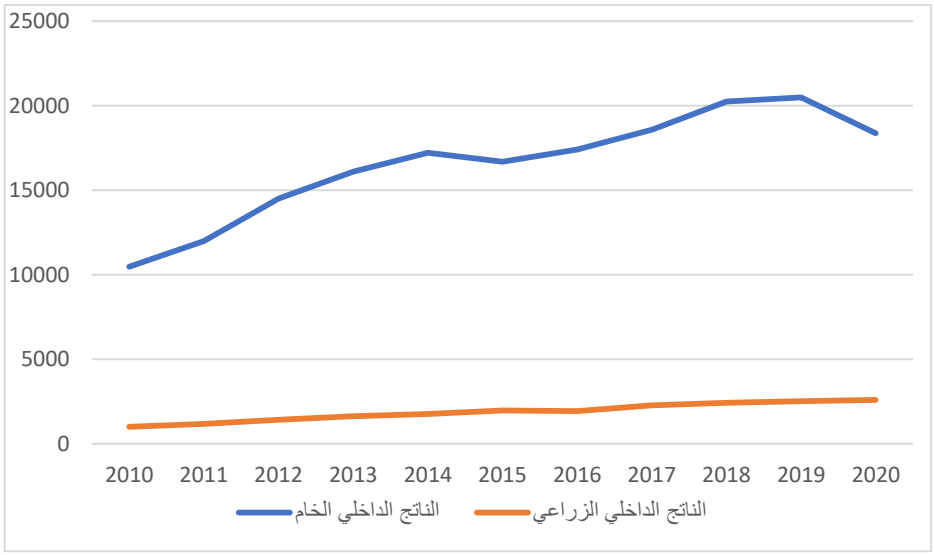

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول (3-22)

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابقين أن هناك تزايد في الناتج الداخلي الزراعي من سنة الى أخرى ، و كان ذلك نتيجة للجهود التي صبتها الدولة من خلال الإصلاحات الراهنة التي أعطت نتائج ايجابية نوعا ما إذا ما قورنت بالسنوات الماضية، و نلاحظ كذلك من الجدول أعلاه زيادة تقدر بـ 4.55% في غضون هذه الفترة ، الا ان نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة جدا و يظهر ذلك جليا في الشكل أعلاه.

الفرع الثاني الميزان التجاري الزراعي:

الجدول رقم (3-24): تطور الصادرات و الواردات للقطاع الزراعي 2012-2019.

الوحدة: مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	3719.7	4981.9	4571.4	5519.2	6053.2	8519.7	11004.7	11933.9
الواردات	352349.3	369719.1	403195.9	477764.3	429488.1	425596.9	475325.9	476311.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات .

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات في تزايد مستمر و هذا راجع للتحسن الذي مس القطاع في السنوات الاخيرة، و بالمقابل نجد أن الواردات كذلك في ارتفاع و بمعدلات اكبر هذا يدل على أن العجز في الميزان التجاري لا يزال مستمرا مما يحتم مراجعة الحسابات و البحث عن نقاط الضعف في القطاع و محاولة إصلاحها .

- **مكانة القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى في الميزان التجاري:**

الجدول رقم (3-25): مقارنة تطور الصادرات للمنتوجات الأساسية في مختلف الأنشطة الاقتصادية 2012-2019.

الوحدة: مليون دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المنتجات الزراعية	3719.7	4981.9	4571.4	5519.2	6053.2	8519.7	10737.30	11286
المناجم و المحاجر	11980.7	7833.7	7886.6	9582.3	7931.0	6134.3	8428	8313.8
صناعة الحديد و الصلب	6666.9	4692.7	3436.0	3784.7	6563.2	10723.1	20728.3	28441.1
المواد الكيميائية المطاط و البلاستيك	110866.8	107969.7	164157.2	155111.1	141134.0	148782.9	253375.4	207073.7
المحروقات	5527736.5	5057546.9	4709546.4	3339435.1	3080035.2	3714143.9	4548111.3	3960984.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

التعليق:

من خلال المقارنة المبينة أعلاه نلاحظ إن قطاع المحروقات لا يزال في مقدمة الصادرات الجزائرية و يليه القطاع الصناعي بمختلف منتوجاته و يبقى القطاع الزراعي بالرغم من الجهود المبذولة و بالرغم من السيايات المنتهجة في المراتب الأخيرة ، و لا يسعنا القول في هذه الحالة إلا أن القطاع الزراعي و رغم الإمكانيات الهائلة التي يزخر بها إلا انه لا يزال مهمشا و لا يرقى إلى تغطية قطاع الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثالث : مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في توفير مناصب الشغل و تقليص البطالة خاصة في المناطق الريفية .

و للالمام بموضوع مدى إمكانية القطاع من توفير مناصب الشغل و تطورها نقوم بتحليل الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-26): تطور القوى العاملة بالقطاع الزراعي خلال الفترة (2006-2019)

الوحدة ألف نسمة

السنوات	اجمالي عدد السكان	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	نسبة القوى العاملة الزراعية من الكلية
2006	33722.97	9370.95	1609.63	%17.17
2007	34400.00	9968.91	2220.12	%22.27
2008	34800.00	10315.00	2244.06	%21.75
2009	35100.00	10544.00	2358.34	%22.36
2010	35666.31	10544.00	2358.34	%22.36
2011	36717.00	10662.00	2442.60	%22.90
2012	37495.00	11423.00	2476.50	%21.67
2013	38297.00	11964.00	2528.90	%21.13
2014	39500.00	11453.00	2550.60	%22.27
2015	39963.00	11931.00	2959.80	%24.57
2016	40836.00	12117	2545.18	%21
2017	41389.17	12184.47	2608.76	%21.14
2018	422284.15	12330.67	2648.98	%21.48
2019	430000	12700	2693.55	%21.20

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و البنك الدولي و بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب الاحصائي رقم 40 القسم 2 .

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول ان الفترة 2006-2019 عرفت ارتفاعا في القوى العاملة الزراعية الى ان بلغت ذروتها في 2015 حيث بلغت 4959800 نسمة ثم تناقصت في السنة الموالية حيث بلغت 2545000 في 2016 ثم تبدأ بالزيادة ابتداءا من السنة الموالية 2017 الى آخر الفترة لكن بقيم جد طفيفة و هذا راجع الى عدة عوامل:

- استعمال الأدوات الحديثة في الزراعة من مكننة و غيرها مما يقلص عدد الحاجة الى العمال.
- الفوارق الموجودة في المداخيل لدى القطاعات الأخرى.
- عدم توفير الإمكانيات المادية للفلاح مما دفع نسبة كبيرة منهم الى النزوح الى المدن

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل لقد قمنا بعرض وصفي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2009) و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2010-2019) الذي جاء ليكمل المخطط و يواصل تحقيق أهدافه مسلطا الضوء على البعد الريفي لتحقيق ذلك، ثم تطرقنا الى دراسة تحليلية لتبعات هذه المخططات على القطاع الزراعي و مساهمته في التنمية الاقتصادية، و قد اتاحت الإجراءات المسطرة لتطوير و تنمية هذا الأخير ، و هو ما كان واضحا في النتائج المحققة في الإنتاج الزراعي.

و لكن ما لاحظناه من خلال تحليل المعطيات المعروضة في الفصل انه على الرغم من ازدهار القطاع الزراعي بصورة واضحة الا ان اسهامات القطاع في الاقتصاد الوطني و التنمية الاقتصادية تبقى ضعيفة و محدودة مقارنة بالقطاعات الأخرى، و هذا ما يجب تداركه بالعمل أكثر على تنمية الموارد الزراعية و العمل على توجيهها بكيفية سليمة.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر السياسات الاقتصادية على

إنتاج الحبوب باستخدام نموذج ARDL

للفترة 1990–2019

مقدمة الفصل :

بعد ما قمنا بوصف السياسات الاقتصادية الراهنة المطبقة على القطاع الفلاحي الجزائري في الفصول السابقة، وتحليل النتائج المحققة على المختلف الشعب الزراعية، ارتأينا تعزيز النتائج بدراسة قياسية توضح اثر السياسات على انتاج الحبوب باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

حيث تعتبر محاصيل الحبوب من أكثر المحاصيل من أهمية في الجزائر نظرا للطلب الكبير و المتزايد عليها، و الذي يرجع أساسا الى اعتبارها من المواد الأساسية الأكثر استهلاكا لدى المجتمع الجزائري.

و من خلال ما سبق ذكره في الفصول السابقة نلاحظ ان انتاج الحبوب يحتل مكانة هامة من حيث كميات الإنتاج و المساحات الزراعية المخصصة له عبر مختلف ولايات الوطن، حيث ان متوسط المساحة المزروعة من الحبوب خلال فترة الدراسة يقدر بأكثر من حولي 45 بالمائة من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة حسب احصائيات وزارة الفلاحة للتنمية الريفية .

تحتاج عملية انتاج الحبوب الى ظروف مناخية خاصة و مساحات واسعة نسبيا مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى، مما يسمح للولايات التي تتوفر على هذه الظروف باستغلالها لانتاج الحبوب.

كما تجدر الإشارة كذلك الى ان الحبوب في الجزائر خلال فترة الدراسة يغلب عليه انتاج المحاصيل الموجهة للاستهلاك البشري و التي تتمثل في القمح الصلب و اللين بالإضافة الى الشعير. بينما يعد انتاج الحبوب الموجهة للاستهلاك الحيواني كالخرطال و الذرة ضئيلا جدا بالرغم من الطلب المتزايد عليه.

سوف نحاول من خلال الدراسة بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين السياسات المنتهجة على القطاع الزراعي المتمثلة في (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي) و تطور انتاج الحبوب في الجزائر.

المبحث الأول: النموذج القياسي:

المطلب الأول: دالة الإنتاج:

لقد حضي تحليل السلوك الإنتاجي باهتمام واسع من طرف الباحثين الاقتصاديين منذ القدم، و قد زاد هذا الاهتمام بظهور الفكر الحدي الذي دعم التحليل الاقتصادي للسلوك الإنتاجي بما يعرف بدالة الإنتاج في شكلها الرياضي للتعبير عن العلاقة بين المخرجات و مدخلات العملية الإنتاجية، و قد عرفت دالة الإنتاج منذ ان طورها كل من الباحثان كوب و دوغلاس سنة 1928، استعمالا واسعا في مجال قياس و تحليل الإنتاج بصفة عامة و الزراعي بصفة خاصة و ذلك في مختلف دول العالم.[1]

و في دراستنا هذه سوف نقوم بتقدير هذه الدالة و المعرفة بالعلاقة التالية :

$$PRD = A\ Aar^{a1}\ Rfa^{a2}\ Alb^{a3}\ Ap^{a4}$$

حيث:

PRD: كمية انتاج الحبوب (القنطار)

Aar: المساحة الصالحة للزراعة (الهكتار)

Rfa: معدل تساقط الامطار (الملمتر)

Alb: اليد العاملة الزراعية (نسمة)

Ap: السياسات الزراعية المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

[1] رابح بوعراب، فتح الله مسعودة، تحليل دوال انتاج محاصيل الحبوب في الجزائر باستعمال نماذج المعطيات الطولية (panel data) ، ص438.

a_4, a_3 , a_2, a_1: تمثل مرونة المساحة الصالحة للزراعة ، مرونة معدل تساقط الامطار، مرونة اليد العاملة الزراعية، مرونة السياسات الزراعية على التوالي.

A: حدثابت

وبعد إدخال اللوغاريتم تصبح الدالة كما يلي:

$$\text{Log PRD} = \text{Log A} + a_1 \text{Log AAR} + a_2 \text{Log RFA} + a_3 \text{Log ALB} + a_4 \text{Log AP} + \varepsilon$$

المطلب الثاني: البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

البيانات المستخدمة في تقدير العلاقة بين السياسات الاقتصادية الراهنة و انتاج الحبوب في الجزائر، هي بيانات سنوية خلال الفترة (1990– 2019)، والتي تم اعتمادها من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصائيات و الكتب السنوية للإحصائيات للمنظمة الوطنية للتنمية الزراعية العربية.

المطلب الثالث: الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير العلاقة بين السياسات الاقتصادية الراهنة و انتاج الحبوب في الجزائر. تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)،حيث يعتبر منهجية حديثة طورها كل من (SHINAND AND SUN , PESARAN, 1998) ، وكل من PESARAN ET AL(2001). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. و يرى PESARAN أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I (1) أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I (2). كما أن

طريقة PESARAN تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة ENGLE GRANGER(1987) ذات المرحلتين أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن JOHANSEN COINTEGRATION TEST في إطار نموذج VAR .

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام (LAURENCESON AND CHAI 2003)، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل و أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير GERRARD AND GODFREY(1998). [1]

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من PESARAN ET AL (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (BOUNDS TESTING APPROACH) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذجين الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 y_{t-1} + \sum_{J=0}^{k1} \beta_1 \Delta x_{t-J} + \sum_{j=1}^{k2} \beta_2 \Delta y_{t-J}$$

تمثل α_0، α_1 معلمات العلاقة طويلة الأجل ، بينما تعبر معلمات الفروق الأول (B_1, B_2)معلمات الفترة القصيرة.

[1] بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية 10(2)، الجزائر جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص62.

المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (**ARDL**)

المطلب الأول: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما:[1]

اختبار Dickey - Fuller Augment و اختبارPHILLIP – PERRON والجدول رقم (4–1) يوضح الاختبارين:

الجدول (4–1): اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

المتغير	الفرق	ADF		PP	
		القيمة المحسوبة ADF	القيمة الحرجة عند 5 %	القيمة المحسوبة PP	**القيمة الحرجة عند 5 %**
PRD	PRD	-3.97	-2.96	-3.88	**-2.96**
	D (PRD)	-3.63	-2.97	-12.45	**-2.97**
AAR	AAR	-1.11	-2.96	-1.06	**-2.96**
	D(AAR)	-5.87	-2.97	-5.45	**-2.97**
RFA	RFA	-4.19	-2.96	-5.12	**-2.96**
	D(RFA)	-6.73	-2.97	-10.96	**-2.97**
ALB	ALB	-0.33	-2.96	-0.42	**-2.96**
	D(ALB)	-7.61	-2.97	-7.79	**-2.97**
AP	AP	-1.40	-2.96	-1.39	**-2.96**
	D(AP)	-5.29	-2.97	-5.29	**-2.97**

[1] بن معمر عبد الباسط، بطاهر سمير، العلاقة بين استهلاك الطاقة الكهربائية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2012، مجلة المشكاة في الاقتصاد و التنمية و القانون، العدد 02، ص 109.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

يتضح من الجدول (اختبار ADF و PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن متغيرات النموذج لا تؤثر على انتاج الحبوب لان بها جذر للوحدة، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I (1) .

ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST BOUNDING) و يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و الممتدة من عام 1990 إلى 2019.

المطلب الثاني: اختبارات تشخيص النموذج :

الفرع الأول: منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) ، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$LPRD = \alpha + B_1 LPRD_{t-1} + B_2 \mathrm{LAAR}_{t-1} + B_3 LRFA_{t-1} + B_4 LALB_{t-1} + B_5 LAP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 \Delta LPRD_{t-p}$$
$$+ \sum_{i=1}^{p} y_2 \Delta \mathrm{LAAR}_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 \Delta LRFA_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_4 \Delta LALB_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_5 LAP_{t-p}$$

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي :

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Wald_احصاءة F لنموذج ARDL(الملحق 2)

الجدول (4–2): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

الإصدار	F-statistic المحسوبة*		النتيجة
النموذج	6.41		
القيم الحرجة:	الحد الأعلى	الحد الادنى	
عند مستوى معنوية10%	3.2	2.37	وجود علاقة تكامل مشترك
عند مستوى معنوية 5%	3.67	2.79	
عند مستوى معنوية 1 %	4.66	3.65	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9 .

بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة لاحصاءة _ F مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaran et al (2001) في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط ،حيث K=3 فنجد أن القيمة المحسوبة ل F (6.41) اكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستوى معنوية 5 % ،10% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

الفرع الثاني : تقدير العلاقة في المدى الطويل

نقوم بقياس العلاقة الطويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدولين رقم (4–3) و (4–4)، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (INFORMATION CRITERION AKAIKE) (الملحق3)

الجدول (4–3): مقدرات معلمات الأجل الطويل

Prob	t-Statistic	Coefficient	المتغيرات
0.1284	1.582902	2.286671	**AAR**
0.0015	3.656460	63061.683020	**RFA**
0.8924	0.136980	0.760023	**ALB**
0.1232	1.605966	8477737.970882	**AP**
0.0653	-1.945096	-15898055.610814	**C**

الجدول (4–4): نتائج التوازن في المدى الطويل

Prob	t-Statistic	Coefficient	المتغيرات
0.8667	-0.169875	-0.303931	**D(AAR)**
0.0004	4.157086	71975.912863	**D(RFA)**
0.6878	0.407451	3.925327	**D(ALB)**
0.0000	0.000000	1627457.759473	**D(AP)**
0.0000	-8.058752	-1.457218	**CointEq(-1)**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 9

بناءا على نتائج الجدول أعلاه و الملحق رقم 03، يمكن تحليل معلمات النموذج المقدر في الاجل الطويل كما يلي:

- **المساحة الصالحة للزراعة (AAR)**: أظهرت النتائج أعلاه الى ان متغيرة المساحة الصالحة للزراعة تسجل علاقة عكسية غير معنوية بينها و بين انتاج الحبوب ، حيث ان الزيا دة في هذا

المتغير بنسبة 1 % سيؤدي الى تراجع قيمة انتاج الحبوب بـ 0.30 % و هي نتيجة مخالفة للمنطق، حيث ان المعروف منطقيا ان الزيادة في المساحة الزراعية يؤدي الى الزيادة في الإنتاج.

- **معدل تساقط الامطار (RFA)**: أظهرت النتائج ان متغيرة معدل تساقط الامطار تسجل علاقة طردية معنوية بينها و بين انتاج الحبوب ، حيث ان الزيا دة في هذا المتغير بنسبة 1 % سيؤدي الى زيادة قيمة انتاج الحبوب بـ 71975.91 % ، و عليه فان الزيادة في معدل تساقط الامطار يؤدي الى الزيادة في انتاج الحبوب على المدى الطويل.
- **اليد العاملة الزراعية (ALB)**: نلاحظ من الجدول ان متغيرة اليد العاملة الزراعية تسجل علاقة طردية غير معنوية بينها و بين انتاج الحبوب ، حيث ان الزيادة في معدل اليد العاملة الزراعية لا يؤدي الى الزيادة في انتاج الحبوب على المدى الطويل او العكس صحيح لان القطاع عرف استعمالا واسعا في استخدام المكننة و الوسائل المتطورة.
- **السياسات الاقتصادية (AP)**: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان متغيرة السياسات الزراعية تسجل علاقة طردية معنوية بينها و بين انتاج الحبوب على المدى الطويل، و هذا ما يمكن تفسيره بضرورة الاستمرار في هذه المخططات و تطويرها على مرور الزمن.

المطلب الثالث: اختبارات تشخيص النموذج:

الفرع الاول: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبارJarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطحKurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews9) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera و الاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل (4–1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

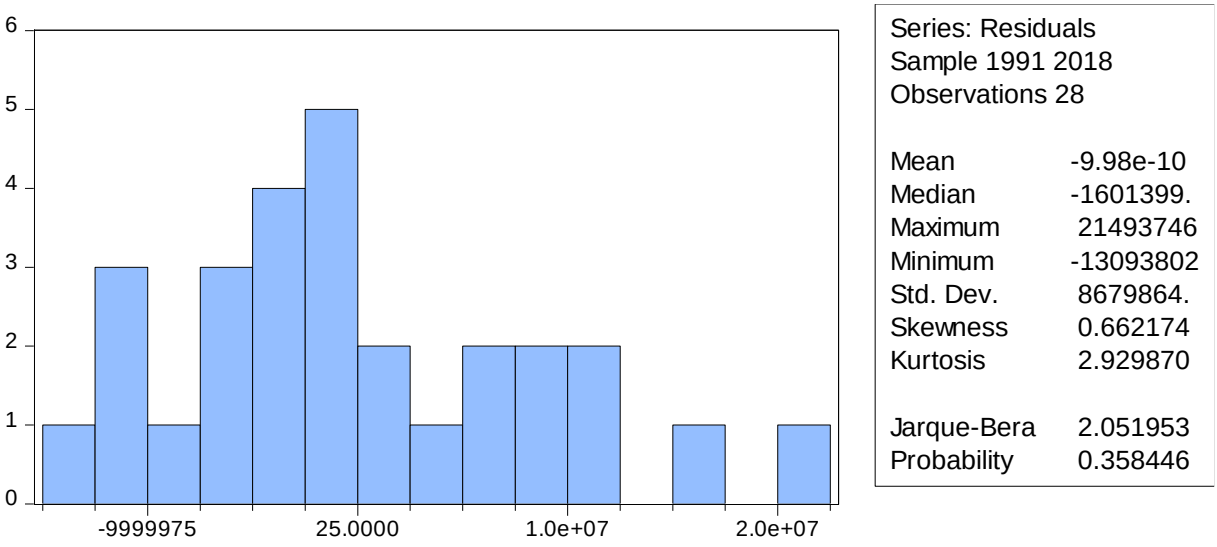

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.35) وهي أكبر من (5%) ومنه يمكننا قبول فرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

الفرع الثاني: اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار ARCH واختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* والنتائج مبينة في الجدول التالي (الملحق 04):

الجدول (4–5):نتائج اختبار **ARCH**

F-statistic	0.004417	**Prob. F(1,25)**	0.9475
Obs*R-squared	0.004770	**Prob. Chi-Square(1)**	0.9449

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة احتمال Fالمحسوبة (0.9475) و هو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية العدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو (0.9449) وهو أكبر من 5%فانه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

الفرع الثالث: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار Durbin Watson، اختبار Durbin h test و أخيرا اختبار Breusch–Godfrey Serial correlation LM و هو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا.

والسبب في تفضيل إجراء هذا الاختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشفه مما يتطلب فحصه استخدام اختبار مضاعف جرا نجر (Breusch-Godfrey Serial corrélation LM) (الملحق 05)

الجدول (4–6): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial corrélation LM

F-statistic	0.593324	**Prob. F(2,19)**	0.5624
Obs*R-squared	1.645947	**Prob. Chi-Square(2)**	0.4391

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية Fالمحسوبة 0.59 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (1.6) وهو أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

وطالما أن احتمال Obs*R-squaredالمحسوبة يساوي (0.43) وهو أكبر من (5%) فانه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

الفرع الرابع: اختبار استقرار النموذج (stabilité test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**). ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية **ARDL** ، والشكل رقم (4-2):

الشكل (4-2): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة :

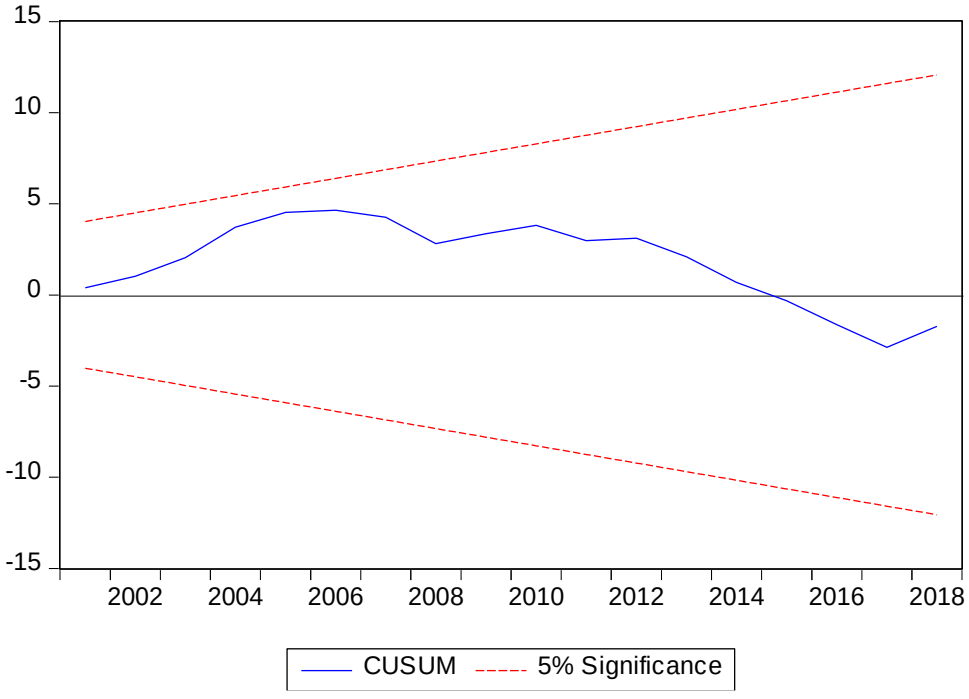

الشكل (4–3): المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:

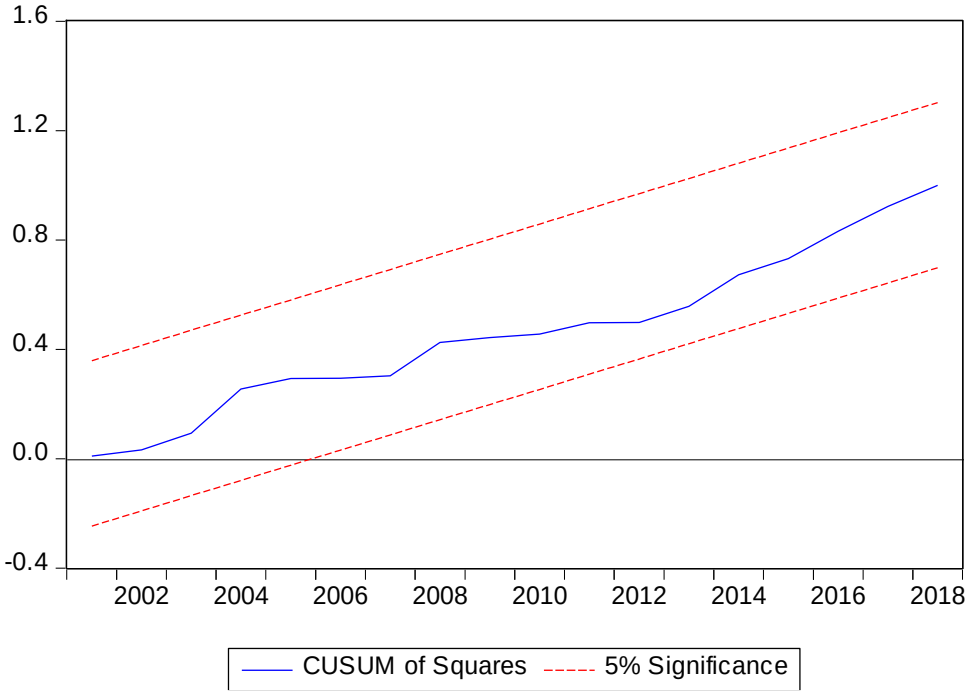

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9.

حيث نلاحظ من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبار CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

خاتمة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا تدعيم النتائج المحصل عليها في الجزء التحليلي، لأثر الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الفترة 2000-2020، و التي تمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و المخطط الوطني لسياسة التنمية الفلاحية و الريفية الذي بدوره ضم برنامجين برنامج التجديد الفلاحي و برنامج التجديد الريفي، على أداء القطاع الزراعي، و على هذا الأساس قمنا باختيار شعبة الحبوب لكونها اهم و اكبر شعبة زراعية في الجزائر.

و عليه قمنا باختبار اثر هذه السياسات على انتاج الحبوب باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL باستعمال دالة الإنتاج بالمتغيرات التالية: انتاج الحبوب، المساحة المزروعة، نسبة تساقط الامطار ، اليد العاملة الزراعية، و السياسات الزراعية باخذ قيمة الصفر قبل سنة 2000 و واحد بعدها.

و قد اسفرت النتائج على ان هناك انسجاما بين نتائج الاختبار على المدى القصير مع النتائج على المدى الطويل، الا انه اذا تتبعنا نتائج كل متغير على حدى فنجد ان هناك علاقة طردية و معنوية بين كل من معدل سقوط الامطار و انتاج الحبوب و اليد العاملة الزراعية و انتاج الحبوب في المدى الطويل،وكذا العلاقة العكسية و المعنوية التي تربط المساحة الصالحة للزراعة و انتاج الحبوب، اما بالنسبة للسياسات فهناك تأثير غير معنوي على المدى الطويل الذي يقتضي بضرورة تغيير السياسات بين كل فترة و أخرى .

الخاتمة العامة

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة بمختلف فصولها و أجزاءها النظرية، التحليلية والقياسية الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي مفادها " **كيف تؤثر الإصلاحات الاقتصادية الراهنة على أداء القطاع الزراعي في الجزائر؟** "، وذلك بالتركيز على أداء القطاع الزراعي من خلال تطور الإنتاج الزراعي من جهة و من خلال مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى .

بعد التطرق الى الاطار العام للدراسة يحتويه من مقدمة عامة ونموذج وهيكل الدراسة ، قمنا في الفصل الأول و الثاني بالتطرق الى الاطار النظري للدراسة حيث شملا التعريف بالأدبيات النظرية لمتغيرات البحث كما يلي :

في الفصل الأول تم التطرق الى مدخل للاقتصاد الزراعي ، و التنمية الزراعية ، مع الإشارة الى الأهمية البالغة التي نالها القطاع لدى المفكرين الاقتصاديين و التوجهات الفكرية ، و قد كان للظروف التي عاشها المفكرون دور كبير في صناعة أفكارهم، حيث انصب الاهتمام الأساسي و المشترك لهؤلاء حول ان القطاع هو مصدر رئيسي للغذاء اما التباين فقد كان في كونه من الضروريات بجعله في المقدمة على الصناعة و التجارة، و بين من اعتبروه من الأنشطة الثانوية و وجوده يخدم الأنشطة الأساسية.

و في أخر الفصل قدمنا بعض المؤشرات التي يملكها القطاع الزراعي الجزائري، من إمكانيات طبيعية ، بشرية و مالية في فالجزائر.

اما الفصل الثاني فشمل تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال الى 1999 ، هذه التطورات ما هي الا لمحاولة تمكينه من المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني، و عليه قامت الحكومات بانتهاج عدة إصلاحات و سياسات لتحقيق هدفها، فقد كانت الإصلاحات الزراعية في بادئ الامر تتسم بتسيير حكومي للمزارع و التعاونيات و آليات دعمها للقطاع كانت تستهدف المدخلات الإنتاجية بغية تكثيف

الإنتاج و تحفيزه، الا ان هذا لم يكن كافيا لتحقيق الأهداف المنشودة نتيجة لظهور عدة عقبات و مشاكل تعلقت بطبيعة الهيكل الإنتاجي و أخرى بعوامل إدارية و تنظيمية، و قد ضلت مستويات الإنتاج تعاني من الانخفاض، و بعد الازمة البترولية لسنة 1986 أبدت الدولة رغبتها في التخلي عن تسيير القطاع و بالتالي خوصصته فظهرت نتيجة لذلك إصلاحات تمنح حق استغلال الأراضي الحكومية للخواص من خلال قانون المستثمرات الفلاحية بذلك تنتهي مرحة الاقتصاد الموجه و تبدا مرحلة اقتصاد السوق.

في الفصل الثالث قمنا بعرض تفصيلي و نحليلي للإصلاحات الاقتصادية الراهنة التي تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ،و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR ببرنامجيه : التجديد الفلاحي و التجديد الريفي ، اللذان طبقا على القطاع الزراعي منذ سنة 2000، معززين ذلك بدراسة تحليلية لتبعات هذه المخططات على القطاع الزراعي و مساهمته في التنمية الاقتصادية، و قد اتاحت الإجراءات المسطرة لتطوير و تنمية هذا الأخير ، و هو ما كان واضحا في النتائج المحققة في الإنتاج الزراعي.

و لكن ما تم ملاحظته من خلال تحليل المعطيات و الاحصائيات المعروضة في الفصل انه على الرغم من ازدهار القطاع الزراعي بصورة واضحة الا ان اسهامات القطاع في الاقتصاد الوطني و التنمية الاقتصادية تبقى ضعيفة و محدودة مقارنة بالقطاعات الأخرى، و هذا ما يجب تداركه بالعمل أكثر على تنمية الموارد الزراعية و العمل على توجيهها بكيفية سليمة.

. اما فيما يخص الفصل الرابع و الاخير فقد تضمن الدراسة قياسية المتعلقة باختبار اثر هذه الإصلاحات على انتاج الحبوب باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL باستعمال دالة الإنتاج بالمتغيرات التالية: انتاج الحبوب كمتغير تابع و كل من المساحة المزروعة، نسبة تساقط الامطار ، اليد العاملة الزراعية، و السياسات الزراعية كمتغيرات مستقلة .

توصلنا في ختام هذا البحث ، وبعد جمع البيانات و اختبار نموذج الدراسة الى نتائج نلخصها فيما يلي :

"**هناك انسجاما بين نتائج الاختبار على المدى القصير مع النتائج على المدى الطويل**"، الا انه اذا تتبعنا نتائج كل متغير على حدى فنجد ان:

- هناك علاقة **طردية و معنوية** بين كل من معدل سقوط الامطار و انتاج الحبوب من جهة و **طردية و غير معنوية** بين اليد العاملة الزراعية و انتاج الجبوب في المدى الطويل،
- العلاقة **العكسية و الغير المعنوية** التي تربط المساحة الصالحة للزراعة و انتاج الحبوب،
- اما بالنسبة للسياسات فهناك **تأثير طردي معنوي** على المدى الطويل الذي يقتضي بضرورة تطوير السياسات بين كل فترة و أخرى .

و هذا ما يستدعي قبول جميع الفرضيات المذكورة سابقا.

الاقتراحات :

سمحت لنا هذه الدراسة ، بان نصل الى الاقتراحات و التوصيات التي يمكن ان تساهم في تنمية القطاع الزراعي و تعزيز أثره في الاقتصاد الوطني:

- ترشيد الإدارة الفلاحية، و جعلها اكثر مرونة و فعالية و مواصلة دعم و تنمية الارشاد الفلاحي.
- تسريع وتيرة تنمية الأقاليم الريفية، و تحفيز اليد العاملة خاصة الشابة منها، على امتهان العمل الفلاحي.
- الاهتمام بالبحث العلمي الفلاحي و استثماره في النشاط و الارشاد الفلاحي، و التنمية الفلاحية و الريفية
- تكثيف الدورات التدريبية، و عمليات تكوين الكوادر و الايدي العاملة الفلاحية المتخصصة.
- توسيع الدعم الممنوح من طرف الحكومة للقطاع بان يصل على الأقل الى 10% من مجموع الاستثمارات الوطنية الكلية.

– متابعة و تقييم المخططات التنموية و مدى تحقيقها للاهداف المرجوة و التركيز على القطاع الفلاحي ضمن الأولويات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

الكتب:

1. أحمد بليح: **المشكلة الزراعية بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الاربية المشتركة** ، دار الجامعة المصرية ، الإسكندرية ، 1980 .
2. احمد فريد ، سهير محمد السيد حسن : **تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية** ، مؤسسة الشباب الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .
3. إسماعيل العربي: **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب** ، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1980 .
4. إسماعيل شعباني ، **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، دار الهرمة ، 1997 .
5. جلال الملاح ، **تخطيط و تقييم المشروعات الزراعية** ، دار المريخ للطباعة و النشر، السعودية ، 1991.
6. حاجي العلجة : **تطور القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، جامعة الاردن ، الأردن ، 2010.
7. حازم البلاوي ، **التنمية الزراعية مع إشارة خاصة للبلاد العربية** ، مطبعة النهضة الجديدة ، الطبعة الأولى ، 1989.
8. زناقي ابراهيم : **القطاع الزراعي الجزائري و تحديات العولمة**، جامعة الجزائر ، 2009.
9. عبد الحميد ابراهيم : **المغرب العربي و مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ، مراة و دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى، 1996 .
10. عبد الرحمن بن خلدون : **المقدمة** ، دار الفكر ، بيروت ، 2002.
11. عبد الرحمن يسري : **تطور الفكر الاقتصادي** ، الجامعية للطباعة و النشر ، 1997.

12. عبد العزيز طنان : **الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830–1985** ، منظمة العمل العربية، 2015 .

13. عبد الغفار طه عبد الغفار: **الارشاد الزراعي بين الفلسفة و التطبيق** ، دار المطبوعات الجديدة، الاسكندرية ، 1975.

14. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **الاتجاهات الحديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2000.

15. عبد اللطيف بن اشنهو : **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962–1980** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986.

16. عبد الوهاب أمين ، **التنمية الاقتصادية** ، دار حافظ ، السعودية، 2000.

17. عبد الوهاب مطر الداهري ، **مبادئ و أسس الاقتصاد الزراعي** ، مكتبة انجلو المصرية ، 1953.

18. على جذوع الشرفات : **مبادئ الاقتصاد الزراعي** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006.

19. علي مانع : **جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1996.

20. علي يوسف خليفة ، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية و التطبيق** ، منشاة المعارف، الاسكندرية، 2001.

21. عمر صدوق ، **تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

22. فاتح حركاتي ، **الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم النشر و دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الطبعة الاولى ، 2016.

23. فوزية غربي ، **الزراعة العربية و تحديات الامن الغذائي – حالة الجزائر–** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 .

24. كمال بكر : **التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986.

25. محمد خلة توفيق، **التطور و اقتصاديات الموارد دراسة خاصة بتطوير الفكر و الوقائع الاقتصادية و اقتصاديات موارد عناصر الانتاج** ، دار الفكر الجامعي .

26. محمد السعيد محمد ، **الاقتصاد الزراعي** ، مكتبة انجلو المصرية ، 1953 .

27. محمد السويدي ، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية و التجارب العالمية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986.

28. محمد بلغالي عامر، عامر مصباح : **التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية الابعاد القانونية و التنظيمية و الأمنية سياسة تسيير الموارد المائية** ، دار الحديث ، 2013 .

29. محمد بلقاسم، حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة التنظيم مسارها في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، الجزائر، 1999.

30. محمد عبد العزيز و على الليثي ، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها و سياساتها** ، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2004.

31. مدحت قرشي ، **تطور الفكر الاقتصادي** ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الاردن ، 2008.

الاطروحات الدكتوراه و رسائل الماجيستير :

1. حاجي العلجة ، **تطور الاقتصاد الزراعي في الجزائرفي ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجيستير ، جامعة الجزائر 1997

2. حوشين كمال ، **إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الامن الغذائي في الجزائر**، أطروحة دوكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2006-2007.

3. حاشي معمر الازهر ، **إشكالية العقار الفلاحي في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011.

4. رشيد مراد ، **محاولة تقييم التنمية الفلاحية بلدية الرويبة** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 1998.

5. زهير عماري ، **تحليل اقتصادي قياسي لاهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009** أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،2013-2014

6. عامر منصور احمد ، **السياسة الإصلاحية و تطور حجم الواردات الجزائرية من مواد استهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990-2012**، رسالة ماجيستير ، جامعة امحمد بوقرة ، ، 2015-2016 .

7. غردي محمد ، **القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام في منظمة التجارة العالمية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012

8. فوزية غربي ، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ، 2007-2008.

9. قرين بوزيد، **دراسة حول الفلاحة الجزائرية**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2001-2002.

10. مسعود درواسي، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2005-2006.

11. هيشر احمد التيجاني ، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال للفترة 1974-2012** ، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016 .

12. هاشمي طيب ،**تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000-2006**،رسالة ماجيستير ، جامعة تلمسان، 2006-2007 .

13. هاشمي طيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الفلاحية و الريفية في الجزائر**، رسالة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2013-2014.

المجلات العلمية :

1. بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي جاذب للمتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة خلال الفترة 1987–2016– ، مجلة اكاديمية الدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم المعلومات الاقتصادية و القانونية، جامعة حسيبة بن بو على الشلف على الخط https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74340 .

2. بن معمر عبد الباسط، بطاهر سمير، العلاقة بين استهلاك الطاقة الكهربائية و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980–2012، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية و القانون، العدد 02، ص 109.

3. بو عافية سمير، رضا زهواني، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات–دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة 2006–2015– مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 4.

4. بوعافية رشيد، عزاز سارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية قي الجزائر خلال الفترة 1990–2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، العدد 7، أفريل 2017.

5. زهير عماري، تقييم أداء القطاع الزراعي في الجزائر باستخدام نموذج ليونتيف في الفترة 1974–2018، المجلة الايتراتيجية للتنمية ، المجلد 11، العدد 04، 2021 .

6. شعبانة ايمان، مدى فعالية الدعم في اطار سياسة التجديد الفلاحي ، مجلة دفاتر السياسة و القانون، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2016.

7. طالبي بدر الدين، د.صالحي بدر الدين، واقع التنمية الزراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد31، 2015 .

8. عامر منصور، بلورد علي، استعمال نماذج التوازن العام لدراسة المشاكل المتعلقة بالقطاع الزراعي، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد 06، العدد01، 2016.

9. علوان لمين علوان، حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري، مجلة نور للدراسات الاقتصادية العدد 03، 2016.

10. فضيل إبراهيم مزاري، سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و دورها في تفعيل التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات، العدد 20، 2019.

11. مصطفى سهيلة، ا.د راتول محمد، التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي محاولة تقييمية لخمسين سنة (1962-2012)، مجلة البشائر، العدد 2، ديسمبر 2015.

12. ميطانوس حبيب، المسالة الزراعية في سوريا واقعها و آفاق تطورها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 14 ، العدد 02، 2006.

13. وارزقي ميلود، اختيار القطاع الفلاحي في الجزائر احد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الوطني، رؤية تحليلية خلال الفترة 2000-2015، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، المجلد 02، العدد07،افريل 2017.

النصوص القانونية و التقارير:

- **تقرير الفقر الريفي** 2011، الصندوق الوطني للتنمية الريفية، روما 2010.
- نصوص أساسية، **الثورة الزراعية**، وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي، نيابة المدرسة العامة و التنشيط، 1975، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **تصميم و تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المحلية**، دليل الإجراءات، سنة 2003.
- الجريدة الرسمية العدد 29 المؤرخة بـ 1990/07/18، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- التعليمة الوزارية المتضمنة لتقديم **الدعم لتطوير زراعة و صناعة الزيتون**، 1998.
- التعليمة الوزارية المتضمنة لتقديم **الدعم لتطوير زراعة و صناعة البطاطس**، 1998.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، 2000.
- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، **الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي** 2009.

- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 اوت 2008، المتعلق **بالتوجيه الفلاحي**، الجريدة الرسمية، الجزائر 10 اوت 2008.

المؤتمرات و ملتقيات:

1- رجراج محمد، المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2003.

2- رابح بو عراب، فتح الله مسعودة ، تحليل دوال انتاج محاصيل الحبوب في الجزائر باستعمال نماذج المعطيات الطويلة panel data، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ضل خصوصيات المناطق العربية، 30-31 أكتوبر 2019 ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حمة لخضر الوادي.

المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب :

1- LAZHER Baci, **les réformes agraires en Algérie**, CIHEAM , cahiers options méditerranéenne,Montpellier,1999 .

2- MOHAMMED Chaabane, **heurs et malheurs du secteur agricole en Algérie 1962-2012**, histoire et perspective méditerranéenne ,2013.

3- MOHAMMED Elyes Mesli, **les vicissitude de l'agriculture algérienne de l'autogestion a la restitution des terres**, OPU,alger,1990.

مقالات باللغة الأجنبية:

- BOURI Chaouki et CHENNOUF Sadok et MAHMOUDI Oumeima, Impacts de la politique de développement agricole et rural PNDA/PNDAR

sur la relance économique en Algérie, les cahiers de mecas, volume 08, numéro 01, décembre 2012.

- BOUCHIKHI Aicha , La mise à niveau du secteur agricole et rural : la stratégie de développement agricole et rural durable, les cahiers de mecas, volume 05, numéro 01, décembre 2009

المواقع الالكترونية:

- www.ons.dz الديوان الوطني للإحصائيات
- www.madr.gov.dz وزارة الفلاحة و التنمية الريفية
- www.oaod.org المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الملاحق

الملحق رقم (01) : جدول الاحصائيات المستخدمة في الدراسة القياسية

السنوات	انتاج الحبوب (الف قنطار)	تساقط الامطار (ملم)	مساحة الأراضي الزراعية (هكتار)	اليد العاملة (الف نسمة)	PNDA و PNDAR
1990	**16254120**	**484.86**	**4280000**	**1027380**	**0**
1991	**38083030**	**639.77**	**5162000**	**1050000**	**0**
1992	**33289140**	**551.8**	**5280000**	**1080000**	**0**
1993	**14520970**	**356.7**	**3619000**	**1110860**	**0**
1994	**9634200**	**332.5**	**2762000**	**1084000**	**0**
1995	**21384570**	**435**	**4236000**	**1154000**	**0**
1996	**49005050**	**504.37**	**5279000**	**1180000**	**0**
1997	**8697170**	**494.62**	**5181000**	**1200000**	**0**
1998	**30256050**	**458.75**	**4064000**	**1250000**	**0**
1999	**20205970**	**455.9**	**2674000**	**899000**	**0**
2000	**9342190**	**276.52**	**3960000**	**1312069**	**1**
2001	**26591760**	**269.64**	**3534000**	**1326000**	**1**
2002	**19529250**	**378.65**	**4899000**	**1412340**	**1**
2003	**42659620**	**601.26**	**5062000**	**1617520**	**1**
2004	**40328280**	**485.88**	**4479000**	**1609633**	**1**
2005	**35274335**	**429.13**	**5027000**	**1609638**	**1**
2006	**40117450**	**412.41**	**5181000**	**2220120**	**1**
2007	**36019070**	**491.93**	**3838000**	**2244000**	**1**
2008	**15356665**	**423.83**	**5487000**	**2358340**	**1**
2009	**52531502**	**441.5**	**5437000**	**2346320**	**1**

1	**2442600**	**5110000**	**512.4**	**40016470**	2010
1	**2476500**	**8445490**	**565.84**	**37264740**	2011
1	**2528900**	**8454630**	**333.9**	**51371500**	2012
1	**2550600**	**8461870**	**574.56**	**49382300**	2013
1	**2959800**	**8465040**	**459.87**	**34352300**	2014
1	**2545180**	**8487854**	**414.87**	**37609500**	2015
1	**2608760**	**8449425**	**405.9**	**29422800**	2016
1	**2648980**	**8536468**	**458.8**	**34780700**	2017
1	**2693550**	**8992550**	**508.8**	**60659400**	2018
1	**NA**	**8582579**	**518.8**	**56364500**	2019

الملحق رقم 02 :

ARDL Bounds Test
Date: 08/23/22 Time: 01:29
Sample: 1991 2018
Included observations: 28
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.411327	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

Test Equation:
Dependent Variable: D(PRD)
Method: Least Squares
Date: 08/23/22 Time: 01:29
Sample: 1991 2018
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AAR)	1.204846	2.527780	0.476642	0.6385
AP	5835486.	7727465.	0.755162	0.4585
C	3142355.	14371792	0.218647	0.8290
AAR(-1)	3.489210	2.509010	1.390672	0.1789
RFA(-1)	21234.18	32730.04	0.648767	0.5235
ALB(-1)	2.978583	8.614176	0.345777	0.7330
PRD(-1)	-1.276614	0.244695	-5.217170	0.0000

R-squared	0.606460	Mean dependent var	1585903.
Adjusted R-squared	0.494020	S.D. dependent var	17370004
S.E. of regression	12355682	Akaike info criterion	35.70945
Sum squared resid	3.21E+15	Schwarz criterion	36.04250
Log likelihood	-492.9323	Hannan-Quinn criter.	35.81127
F-statistic	5.393627	Durbin-Watson stat	1.838616
Prob(F-statistic)	0.001653		

الملحق رقم 03:

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PRD
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Date: 08/23/22 Time: 01:37
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AAR)	-0.303931	1.789150	-0.169875	0.8667
D(RFA)	71975.912863	17314.029872	4.157086	0.0004
D(ALB)	3.925327	9.633870	0.407451	0.6878
D(AP)	1627457.759473	10651416.084380	0.000000	0.0000
CointEq(-1)	-1.457218	0.180824	-8.058752	0.0000

Cointeq = PRD - (2.2867*AAR + 63061.6830*RFA + 0.7600*ALB + 8477737.9709*AP -15898055.6108)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AAR	2.286671	1.444607	1.582902	0.1284
RFA	63061.68302	17246.649443	3.656460	0.0015
ALB	0.760023	5.548426	0.136980	0.8924
AP	8477737.970882	5278903.800051	1.605966	0.1232
C	-15898055.610814	8173402.530286	-1.945096	0.0653

الملحق رقم 04:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.004417	Prob. F(1,25)	0.9475
Obs*R-squared	0.004770	Prob. Chi-Square(1)	0.9449

الملحق رقم 05:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.593324	Prob. F(2,19)	0.5624
Obs*R-squared	1.645947	Prob. Chi-Square(2)	0.4391

ملخص الدراسة :

العمل المقدم في هذه الاطروحة يدرس أثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة على أداء القطاع الزراعي في الجزائر، حيث تضمن البحث التطور التاريخي لهذه الإصلاحات منذ الاستقلال الى يومنا هذا، و قد ركزت الدراسة في جزئها التحليلي على فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2000-2019) . اما الجزء القياسي فقد تم تخصيصه لدراسة تأثير السياستين على انتاج الحبوب باعتباره الأكثر طلبا في السوق الجزائرية كمنتوج فلاحي، و ذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

اسفرت النتائج الى وجود أثر طردي معنوي للإصلاحات الاقتصادية المنتهجة على أداء القطاع الزراعي في الجزائر على المدى القصير و المدى الطويل، هذا ما يستدعي إعادة النظر في هذه البرامج.

الكلمات المفتاحية : القطاع الزراعي ، الإصلاحات الاقتصادية ، الأداء، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، برنامج التجديد الفلاحي و الريفي.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'impact des réformes économiques sur la performance du secteur agricole en Algérie, et elle a inclus l'évolution historique de ces réformes depuis l'indépendance jusqu'à nos jours, dans sa partie analytique l'étude s'est concentré sur la période d'application du Programme nationale de développement agricole et de renouveau agricole et rural (2000-2019).

Quant à la partie standard, nous avons étudié l'effet des deux politiques sur la production des céréales, en utilisant le modèle autorégressif des écarts temporels distribués retardés (ARDL). Les résultats obtenus indiquent qu'il existe un effet direct significatif à court terme des réformes économiques sur la performance du secteur agricole en Algérie et à long terme aussi, cela nécessite un développement à ces programmes.

Mots clés : secteur agricole, les réformes économiques, la performance, le Programme nationale de développement agricole, le renouveau agricole et rural.

Abstract :

This study aims to determine the impact of economic reforms on the performance of the agricultural sector in Algeria, and it has included the historical evolution of these reforms from independence to the present days, in its analytical part the study is focused on the application of the National Program for Agricultural Development and Agricultural and Rural Renewal (2000-2019).

As for the standard part, we studied the effect of the two policies on the production of cereal, using the autoregressive model of delayed distributed time differences (ARDL). The results obtained indicate that there is a significant direct effect in the short term, and in the long term, this requires the development of theise programs.

Keywords : agricultural sector, economic reforms, performance, the National Agricultural Development Program, agricultural and rural renewal.